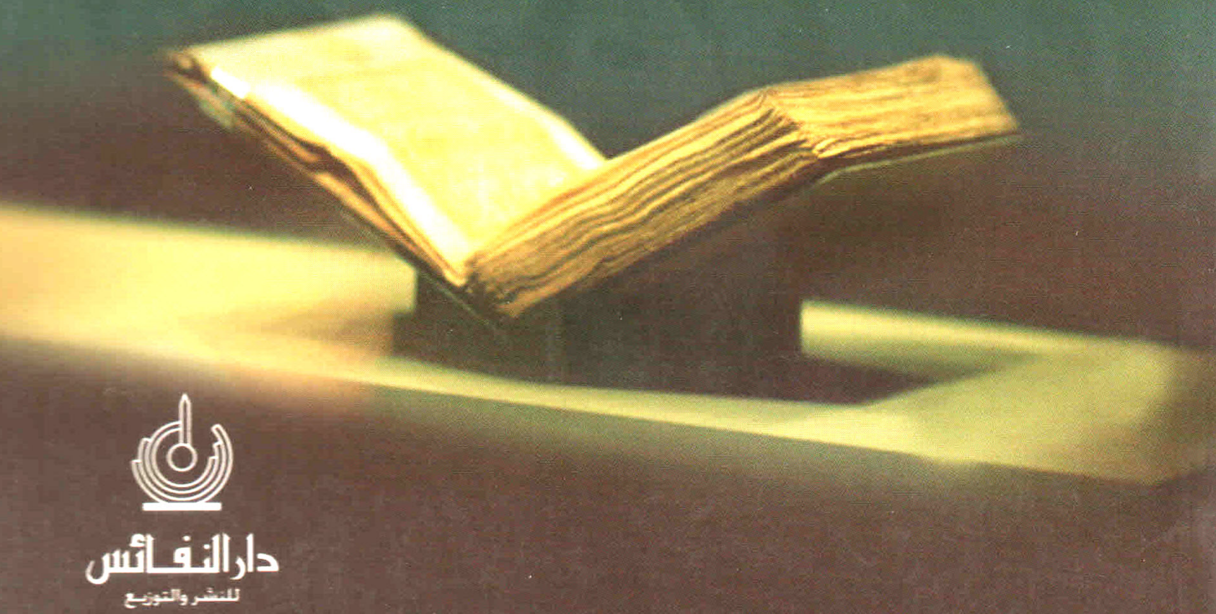
لطائف المنان وروائع البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن

دراسة بيانية لإعجاز القرآن الكريم ونظمه وأسلوبه

الأستاذ الدكتور
فضل حسن عباس



دار النفائس
للنشر والتوزيع

لطائف المنان
وروائع البيان
في
نفي الزيادة والحذف في القرآن

١٤٣٠هـ-٢٠١٠م

الطبعة الأولى

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٩/٨/٣٦٢٩



العبدلي - مقابل مركز جوهرة القدس

ص.ب ٩٢٧٥١١ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ ٠٠٩٦٢٦

فاكس: ٥٦٩٣٩٤١ ٠٠٩٦٢٦

Email: ALNAFAES@HOTMAIL.COM

www.al-nafaes.com

بسم الله الرحمن الرحيم



لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذه الدراسة فصل من فصول الإعجاز، بل هي لب إعجاز القرآن الكريم وجوهره.

وفي هذه الطبعة الجديدة ولله الحمد المنّة وله الشكر كله والفضل كله تنقيحات وزيادات على ما في الطبعات السابقة، وفي هذه الطبعة كذلك زيادة فصل عما ادّعوه محذوفاً من كتاب الله تبارك وتعالى وقد اعتمدنا في دراسة الآيات التي شرفنا بتدبرها القراءات المتواترة. أرجو أن يجد القراء فيه متعتهم الروحية والعقلية، وأرجو أن يسجلوا الملحوظات على ما يرونه في هذا الكتاب، فنحن بشر نخطئ ونصيب، ورحم الله امرأً أهدي إليَّ عيوب نفسي، وهذه مقولة سيدنا عمر ﷺ.

تعريف بالكتاب

قضية الزوائد - موضوع هذا الكتاب - من أعظم روافد الإعجاز وأهمها، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها من جوهر الإعجاز وحقيقته. والزوائد هي كلمات ادَّعى بعض اللغويين زيادتها في كتاب الله.

ولكن؛ بعد إنعام النظر، وإجالة الفكر، وجدنا أن هذه الزوائد المدَّعاة لها دلالات لا يتم بدونها المعنى.

هل صحيح أن الواو زائدة في قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣]؟!

والباء زائدة في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق:١٤]؟!

واللام زائدة في قوله تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾ [آل عمران:١٥٣]؟!

والفاء زائدة في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴿٣﴾﴾ [المدثر:٣]؟!

و(من) زائدة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَد تَّرَكۡنَا مِنۡهَآ ءَايَةَۢ﴾ [العنكبوت:٣٥]؟!

و(أنْ) زائدة في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا﴾ [العنكبوت:٣]؟!؟!

و(لعل) زائدة في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [يوسف:٤٦]؟!

هل صحيح أن هذه الكلمات زائدة؛ لأننا لم نَجِدْها في آيات أخر مثل قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧١]؟! هل عدم وجود الواو في هذه الآية يجعلنا نقول بزيادة الواو في الآية الأخرى؟!

وكذا القول في كل كلمة من الكلمات.

ويعلم الله أن كل كلمة قيل بزيادتها؛ إنما جاءت لتؤدي رسالة ذات شأن، ويعلم الله أن ذلك هو الإعجاز.

وهذا الكتاب سيمدك بما يزيد قناعتك ويثبت يقينك بروعة بيان هذا القرآن الذي لا يأتيه الباطِلُ من بين يديه ومن خلفه.

هذا؛ وقد حاولت في هذا الكتاب - ولله المنّة والحمد - استقصاء تلك الكلمات التي قالوا: إنها زائدة. واستقصاء الآيات لكل كلمة من هذه الكلمات؛ بأسلوب سهل ميسر، بعيد عن المصطلحات والتعقيدات، فهو - ولله الحمد - لطائف المنان، ونفائس البيان. وسيجد فيه القارئ - إن شاء الله عز وجل - البدائع والفوائد، التي تحقق الغاية والبغية في الذبّ عن كتاب الله تبارك وتعالى، ونقض الشبهات الملقاة على البيان القرآني.

أرجو الله عز وجل أن أكون قد وُفِّقت فيما كتبت، وأستمد منه العون، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي نزل على عبده كتاباً محكم الآيات، لا يغسله الماء، قرآناً عربياً غير ذي عوج، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، وعلى آله وصحبه أعلام الهدى، والتابعين لهم بإحسان...

أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى قد أحاط بكل شيء علماً، وأتقن كل شيء صنعاً؛ ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣﴾ [الملك:٣]. فإذا كان هذا الكون قد خلقه الله على نظام بديع، فليس في الإمكان أبدع مما كان، فلقد شاء الله تعالى أن يكون كتابه كذلك؛ ذلك أن الكون هو الكتاب المنظور، والقرآن هو الكتاب المتلوُّ.

لا عجب - إذن - بأن يكون هذا الكتاب ليس فيه تفاوت؛ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء:٨٢]، فليس فيه كلمة وضعت عبثاً أو يمكن أن يُستغنى عنها؛ أو أنها جيء بها من أجل التنميق والتزيين فحسب، فكل كلمة جاءت في مكانها ينبغي أن لا توصف بإقحام ولا زيادة، كما أننا لن نجد فيه كلاماً مكرراً، بل كل كلمة، وكل جملة فيه، جاءت في مكانها، ولا يُستغنى بها عن غيرها، ولا يسدُّ غيرها مسدها.

ولقد شغل العلماء - قديماً وحديثاً - قضيتان اثنتان لهما خطرهما، وأعني بهما قضيتي التكرار والزيادة، فعلى حين ذهب كثير من الأئمة إلى أن هاتين القضيتين هما

من الأساليب العربية البليغة، وجدنا آخرين همُّوا بعمل سوء، فأرادوا أن يجعلوا من هاتين القضيتين مدخلاً للطعن في كتاب الله تعالى.

وقد رغبت أن أعالج هاتين القضيتين بما يفتح الله ويلهم، وهو سبحانه المنّان المنعم، فكتبت بحثاً عن قضية التكرار، نشرته مجلة الشريعة في الكويت، وسنجعله في كتيِّب لِيَفيدَ منه الناس إن شاء الله، وذلك بعد أن استأذنّا القائمين على المجلة، فأذنوا في ذلك... وسنخصص هذا الكتاب إن شاء الله لقضية الزوائد.

والمتحدث عن الزوائد حري به أن لا ينسى قضية خطيرة، لا تقل خطورة عن قضية الزوائد، ونعني بها قضية الحذف، فالذين ادعوا أن في القرآن كلمات زائدة، ذهب بعضهم إلى أن فيه كلمات محذوفة كذلك، ولكنه حذف لا يقوم عليه دليل.

وقد حملني على الكتابة في هذا الموضوع عوامل كثيرة متعددة:

أحدها: ما استقر في أذهان كثيرين من طلاب العلم وغيرهم من وجود الزوائد في كتاب الله.

الثاني: ما وجهه أعداء هذا الدين إلى الكتاب الكريم من مطاعن، مستغلين الحديث عن هذه القضية.

الثالث: دراسة ما ادُّعيت زيادته، وزُعم تكراره، دراسة مستقصية شاملة.

الرابع: أنني لا أعلم أحداً أفرد هذه القضية ببحث مستقل مفصل، وإن كنا نجد شذرات ونتفاً وجزئيات في أثناء أبحاث عامة.

ولقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في بابين:

أما الباب الأول فيشتمل على أربعة فصول:

الأول: النص القرآني؛ دقته وإحكامه.

الثاني: فرية الحشو.

الثالث: بعض خصائص العربية.

الرابع: ونتحدث فيه عن الزوائد، تعريفها، وتاريخها، وموقف العلماء منها وأسباب القول بالزيادة.

وأما الباب الثاني فسيكون في فصلين: الأول: دراسة تطبيقية ميدانية للكلمات التي ادعيت زيادتها في القرآن الكريم.

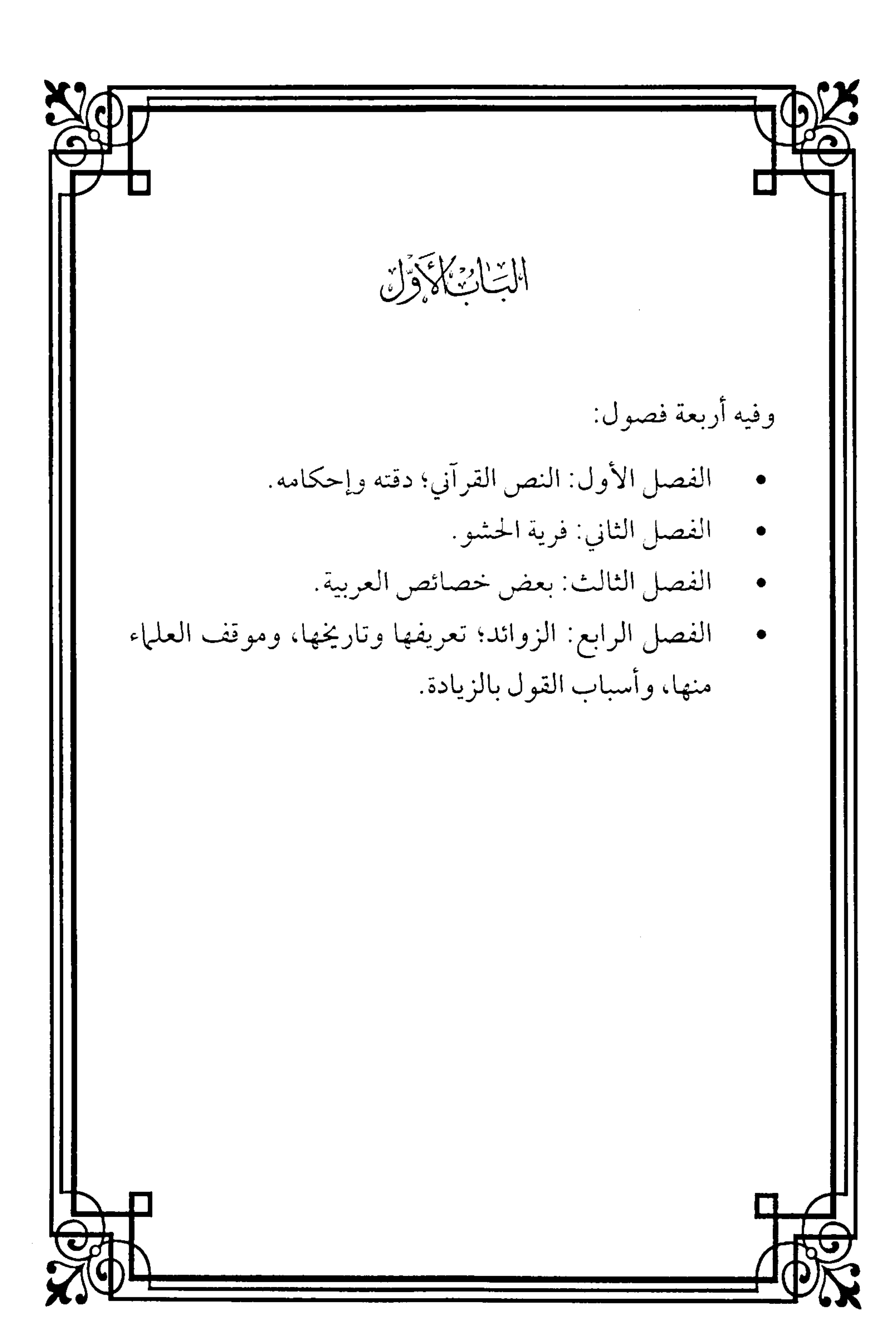
وأما الفصل الثاني: فسيكون دراسة ميدانية كذلك للكلمات التي ادعي حذفها من كتاب الله.

وأرجو أن يجد القارئ متعة علمية وروحية وفكرية، فالموضوع مع دقته ربما يكون مظنة للسآمة والملل، إلا أننا ببركة هذا القرآن نرجو الله أن يمنحنا القدرة، ويعيننا؛ ليكون أسلوب هذا البحث سهلاً ميسراً.

وسميته: «لطائف المنان وروائع البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن».

ونسأل الله أن يجنبنا الخطل والزلل، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأميّ، وعلى آله وصحبه وسلم.

الدكتور فضل حسن عباس



الباب الأول

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: النص القرآني؛ دقته وإحكامه.
- الفصل الثاني: فرية الحشو.
- الفصل الثالث: بعض خصائص العربية.
- الفصل الرابع: الزوائد؛ تعريفها وتاريخها، وموقف العلماء منها، وأسباب القول بالزيادة.

الفصل الأول

النص القرآني: دقته وأحكامه

النص القرآني ثريٌّ معطاء؛ يمد من وقف يستجليه بإنصاف وتجردٍ بقيم كثيرة، ومعارفَ جمَّة، ولا عجب؛ فهو الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، وهو الكتاب الذي لا تفارقه الجدة كذلك.

ولكنَّ الذي يريد أن يفيد من القرآن، ينبغي أن يقف منه دائماً موقف المتعلم، لا يحكِّم فيه هواه ومذهبيته، ولا يُخضِع نصوصه لرأي ارتآه، ولا لعقيدة أو نِحْلَةٍ اكتسبها، وأراد أن يُنزِل النص عليها، فيجعله تابعاً لا متبوعاً.

ولقد رأينا كيف جنى كثير من المتكلمين، وبعض الفقهاء، على أنفسهم وقرائهم، وعلى النص القرآني كذلك؛ حينما أرادوا أن يُخضِعوا هذا النص لنِحَلِهم، وآرائهم الفقهية والعَقَدية، ولقد رأينا كذلك هذه التأويلات البعيدة للفلاسفة، والفِرَق المتعددة.

ولا يظنَّنَّ ظانٌّ أن أولئك وحدهم، هم الذين وقفوا من النص القرآني هذا الموقف - موقف التكلف والتَّمَحُّل - ، بل إنَّ من الإنصاف أن نقرر هنا - ومع كل أسف كذلك - أن كثيراً من النحويين، وبعضَ اللغويين؛ وقفوا هذا الموقف من النص القرآني كذلك، فإذا كان الفلاسفة، وبعض المتكلمين، وبعض الفقهاء؛ أرادوا أن يستنبطوا من النص، وأن يحملوه ما لا يحمل؛ لينصروا بذلك ما اعتقدوه وانتحلوه، فإن النحويين، وبعض اللغويين، وتبعهم كثير من المفسرين، أرادوا أن

يتحكموا بالنص نفسه، ويخضعوه لمذاهبهم وقواعدهم وفهومهم الخاصة، ما بين زيادة وحذف، وتقديم وتأخير، ولا زلنا نذكر ما بُثَّ في أثناء كثير من الكتب من أن كلمة (اسم) مقحمة[1] في قوله تعالى ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ...﴾، وفي قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾ [الرحمن:٧٨]، وكذلك كلمة (مثل) في قوله: ﴿۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد:٣٥].

وإذا كنّا نحسن الظن بهؤلاء وأولئك، ونلومهم على تصرفهم ومواقفهم من النص القرآني العظيم، فإن فريقاً ثالثاً ممن أُشربوا الحقد في قلوبهم، فكان الافتراء على هذا الكتاب سجية فيهم، وقفوا من النص القرآني موقفاً ينبعث من هذا الحقد، ولكنه - لحسن الحظ - يدل على جهل فاضح، وغفلة، وذهول، وهذا الفريق من غير المسلمين - ولله الحمد - من أولئك الذين تظاهروا بالمعرفة، وتسربلوا بسربال العلم.

وأذكر حينما كنت أُدرِّس بعض العلوم اللغوية والفلسفية في بعض المعاهدة الخاصة في لبنان، كان يتردَّد عليّ بعض طلاب المعاهد، حيث كان يدرِّسهم ذلك الصليبي الحاقد، والجاهل المتعالم، الذي يحمل لواء الحقد للعربية وكتابها العظيم؛ سعيد عقل[2] - وهو ممن يَسِمونه بأنه أديب لبناني -، ليسألوني عمّا يثيره أمامهم من إثارات حول لغة القرآن، ومن هذا القبيل مثلاً ما ينفثه من سموم لهم - جهلاً - عن أخطاء لغوية - خاب وتعس - في القرآن الكريم، يذكر لهم قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ [النجم:٩] [3]، ويقول لهم: ليس للقوسين قاب، وإنما للقوس قابان، وغير ذلك مما يدل على الحقد والجهل.

---

(١) انظر: «تفسير أبي السعود»، (٥/ ٧٤).

(٢) سعيد عقل الشاعر. وليس سعيد عقل الكاتب الأديب المعروف، وكان هذا في أول النصف الثاني من القرن العشرين.

(٣) للمفسرين فيها قولان؛ كلاهما صحيح. قال الشيخ حسنين محمد مخلوف: «أي: فكان النبي ﷺ قدر قوسين من الأقواس العربية المعهودة، بل أقرب. والقاب: القَدْر. وقد جاء التقدير للأطوال =

ونحب أن نبادر القول: إن من أول خصائص الأسلوب القرآني: الإيجاز في اللفظ، بل إن الإيجاز من خصائص العربية - لغة القرآن - كذلك، وهذا الإيجاز هو الذي وقف العرب منه - مؤمنهم وكافرهم على السواء - وقفة الإجلال لهذا القرآن، والعجز عن معارضته، وهم أرباب القول، وأساطين اللغة، وهذا ما حملهم على سلّ السيوف دون رصف الحروف.

ثم خلف من بعدهم خلْف، امتلأت قلوبه بالحقد، مع فساد لغتهم، وقلة بلاغتهم، فأخذوا يجهدون أنفسهم، يتصيدون في النص القرآني مطعناً يبغونه عوجاً، ويخوضون به لججاً، كلما وجدوا فرصة سانحة، ولكن دون حجة واضحة، فرجعوا بخفيّ حنين، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ [البقرة:١٦]، وسلكوا لذلك الهدف السيئ كل مسلك، فما كانت النتيجة إلا أن هلكوا شر مهلك، وشر هذه المسالك - وكلها شر - ما تناولوا به النص القرآني من حيثُ لغتُه، وبيانُه، وما هم إلا كمن حسب السرابَ ماءً، والدخان هواءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

وسنحاول إن شاء الله تعالى أن نبدِّد ما خاضوه من لجج، لما في هذا القرآن الكريم من براهين وحجج، وصدق الله ﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ ﴾ [الزمر:٢٨].

وسنجد أن شبهاتهم تتضاءل افتضاحاً، وحجج القرآن تتبختر اتضاحاً، ولو أنصفوا - وما هم كذلك - لوقفوا عند كلمة الوليد بن المغيرة: «والله إنَّ أعلاه لَـمُثمر، وإنَّ أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يُعلى عليه، وإن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وما هو بقول بشر»، ولكن ستتحطم على صخرة القرآن الصلبة كل

= بالذراع والباع والرمح والسوط والقوس. وربما سموا الذراع قوساً، والمعنى عليه: كمقدار ذراعين بل أقرب. وقيل: القاب: ما بين وَتَر القوس ومقبضها، وكان العرب في الجاهلية إذا تحالفوا يخرجون قوسين، ويلصقون إحداهما بالأخرى، فيكون قاب إحداهما ملاصقاً للآخر، حتى كأنهما قاب واحد، ثم ينزعونهما معاً، ويرمون بهما سهماً وحداً، فيكون ذلك رمزاً إلى أن رضاء أحدهم رضاء الآخر، وسخطه سخطه، فكان جبريل ملاصقاً له ﷺ كما يلاصق القابُ القابَ من القوسين، وهذا المعنى أليق برواية: ضمه إلى نفسه». صفوة البيان، (ص٣٦٦).

محاولات الحاقدين، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة:٣٢].

ومن سوء الطالع لأولئك أنهم أرادوا القرآن الكريم، فجاؤوه من قلعته الحصينة - وكل قلاعه كذلك - ؛ قلعته البيانية التي تستعصي على جميع الرماة، وذوي النبال، ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾ [إبراهيم:٤٦].

ولقد كان العرب في جاهليتهم - مع عنادهم - أصفى من أولئك نفساً، وأرقَّ شعوراً، وأرهف حسّاً؛ فلقد كانت افتراءاتهم على هذا القرآن الكريم بعيدة عن بيانه ولغته، فقالوا فيها ما حدثنا القرآن الكريم، دون أن يحوموا حول بيانه... ولكن أولئك سلكوا مسلكاً صعباً، وما ذلك إلا نتيجة الحقد الذي ملأ قلوبهم.

والمستشرقون، والمبشرون، والملاحدة، والحداثيون العرب، الذين يقلدون هؤلاء وأولئك؛ لم يألوا جهداً أن ينالوا من لغة هذا القرآن، فتارة يشككون في بعض كلماته... ولقد مرّ معنا ما كان يقوله سعيد عقل لطلابه في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ [النجم:٩]؛ من أنه ليس للقوسين قاب، ومثل هذا ما نجده لبعضهم من مزاعم حول مخالفة بعض الآيات القرآنية لبعض القواعد النحوية والبلاغية.

ومن ذلك ما ادَّعوه في قوله الله تعالى في سورة البقرة: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة:١٧٧]؛ قالوا: والقاعدة الصحيحة: (والصابرون)؛ لأنها معطوفة على مرفوع، وهو: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ .

ومثل هذا ما جاء في سورة النساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء:١٦٢]؛ قالوا: مقتضى القاعدة النحوية أن يقال: (والمقيمون).

ومثل هذا قوله سبحانه في سورة الأعراف: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ﴾ [الأعراف:١٦٠]؛ قالوا: إن القاعدة النحوية تقتضي أن يقال: اثني عشر؛ لأن السبط مذكر.

كما حاولوا أن يتلمسوا خطأ في بعض الكلمات التي هي مرجع بعض الضمائر في القرآن الكريم، مثل قوله سبحانه في سورة الحج: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟﴾ [الحج:١٩]، وفي سورة الحجرات: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات:٩].

ويقيننا أن ذلك وما يشبهه ناشئ عن غيظ وحقد أكثر من نشأته عن جهل وغفلة، وإن كنا لا نبرّؤهم من ذلك كله؛ ذلك لأن أي منصف له أدنى اطلاع على قواعد العربية، ويملك أيسر الأسباب لفهم المعنى، يدرك أن قوله تعالى: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج:١٩]، و﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ﴾ [الحجرات:٩]، ليس المراد بهما شخصان اثنان، وإنما هما فريقان يكوّنان جموعاً من الناس، فقوله تعالى: ﴿ٱخْتَصَمُوا۟﴾، و﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾، إنما يرجع الضمير فيه لهذه الجموع، ثم هنا ملحظ بلاغي لمجيء (واو) الجمع لتصوير هذه الكثرة، وما يمكن أن يحدث من اختصام أولئك واقتتال هؤلاء[1].

أما الآية الكريمة: ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف:١٦٠]، فإن العقل والحس على السواء، يتبادر لهما أن هناك كلمة محذوفة، تناسب هذا العدد، كأنه قيل: (اثنتي

(١) المستشرقون والإسلام، ص١٢٨.

عشرة فرقة)، ثم قال: ﴿أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، وفي ذلك تصوير رائع، لاختلاف أولئك، وشدة تفرقهم، وعدم اجتماعهم، مع وحدة الأصل الذي انحدروا منه، ولهذا عندما استسقى موسى لقومه، أوحى الله إليه ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة:٦٠]، وهذا يشير إلى ما بينهم من تقطع الأواصر.

أما قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ في آية البقرة، و﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في آية النساء، فما أروع الإعجاز البياني والنفسي في هذا الأسلوب البديع الرائع، حيث قُطِعت كل من الكلمتين عما قبلها وما بعدها، وفي ذلك ما فيه من الإيقاظ والتنبيه للنفوس، وفي ذلك ما فيه كذلك من توجيه للعقول لتميُّز هاتين الصفتين، والحرص على إبرازهما والعناية بهما، حيث إن كلاً منهما أصل، كأنما سواه فصول تندرج فيه، وتنبثق منه، وتتفرع عنه.. أعني بهما الصبر في آية البقرة، وإقامة الصلاة في آية النساء. فمعلوم أن الصبر نصف الإيمان، والصلاة عماد الدين؛ ولذا قطعت كل منهما عما قبلها، كأنه قيل: وأخص الصابرين، وأخص مقيمي الصلاة. والعربية تنعم على هذا الأسلوب، والعرب وكل ذي ذوق ينعم وينعم على هذا الأسلوب كذلك، ولكن المستشرقين ومن سلك مسلكهم أبوا إلا أن تبدو البغضاء من أفواههم، وما تخفي صدورهم أكبر.

وإن تعجب، فعجب قول أولئك عن لغة القرآن بأنها ليست متميزة عن غيرها، بل ليست في مرتبة من مراتب البلاغة العالية.

يقول المستشرق دوزي عن القرآن الكريم: «إنه كتاب ذو ذوق رديء للغاية، ولا جديد فيه إلا القليل، وفيه إطناب بالغ وممل إلى حد بعيد»[1].

وهنا يخطر بالبال قول المتنبي:

---

(١) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص٩٤.

وكَــمْ مِــنْ عائِــبٍ قــولاً صــحيحاً وآفتُـــهُ مِـــن الفَهْـــمِ الــسَّقيمِ

وقوله:

وإذا أَتَتْــكَ مَــذَمَّتي مِــن نــاقِصٍ فهِــيَ الــشَّهادَةُ لي بــأَنِّي كامِـــلُ

أما الذوق؛ فكما قيل:

ومَـــن يـــكُ ذا فَـــمٍ مُـــرٍّ مَـــريضٍ يجِـــدْ مـــرّاً بـــهِ المـــاءَ الـــزُّلالا

فأين ما يقوله هذا مع ما قاله الوليد، مع أنهما يلتقيان في الكفر، ولا يشك أحد أن الوليد كان أكثر منه ذوقاً، وأرهف منه حسّاً، بل لا مجال للمقارنة بينهما.

وأما الإطناب، فمع أن العربية لغة الإيجاز، وهذا الذي يميّزها من اللغات الأوروبية، فلقد كان القرآن الكريم آية في الإيجاز، يعطي أكبر قسط من المعنى بأقل قدر من اللفظ.

وهذا الغرض هو الذي تدور حوله فكرة هذا الكتاب، حيث نتعقب كل ما ادُّعيت زيادته من حرف أو ظرف أو جملة؛ لنبين أن ذلك كله غير سديد.

وأما الادعاء بأن القرآن ممل، فليس بحاجة إلى أن يُردَّ عليه.

وإذا تركنا هذا المستشرق دوزي، وجدنا أن له إخوة يمد بعضهم بعضاً في الغي، ثم لا يقصرون.

جاء في دائرة المعارف البريطانية تحت مادة (قرآن):

«فليس هناك مهارة أدبية عظيمة واضحة مبينة في التكرير الذي لا لزوم له لنفس الكلمات والجمل»[1].

---

(١) انظر كتابنا: قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية؛ رد ونقض.

تُرى - ومع البون الشاسع، والفرق البعيد - لو أن عسكرياً من الفئة الحاكمة في الأرجنتين، طلع على الناس بموضوع عرض فيه لكتابة (شكسبير) وإنتاجه، ووصفه بالسخف، والركاكة، والسذاجة، والرداءة، وضعف الأسلوب، أو أن أحد اليوغوسلافيين أو الهنجاريين ادّعى أن (جوتة) ليس عنده إلا هزل من القول، وماذا لو أن أحداً من ساحل العاج اتهم ديكارت بالخرافة والجنون؛ ما هو موقف الإنجليز والألمان والفرنسيين؟ بل ما موقف الأدباء والشعراء والفلاسفة كذلك من غير هذه الشعوب؟ لا شك أن ذلك سيثير السخرية والضحك؟!

أقول: هذا مع الفارق الكبير، والبون الشاسع - كما قلت - ، وأين ذلك كله من كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟!

لو أن أولئك أرادوا المراء في أحكام القرآن التشريعية، وقيمه الأخلاقية، وعقائده، وقواعده؛ لأمكن لبعضهم أن يجد لهم عذراً؛ لأن تلك أمور مشتركة بين الناس جميعاً، ولكان جديراً بهم أن يُناقَشوا فيما يقولون، وأن يُبيَّن لهم وجه الحق إن كانوا من ذوي الحق... لكن ما يتنافى مع النزاهة، والروح العلمية، أن يعرض أولئك للغة القرآن وأسلوبه وبيانه، وروعة إيجازه، ودلائل إعجازه... وصدق الله العظيم: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يونس:٤٢].

ومع ما امتاز به الأسلوب القرآني من بيان أدهش العرب، وهم الذين لا يجارَوْن من حيث الصناعة اللغوية، فلقد كان الإيجاز من أبرز خصائص أسلوب هذا القرآن الكريم؛ ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾ [النساء:٧٨].

ولأستاذنا الدكتور محمد عبدالله دراز - رحمه الله تعالى - كلام نفيس جدير بالتقدير تحت هذا العنوان: «القصد باللفظ والوفاء بحق المعنى»، يقول في آخره:

«سلِ العلماء بنقد الشعر والكلام: هل رأيتم قصيدة أو رسالة كلها أو جلها معنى ناصع، ولفظ جامع، ونظم رائع؟... لقد أجمعت كلمتهم على أن أبرع الشعراء

لم يبلغوا مرتبة الإجادة إلا في أبيات محدودة، من قصائد معدودة، وكان لهم من وراء ذلك المتوسط والرديء، والغث والمستكره. وكذلك قالوا في الكُتّاب والخطباء، والأمر فيهم أبين.

فإن سَرَّكَ أن ترى كيف تجتمع هاتان الغايتان على تمامهما بغير فترة ولا انقطاع، فانظر حيث شئت من القرآن الكريم تجدْ بياناً قد قُدِّر على حاجة النفس أحسن تقدير، فلا تحس فيه بتخمة الإسراف، ولا بمخمصة التقتير، يؤدي لك من كل معنى صورة نقية وافية؛ نقية لا يشوبها شيء مما هو غريب عنها، وافية لا يشذ عنها شيء من عناصرها الأصلية، ولواحقها الكمالية، كل ذلك في أوجز لفظ وأنقاه، ففي كل جملة منه جهاز من أجهزة المعنى، وفي كل كلمة منه عضو من أعضائه، وفي كل حرف منه جزء بقدره، وفي أوضاع كلماته من جمله، وأوضاع جمله من آياته، سر الحياة الذي ينتظم المعنى بأداته، وبالجملة ترى - كما يقول الباقلاني - محاسن متوالية وبدائع تترى.

ضع يدك حيث شئت من المصحف، وعدَّ ما أحصته كفُّك من الكلمات عدّاً، ثم أحصِ عدتها من أبلغ كلام تختاره خارجاً عن الدفتين، وانظر نسبة ما حواه هذا الكلام من معانيَ إلى ذاك، ثم انظر كم كلمة تستطيع أن تسقطها أو تبدلها من هذا الكلام دون إخلال بغرض قائله؟ وأي كلمة تستطيع أن تسقطها أو تبدلها هناك؟ فكتاب الله تعالى - كما يقول ابن عطية[1]: لو نُزعت منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها، لم توجد، بل هو كما وصفه الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود:٢]»[2].

(١) المحرر الوجيز، (١/ ٢٩).

(٢) النبأ العظيم، ص١٠٥-١٠٧.

ونحن في هذا الكتاب - إن شاء الله - نحاول - بالبرهان - أن نثبت ذلك الإيجاز، وسنجد أن القرآن الكريم كان بعيداً كل البُعد عن التضخيم دون ضرورة، والتهويل دون مسوِّغ، كما كان بعيداً في أسلوبه عن التهويش والتهريج.

وإذا كان الله تبارك وتعالى قد خلق كل شيء بقدر، وخلق كل شيء فقدره تقديراً، فإن كل كلمة في هذا الكتاب المعجز جاءت كذلك بقدر، وعلى قدر موزون معلوم، ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الزمر:٢٨].

الفصل الثاني

فرية الحشو

إذا كنا لا نرضى أن يكون هناك تكرار في كتاب الله تعالى، فإننا بالطبع نرفض ونستنكر دعوى المغرِضين من وجود حشو وإطناب في كتاب الله تعالى، وسنَتَتَبَّع في هذا الفصل إن شاء الله ما ادُّعي أنه من قبيل الحشو والإطناب، راجين من الله التوفيق، وهو حسبنا، ونِعْمَ الوكيل، سائلين الله أن يجزي سيدنا محمداً ﷺ - الذي نزل عليه هذا الكتاب بلسان عربي مبين - عنا خير ما يجزي نبيّاً عن أمته، وآل سيدنا محمد، وصحبه الذي حفظوا لنا هذا الكتاب، ونافحوا عنه بكل غالٍ ونفيس، ونسأله سبحانه أنه يجعل هذا القرآن ربيع قلوبنا، وشفاء صدورنا، وجلاء همومنا وأحزاننا، ونور أبصارنا وبصائرنا، فنفجر من عيونه كل سلسبيل، ونهتدي به إلى خير سبيل.

ويحسن بنا أن ننقل هنا ما ذكره ابن قتيبة وهو يرد على أولئك الحاقدين في كتابه «تأويل مشكل القرآن»؛ لأن له صلة بما نحن بصدده، قال رحمه الله تعالى[1]:

«وأما الزيادة في التوكيد؛ فكقوله سبحانه: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٧]؛ لأن الرجل قد يقول بالمجاز: كلمت فلاناً، وإنما كان ذلك كتاباً أو إشارة على لسان غيره، فأَعْلَمَنا أنهم يقولون بألسنتهم.

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص١٨٧.

وكذلك قوله: ﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:٧٩]؛ لأن الرجل قد يكتب بالمجاز وغيره الكاتب عنه، ويقول الأميّ: كتبت إليك، وهذا كتابي إليك. وكلّ فعل أَمرتَ به فأنت الفاعلُ له، وإنْ وليَهُ غيرُك؛ قال الله عز وجل في التابوتِ: ﴿أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢٤٨]. قال ابن عباس في رواية أبي صالح عنه:

«هذا كما تقول: حَمَلتُ إلى بلد كذا وكذا بُرّاً وقمحاً، وإنما تريد أمرتُ بحمله».

فأَعلَمَنا أنهم يكتبونه بأيديهم، ويقولون: هو من عند الله، وقد علموا يقيناً - إذ كتبوه بأيديهم - أنه ليس من عند الله.

وقال تعالى: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴿٩٣﴾﴾ [الصافات:٩٣]؛ لأن في اليمين القوة وشدة البطش، فأخبرنا عن شدة ضَرْبه بها.

وقال الشماخ:

إذا ما رَايةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ ... تَلَقَّاها عَرَابةُ باليَمينِ

أي: أخذها بقوة ونشاط.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام:٣٨]، كما تقول: رأيُ عيني وسَمْعُ أذني.

وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج:٤٦]، كما تقول: نفسي التي بين جنبيَّ.

وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]، أراد توكيد ما أوجبه الله عليه من الصيام بجمع العددين، وذِكْرِه مجملاً؛ كما قال الشاعر:

ثلاثٌ واثْنَتانِ فهُنَّ خَمْسٌ ... وسادِسَةٌ تَميلُ إلى شَمَامِ»

١ - وسنبدأ أولاً بقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ﴾ [البقرة:٧٤]، قالوا: إن الجملة الأولى تغني عن الثانية.

ونقول: ما أبعد ما ذكرتم عن الحقيقة، فهنا قضية لطيفة دقيقة، الآية تتحدث عن قسوة قلوب اليهود، وتشبها بالدارة، بل هي أشد قسوة، فم الحجارة ما يتفجر منها الماء الكثير دون أن يحدث لها شيء، ومن الحجارة ما يخرج منها الماء بعد تشققها، وشتان بين النوعين، فإذا لم تكن قلوبكم من الصنف الأول، وهي القلوب التي تتفجر منها الحكمة، أفلا تكون من الصنف الثاني التي يمكن أن تهتدي بعد معالجة، وبعد أن تدمغها الحجة، فالجملتان - كما رأينا لا تغني إحداهما عن الأخرى.

٢- ومن الجمل التي طاروا بها فرحاً، وظنوا أنهم وقعوا على صيد سمين، وكنز ثمين، وما هو إلا أن سقط في أيديهم، من هذه الجمل قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ﴾ [البقرة:١٩٦]، بعد قوله: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ﴾؛ لأن هذه الجملة لا معنى لها، والأمر ليس كما توهّموه وهنا مقامان اثنان:

الأول: قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ﴾، فلقد جيء بها - هنا - حتى لا يُتوهم التخيير بين ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع الحاج إلى أهله وبلد. وربما يعلل هذا بأن الصوم في الحج فيه مشقة أكثر، وعبء أكبر على الصائم، ولا توجد هذه المشقة إذا رجع الحاج إلى بيته، فيمكن أن تقوم الثلاثة في الحج مقام السبعة في الوطن والأهل، فأراد القرآن الكريم أن ينفي ذلك الوهم.

وأما ثانياً: فقوله سبحانه: ﴿كَامِلَةٌ ۗ﴾؛ تطييب لخاطر أولئك الصائمين الذين لا يجدون الهدي، والذين يظنون أن مثوبة من قدم الهدي أكثر وأكبر، فأراد ربما سبحانه

أن يبين أنها كاملة في ثوابها وأجرها، فلقد أدّت هذه الجملة على قصرها أكثر من فائدة[1].

٣- ومن هذه الجمل التي زعموا أنه لا حاجة لها من حيث المعنى قوله سبحانه: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج:٦١]، ومن ذلك قوله: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر:٥]؛ لأن إحدى الجملتين في كل آية من الآيتين كافية لأداء المعنى، مغنية عن قرينتها وصاحبتها.

ولكن القارئ حينما ينعم النظر يجد ما قالوه بعيداً عن الحقيقة، مجانباً للصواب، فذلك يمكن أن يتحقق إذا كان هناك شيئان ثابتان يمكن أن يولج أحدهما في الآخر، أو يكور أحدهما على الآخر؛ كأن يولج اليد في الماء، أو السيف في الغمد، ولكن الليل والنهار يختلفان عن ذلك؛ لأن أزمنتهما تختلف باختلاف فصول السنة، فكل منهما يمكن أن يزيد وينقص، فالنهار يمكن أن يأخذ من الليل في أيام، والليل يمكن أن يأخذ من النهار في أيام، ولو اكتفي بجملة واحدة، لكان كل منهما ثابتاً لا يتغير، فما أبدع وأحكم وأعذب وأعظم هذا القرآن؛ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢].

٤- ومن هذه الجمل مخاطبة الملائكة لمريم عليها السلام: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران:٤٢]، ومنها أيضاً قول امرأة عمران: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦].

وكلتا الجملتين - كما جاءت - مزدانة من حيث اللفظُ، فلقد جاءت ثريةً من حيث المعنى:

(١) مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل، ص١٣.

فقوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾؛ جاءت على لسان امرأة عمران تبدي اعتذارها، وتظهر تحسرها، وقد نذرت ما في بطنها محرّراً، وكأنها كانت على يقين بأنه ذكر؛ لأنه هو الذي يصلح لخدمة المعابد، فلما وضعتها أنثى قالت وهي تحاول أن تتغلب على ذلك الشعور الذي كان ينتابها في حالة الحَمْل: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾؛ يدلنا على ذلك كلمة (إنَّ) التي هي للتأكيد، وهذا التأكيد لا يكمن أن يكون بالنسبة لله سبحانه، إنه تأكيد لها هي، تمحو ما استقر في نفسها من أنه ذكر، ثم تقول: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾، هي لا تصلح إذن للوفاء بهذا النذر الذي نذرت.

٥- وأما قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾، حيث ذكر الاصطفاء مرتين، فإن أحدهما لا يغني عن الآخر؛ لأن الأول اصطفاء للخدمة في مجال العبادة، مع كونها أنثى.

وأما الثاني، فهو اصطفاء من أجل ولادة عيسى عليه وعلى نبينا وأنبياء الله صلوات الله وسلامه، يدل لذلك قوله بعد الاصطفاء الأول: ﴿وَطَهَّرَكِ﴾، وقوله في الاصطفاء الثاني: ﴿عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، فكلتا الجملتين - كما رأينا - أدت معنى غير المعنى الذي أدته الأخرى.

٦- وهكذا نجد كلمات الله، كل كلمة تحمل في طياتها معنىً جديداً فإذا قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وإذا قال: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ [آل عمران:٤٦]، فأصحاب النظرة السطحية ربما يقولون: ما فائدة النوم بعد نفي السِّنة، وما فائدة قوله: ﴿وَكَهْلًا﴾ بعد قوله: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾، ولكننا إذا عرفنا أن نفي النوم بعد السِّنة قصد به التدرج من الأقل إلى الأكثر، وأن كلمة (كهل) فيها بشارة لمريم من أنه سيصل إلى مرحلة الكهولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كلامه في حالة المهد وحالة الكهولة سواء، فإذا كان الكهل يكلم الناس على ما يقتضيه العقل السليم، والمنطق الصحيح، فكذلك هو في حالة المهد.

٧- ومن هذا قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٤٥]. فإن فائدة هذه الجملة الأخيرة وهي قوله تعالى: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، التي ماروا في معناها تثبيت لمريم، وطرد لكل ما ينتابها من هواجس القلق، ومشاعر الحيرة من أنه سينسب لكِ؛ وهذا له خاصة؛ لأن الناس إنما يدعون لآبائهم.

٨- ومن الجمل التي زعموا أنها زائدة قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ بعد قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٨٧]؛ قالوا: إن هذه تغني عن قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ .

ونقول: إن لكل من الجملتين معنىً وغرضاً، وإن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ جاءت مؤسسة، فلم تكن للتأكيد، ذلك أن البيان لا يشترط فيه الدوام، فقد يبين الشيء لأول وهلة، ولكن يُتغاضى عنه فيما بعد، فقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾، إنما يدل على استمرار هذا البيان في جميع الأوقات والأحوال.

٩- وشبيه بهذا قوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح:٢٧]، فربما يُتوهم أن قوله سبحانه: ﴿ءَامِنِينَ﴾، يغني عن قوله: ﴿لَا تَخَافُونَ﴾، وليس الأمر كذلك، ذلك لأن قوله: ﴿ءَامِنِينَ﴾ إنما يدلُّ على الأمن حال الدخول، وأما قوله سبحانه: ﴿لَا تَخَافُونَ﴾، فإنما يدل على استمرار هذا الأمن، وعلى عدم الخوف فيما بعد ذلك. وكم من آمن في أول الطريق يعرض له الخوف في منتصف الطريق ونهايته.

١٠- ولا ننسى في هذا المقام قوله سبحانه: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام:١٤١]، فلقد عدُّوا هذه الجملة الأخيرة: ﴿إِذَآ أَثْمَرَ﴾، لا ضرورة لها، حيث أغنى عنها قوله: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾.

وهيهات أن يدركوا ما يبلغون به مقاصدهم، من وجود شبهة وشائبة في هذا القرآن، فقوله: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾، ندرك فيها معنىً جديداً، ذلك أنه لو قال: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ فحسب، لتبادر كثير من الناس أن هذا الأكل لا ينبغي إلا حين كمال النضج والاستواء، فجاء قوله سبحانه: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾، وذلك ليدل على أن هذا الأكل يمكن أن يكون حين بُدُوِّ الثمرة وظهورها، فليس الأكل متوقفاً على تمام النضج، ونحن نرى أن الكثيرين تتوق نفوسهم للأكل من بساتينهم وحدائقهم إذا بدت ثمار أشجارها دون أن يتم النضج، ويكمل استواؤها.

ثم أليس في هذه الجملة ما يبعث على الرجاء، ويفتح باب الأمل، ويقوي صلة الناس بخالقهم؛ لأن قوله: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ شرط، وقد يتخلف الشرط؟ صحيح أن (إذا) تفيد التحقيق، ولكنها مع هذا لا ينتفي منها معنى الشرطية، إنها تحمل الإنسان على أن يترقب الخير من خالقه.

١١- ومن الجمل التي ادّعَوْا زيادتها قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾، بعد قوله سبحانه: ﴿۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾ [الأعراف:١٤٢]؛ قالوا: فلا ضرورة لما جاء بعد ذلك.

والحقيقة أن لا زيادة كما ادّعَوْا؛ لأنه لو قال: ﴿۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾، فربما يتبادر إلى الذهن أن هذه العشر مكملة للثلاثين، وأن المواعدة كانت عشرين ليلة، فكان لا بد من نفي هذا المتبادر، فجاء قوله سبحانه: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾.

١٢- ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾ [البقرة:١٩]؛ قالوا: إن الصيب لا يكون إلا من السماء، فما معنى أن يُنَصَّ على ذلك؟!

ونقول لأولئك: إن قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ، ما جاءت لتبيِّنَ الجهة التي ينزل منها المطر، وإنما جاءت لتبيِّنَ أمراً آخر، وهو أن هذا الصيِّب لا ينزل

عليهم من جهة واحدة، وإنما من جهات متعددة، فكلما أرادوا أن يقوا أنفسهم ليكونوا في معزل عنه، فإنهم لن يستطيعوا ذلك، فلفظ (السماء) معرف، فكأنه قيل: من جميع جهات السماء، لا فرق بين جهة وأخرى.

١٣- قوله سبحانه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة:٦١]، قالوا: إن كلمة ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ لا ضرورة لها؛ لأن قتل النبيين لا يكون بحق أبداً، ولماذا عبتم على زهير قوله:

وأعلَـــمُ علـــمَ اليـــومِ والأمْـــسِ قبلَـــهُ

فقلتم: إن كلمة: (قبله) لا معنى لها؛ لأن الأمس يكون قبل اليوم بداهة؟!

قلنا: شتان بين الكلمتين، فقوله سبحانه: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾، فيه زيادة تشنيع وتوبيخ لأولئك، فهم يقتلون النبيِّين دون أي مسوغ، وهم يعلمون أن ذلك القتل بغير حق، ونحن نرى بعض الناس يفعلون الخطأ متوهمين أنه حق، أما أولئك فهم يفعلون جريمتهم، ويعلمون أنهم يُقدمون عليها دون أي حق في ذلك.

١٤- قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:٧٩]، قالوا: وهل تكون الكتابة إلا باليد؟!

ونقول لهم: أسقطوا هذه الكلمة من أي كلام آخر، وانظروا ما هو المعنى الذي يؤديه الكلام الذي أسقطتم منه هذه الكلمة، إن في هذه الكلمة من التقريع، والتوبيخ، ومن الحجة على أولئك ما لا يمكن وصفه، فهي تصوِّر أن هذه الكتابة بأيديهم هم ليسوا راضين عنها فحسب، بل هم الذي باشروها. وقد يقال: وصل كتاب الأمير. ولا يكون هو الذي كتبه، وليس الأمر مع أولئك من هذا القبيل، بل هم الذين كتبوا بأيديهم، وباشروا الكتابة مباشرة فعليَّة، فما أبدع النظم القرآني وما أروع المعنى الذي تؤديه كل كلمة من كلماته!!

١٥- ومثل هذا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ [البقرة:٢٨٢]، فإن قوله سبحانه: ﴿بِدَيۡنٍ﴾، بعد قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾، بعيد عن الزيادة؛ لأنه يحدد المعنى الذي تعطيه كلمة ﴿تَدَايَنتُم﴾ من جهة، ولأنه مرجع للضمير في قوله: ﴿فَٱكۡتُبُوهُ﴾ من جهة أخرى؛ لأن هذا الضمير راجع إلى الدين.

١٦- قوله سبحانه: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾ [الأنعام:٣٨]، حيث زعموا الزيادة هنا بقوله: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ لأن الدابة لا تكون إلا كذلك، وبقوله: ﴿بِجَنَاحَيۡهِ﴾؛ لأن الطائر إنما يطير بجناحيه، وهو بعيد من أن تحوم حوله شبهة زيادة؛ لأن قوله سبحانه: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ إنما يفيد التعميم، فكما يشمل ذلك التعميم ما يكون على الأرض وفوقها، فإنه يشمل كذلك تلك التي تكون في باطنها، فجاءت كلمة ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لتعم ذلك كله.

وأما قوله سبحانه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾، فلقد قال فيه الأقدمون: إنه جاء بهذه الصيغة، حتى لا يتوهم أن المقصود به ذو الحركة السريعة، كما يقال: طارت الفرس، فجاء على حقيقته نفياً لتوهم المجاز.

وأقول: ولِـمَ لا يكون في الآية كذلك نفحة إعجاز، ونحن نرى اليوم أن هناك طيراناً لغير أمة الطير، فتكون الكلمة قد أدت أكثر من معنى حسب تعاقب الأجيال.

١٧- قوله سبحانه: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الأنعام:١٤٠]، فزعموا أن قوله: ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ زائدة، حيث لا يكون السفه إلا كذلك!

ونرد على ذلك بأن قوله: ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾، أي: بغير حجة ودليل، تختلف عن معنى السفه الذي هو عبارة عن ضعف في العقل، فلا زيادة إذن.

١٨- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ [النحل:٢٠-٢١]، حيث تساءلوا: ما فائدة قوله: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾، مع أن الأموات كذلك؟!

ونجيب عن تساؤلهم بأن الأموات قسمان: قسم سبقت لهم الحياة قبل الموت، وهم كل من له روح، وقسم آخر ليس لهم حياة ألبتة، وهي هذه الأصنام التي يَدْعونها، فقوله تعالى: ﴿ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾، يؤدي معنى لا يتمُّ الكلام بدونه، فهذه الأصنام لم تذق طعم الحياة من قبل، ولن تذوقها بعد.

١٩- وبقي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ ﴾ [التوبة:٣٠]، ومثله قوله سبحانه: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [النور:١٥]، وشبيهٌ به قوله سبحانه: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّـٰٓـِٔى تُظَـٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَـٰتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴿٤﴾﴾ [الأحزاب:٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج:٤٦].

فكلمة الأفواه التي ادَّعوا زيادتها؛ لأن القول لا يكون إلا بها، وكذلك كلمتا الجوف والصدر، حيث جُعلت كلٌّ منهما محلاً للقلب، كل ذلك جاء بمكان مكين، وأسلوب رصين، ومعنى حصين، كحصانة القلب في المكان الذي جعله الله فيه.

أما كلمة الأفواه، فقد ذكرت في الآيتين الأوليين رداً على الذين ادَّعوا لله ولداً، وعلى القائلين بالإفك في شأن الصديقة بنت الصديق - رضي الله عنهم -، وكأن هذا القول الذي قاله كل من الفريقين إنما قالوه بأفواههم فحسب، فهو بعيد عن موطن الحجة، ليس للعقل فيه أي مجال، وكل كلام لا بد أن يكون محله الفؤاد

والقلب أولاً، فقول اليهود والنصارى في نبوة عزير والمسيح، وقول أصحاب الإفك؛ بعيد كل البُعد عن منطق العقل، وساح التفكير، ومجال الحجة.

أما قوله سبحانه في سورة الأحزاب: ﴿ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ﴾، فهو رد على الذين يدَّعون التبنِّي، وعلى الذين يظاهرون من نسائهم، فهو قول بالأفواه فحسب، لا يغير حقائق الأمور، ولا طبائع الأشياء، فليس مجرد ادعاء أحد الناس تبني فلان يغير شيئاً من الحقيقة، فكلٌّ يُنسب لأبيه، كما جاء في الآية التالية لهذه الآية: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب:٥]، وكذلك قول المظاهر[1] من زوجه، لا يغير حقيقة الأمر، فلا تصير الزوج أمّاً.

٢٠- وأما كلمتا الجوف والصدر، فلقد جاءت كلٌّ منهما مصورةً أحسنَ تصويرِ المرادَ من كلمة القلب؛ لأنه أداة الإرادة أو الشعور أو الإدراك، فلا يُعقل أن يكون في الجوف الواحد قلبان، ولكن هذه القلوب، مع أنها في هذه الصدور التي كانت حصناً لها، إلا أنها قد تعمى حينها تُعرِض عن الحجة، فلا تعقل شيئاً، لما تراكَم عليها من صدأ، ولما تعاقب عليها من أمراض.

وهذه اللمحة البيانية أدركها الشريف الرضي وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:١٧٤]، حيث قال بعد أن تحدث عن الاستعارة:

«وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ زيادة معنى، وإن كان كل آكل إنما يأكُل في بطنِه، وذلك أنه أفظعُ سماعاً، وأشدُّ إيجاعاً، وليس قول الرجل للآخر: إنك تأكل النار. مثل قوله: إنك تُدخل النار في بطنك»[2].

(١) الظهار: أن يقول الرجل لزوجه: أنت عليَّ كظهر أمي.

(٢) تلخيص البيان في مجازات القرآن، ص١١٩، تحقيق: محمد عبدالغني حسن، ط٢، دار الأضواء، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ويعلق الدكتور محمد رجب البيومي بقوله:

«فالمؤلف في وِقفته البارعة لدى قول الله تعالى: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾، يردُّ على قوم يحسبون الإيجاز اختصاراً في الألفاظ وحدها، فهم يعدون ذكر كل ما يُستطاع فهمه من العبارة لغواً لا فائدة فيه، وعلى أساس هذه النظرة المخطئة وُجِّهت نقدات ظالمة لبعض المجيدين من البلغاء، ولكن الشريف بحسِّه الأدبي يعلم أن القرآن كتاب إقناع عقلي، وإمتاع نفسي معاً، فهو من الناحية الفكرية مقنع ملزم كل من كان له قلب أو ألقى السمع، وهو من الناحية النفسية ممتع ذوي الحس الأدبي ممن يرون للألفاظ ظلالاً توحي، وإيماضاً يشع، فكلمة ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ المملوءة النار، ترسم لا محالة هولاً يأخذ بالقلوب، وإذا كان الأكل لا بد أن يتَّجه إلى البطن، فإن تصوير ذلك باللفظ مما يعيد المنظر الهائل مفجعاً مفزعاً، حين يتصوره الخيال في أفجع مثال»[1].

وبعد؛ فتلك كلمات حاولوا أن يسلكوا لها كل مسلك وعر، وأن يتسلقوا لها كل عقبة كأداء؛ لينالوا من قدسية الكلمة القرآنية، مجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق، وصدق الله العظيم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ٥٦﴾ [غافر:٥٦].

وقد تبين لنا مما سبق أنهم في محاولاتهم التي بذلوها ليسوا إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه، وما هو ببالغه؛ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [البقرة:٢].

وأسأل الله تعالى أن يجعلنا من هؤلاء الذين كان الكتاب لهم هدى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) خطوات التفسير البياني للقرآن، ص١٨٣-١٨٤.

الفصل الثالث

بعض خصائص العربية

سنذكر في هذا الفصل إن شاء الله ما تدعو إليه حاجتنا في هذا الكتاب من بيان بعض المصطلحات التي ستمر بنا ونحن نتحدث عما ادَّعوه زائداً في الآيات القرآنية الكريمة، غير مطنبين بما يبعث مللاً، ولا مختصرين بما يحدث خللاً، وكان بين ذلك قواماً.

تمهيد:

للعرب أوضاع عجيبة في لغتهم؛ إفراداً وتركيباً، فهم ينتقلون من معنى إلى معنى آخر بأقصر الطرق، وأيسر التكاليف، وربما كان بين المعنيين بون شاسع، قد يكون هذا الانتقال بتغيير حرف واحد، ألا ترى إلى ما بين الفصل والوصل من بعد، وكذلك الحنف والجنف، والتذلل والتدلل؛ لأن الحنف إنما هو الميل إلى الحق، والجنف الميل إلى الباطل، وكذلك الفتق والرتق، فأنت ترى أن هذه المعاني المتباعدة كان الانتقال من أحدها إلى الآخر بتغيير حرف واحد.

وقد يكون هذا التغيير بواسطة حركة، لا بواسطة حرف، ألا ترى إلى قولهم: هُمْزة وهُمَزة، وضُحْكة وضُحَكة، فهي بالسكون مَن يُهْمَز ويُضْحَك منه، ولكنها بالفتح تقال لمن يَهمِز الناس ويَضحك منهم. قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ①﴾ [الهمزة:١].

ومنه: وسْطَ ووَسَطَ؛ قالَ النووي: «قال أهل اللغة: كلُّ ما كان يبين بعضه من بعض، كوسْط الصف، والقلادة، والسبحة، وحلقة الناس، ونحو ذلك، فهو وسْط

بالإسكان، وما كان مصمتاً لا يبين بعضه من بعض، كالدار، والرأس، والراحة، فهو وسَط بفتح السين»[1].

وقد يكون التغيير التحول من معنى إلى معنى بواسطة التنوين، ألا ترى أنهم يفرقون بين قولهم: هذا مكرِمٌ أخاكَ، ومكرمُ أخيك، فيجعلون الثاني لمن وقع منه الإكرام فعلاً، وليس كذلك الأول... إلى غير ما هنالك من الأمور الدقيقة الكثيرة العجيبة الشأن في هذه اللغة الشريفة، لغة القرآن الكريم.

والذي يعنينا الآن الحديث عن حروف المعاني، ونعني بها الحروف التي وضعها العرب ليؤدي كل منها معنى في الجملة التي وضع فيها، كحروف العطف والجر، ذلك لأن هذه الحروف هي التي ادُّعِيَ حذفها تارة وزيادتها أخرى.

وسندرك أن دراسة هذه الحروف دراسة موضوعية ستقفنا على جانب فذ من جوانب إعجاز القرآن الكريم من جهة، ودقة هذه اللغة وإحكامها من جهة أخرى.

ونرى من الفائدة أن نخصص هذه الصفحات لشرح بعض المصطلحات التي ستمر بنا في هذا الكتاب، ذلك لأن للحرف أثراً كبيراً في باب المعاني، فكم من جملة تغيَّرَ معناها تغيراً كليّاً من جراء حركة أو حرف.

ومن طريف ما قيل؛ إنه قيل لأحدهم: ما حاجتك؟ قال: كتاب أنظر فيه، ومحتاج أنظر له، ووجه حسن أنظر إليه. فهذه كلمة واحدة، رأينا أن معناها يختلف اختلافاً كليّاً باختلاف الحرف الداخل عليها.

ومثل هذا؛ الاختلاف في الجملة التي تكون فيها (إلى) أو (حتى) - وكلاهما للغاية - ، فنقول مثلاً: سرت إلى آخر الطريق أو إلى نصفه. ونقول: سرت حتى آخر الطريق. ولا نقول: حتى نصفه. ونقول: أكلت السمكة إلى نصفها، أو إلى رأسها. ونقول: أكلت السمكة حتى رأسها. ولا نقول: حتى نصفها؛ لأن (حتى) إنما تكون

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، (٨/ ١٢٣).

لآخر الغاية، وليس كذلك (إلى)، قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر:٥].

الفرق بين (أم) و(أو):

ومثل هذا ما نجده بين حرفين لا يفرق بينهما كثير من الناس، وهما (أو) و(أم)، فكثير ما يُستعمل كلٌّ منهما مكان الآخر، مع أن لكل منهما مكانه الذي لا ينبغي أن يعدوه، ولا يستعمل فيه غيره[1]، وسنبين لك بعض الفروق بين هذين الحرفين، فتدبر وتأمل:

١- بعد كلمة سواء والاستفهام يجب أن تأتي (أم)، ولا يجوز أن تأتي (أو)، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة:٦]، وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ۝٢١﴾ [إبراهيم:٢١]، ومن هنا ندرك أن ما شاع عند كثير من الناس من استعمالهم (أو) بعد كلمة سواء، خطأ ينبغي أن ينبَّه عليه، وأن يحذر منه.

٢- تأتي (أم) إذا كان السؤال عن قضية تأكدت من ثبوتها، ولكن الذي تجهله تعيين من ثبت له الحكم، فإذا كنت تعرف أن ابن صديقك دخل الجامعة، ولكنك تجهل أي الكليتين دخل، أكلية الشريعة، أم كلية الهندسة، وإذا كنت تعرف أن صاحبك قرأ أحد كتابين هما كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ، وكتاب «الكامل» للمبرِّد، وإذا كنت تدرك أن أحد صديقيك جاء من السفر، ولكنك لا تعرف من هو أخالد أم سعيد.

في هذه الأمثلة جميعها، لا يجوز أن تستعمل (أو)، ويجب أن تستعمل (أم)، تقول: أكلية الشريعة دخل أخوك أم كلية الهندسة؟ أكتاب «الكامل» قرأت أم كتاب «البيان والتبيين»؟ أخالد جاء من السفر أم سعيد؟ والجواب عن هذه الأسئلة هو

(١) علي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص١٣٤.

تعيين من ثبت له الحكم، فتقول في الإجابة عن السؤال الأول: كلية الشريعة، وتقول في الإجابة عن السؤال الثاني: كتاب «الكامل»، وتقول في الإجابة عن السؤال الثالث: «سعيد».

أما إذا كنت خالي الذهن، ولا تعرف شيئاً عن هذه القضايا، فأنت لا تعرف أن ابن صديقك دخل إحدى الكليتين، ولكنك تعلم أن له رغبة في دخول إحداهما، ولا تدري أتحققت هذه الرغبة أم لم تتحقق، وكنت تسمع من صديقك أنه كان يريد قراءة أحد هذين الكتابين، ولكنك لا تدري أقرأ أم لم يقرأ، وكنت تسمع أن سعيداً أو خالداً سيأتي أحدهما من سفر، ولكنك لم تدر أجاء أحدهما أم لم يَجِئْ. أنت في هذه الحالات جميعها لا تعرف شيئاً، فيجب عليك أن تستعمل كلمة أو، ولا يجوز استعمال كلمة أم، تقول: أكلية الشريعة دخل ولدك أو كلية الهندسة؟ أقرأت كتاب «البيان والتبيين» أو كتاب «الكامل»؟ أخالد جاء من السفر أو سعيد؟

والجواب في هذه الحالات مختلف بالطبع عن الحالات الأولى التي استُعملت فيها كلمة (أم)، الجواب عن هذه الأسئلة جميعاً يكون بنعم أو لا. فإن كان دخل إحدى الكليتين، يقال: نعم، وإن لم يقرأ أحد الكتابين يقال: لا. وإن جاء أحدهما من السفر يقال: نعم.

تستعمل كلمة أم – إذن – إذا كنت تعرف الحكم ولكنك تجهل التعيين، أي تجهل ثبوت هذا الحكم لأحد المتعادلين، وتستعمل كلمة (أو) إذا كنت تجهل الحكم ألبتة، والجواب عن الحالة الأولى التي استعملت فيها أم يكون بتعيين من ثبت له الحكم، والجواب عن الحالة الثانية التي استعملت فيها أو يكون بالإيجاب أو النفي، بنعم أو لا.

وندرك مما سبق أننا لا يجوز أن نستعمل (أم) إذا أردنا الشك أو التخيير، ولا يجوز أن نستعمل (أو) إذا أردنا التعادل، وإليك هذه الأمثلة: تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ آلنحو أيسر أم البلاغة؟ آلحديد أثقل أم الماء؟ ولا يجوز أن تستعمل (أو) في

هذه الأمثلة. وتقول: أيها أعظم أثراً في التاريخ صلاح الدين أو نور الدين أم قطز؟ أيها أكثر عداء للإسلام أمريكا أو بريطانيا أم الاتحاد السوفييتي؟ وأي المستشرقين أكثر مكراً مرجليوث أو نودلكة أم جولد تسيهر؟

فأنت ترى أننا قد جئنا بـ (أو) أولاً، ثم جئنا بـ (أم) بعد ذلك، وهذا ينسجم مع القاعدة التي عرفتها من قبل.

ففي السؤال الأول، نحن لا نريد المفاضلة بين صلاح الدين ونور الدين، ولا نريد أن يكون أحدهما معادلاً للآخر، وإنما نريد أن نعادل بينهما وبين قطز، فالمعادل لصلاح الدين ونور الدين هو قطز، ولهذا جيء بـ (أم)، وذكر بعدها المعادل، وهو قطز، ولم تذكر بين صلاح الدين ونور الدين؛ لأننا لم نرد أن نفاضل بينهما.

وهكذا تدرك السر في الجملة الثانية، وهو أننا لم نرد أن نقارن بين أمريكا وبريطانيا من حيث العداء للإسلام، فهما رأسان لأفعى واحدة، إنما نريد أن نوازن بين عدائهما وعداء الشيوعية؛ لذلك كان العطف بـ (أو) أولاً، وبـ (أم) ثانياً، وكذلك المثال الثالث، فنحن لا نوازن من حيث المكر بين مرجليوث ونودلكة، وإنما بينهما وبين جولدتسيهر.

ثم (أم) هذه قد تكون حرف عطف، فتسمى متصلة، سواء كان ذلك بين مفردين، مثل: أزيد جاء أم عمرو؟ أم بين جملتين هما في حكم المفرد، كالآية الكريمة: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، أي: إنذارك وعدمه سواء. وقد لا تكون كذلك، فتسمى المنقطعة، ولا تكون إلا بين جملتين ليستا في حكم المفرد، قال تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [فاطر:٤٠]، فـ (أم) هذه ليست حرف عطف يراد منها التسوية، وإنما هي بمعنى (بل) و(الهمزة)، كأنه انتقل عن قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾، إلى شيء أكثر منه استحالة، فقال: بل ألهم شرك في السماوات؟

وإنما أطلت في بيان هذين الحرفين لأني وجدت كثيراً من الناس يضع أحدهما مكان الآخر.

الفرق بين (إلى) و(اللام):

ومن الدقة اللغوية كذلك في استعمال الحروف التفرقة بين (إلى) و(اللام) في قولنا: «ما أحبَّ عمرَ إلى المسلمين»، و«ما أحب عمر للمسلمين».

ففي المثال الأول: (المسلمون) هم الذي يحبون عمر، وفي المثال الثاني: (عمر) هو الذي يحب المسلمين، ذلك لأن ما بعد (إلى) يكون فاعلاً، وما قبلها مفعولاً، و(اللام) على العكس من ذلك، ما قبلها يكون فاعلاً، وما بعدها مفعولاً، فإذا قلنا: «خالد أحب إلى أبيه» كان الأب هو المحب، وإذا قلنا: «خالد أحب لأبيه» كان خالد هو الذي يحب أباه؛ قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف:٨]، هم لا يقصدون - بالطبع - أن يوسف كان يحب أباهم أكثر من حبهم لأبيهم، وإنما يتحدثون عن حب أبيهم ليوسف[1].

وقد يكون للحرف أكثر من معنى واحد، كما بيّنه اللغويون، ونحن نذكر هنا ما تدعو الحاجة إليه:

معاني بعض الحروف:

أولاً: الباء:

١- **الإلصاق**: كأن تقول: «مررت بالحائط»، قال تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖ ﴾ [يوسف:١٨]، ولا يكاد هذا المعنى يفارق هذا الحرف.

٢- **التعدية**: وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة، ومعناها أن ما بعد الباء كان فاعلاً، لكن بدخول الباء صار مفعولاً، فهي تشبه الهمزة من هذه الناحية، قال

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٢/ ٢١٧).

تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، فالأصل أن يقال: ذهب نورهم، لكن بدخول الباء صار المعنى: أذهب الله نورهم.

٣- **الاستعانة**: وهي أن تدخل الباء على آلة الشيء، مثل: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين، ويمكن أن يكون منه قوله سبحانه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، كما سيأتي معنا في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق:١].

٤- **السببية**: وهي أن يكون ما بعد الباء سبباً لما قبلها؛ قال تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت:٤٠]، ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٥٤]، ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٠].

٥- **المصاحبة**: ومنه قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ [هود:٤٨]، ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ۝٤٦﴾ [الحجر:٤٦]، ويمكن أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون:٢٠]؛ كما سنعرفه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

٦- **البدل**: كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، أي: أرضيتم بهذه بدل هذه، ومنه: «ما يسرُّني أن لي بها حمر النعم»، ومنه بيت «الحماسة»:

فليتَ لي بِهِم قَوْماً إذا رَكِبوا ... شَنُّوا الإغارَةَ فُرْساناً ورُكْبانا

٧- **التعويض**: كما نقول: «اشتريته بمائة»، «كافأت المتفوقين بجوائز ثمينة»، والفرق بين هذا وبين الذي قبله، أي: بين باء التعويض، وباء البدل، أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء، بأن يُدفَع شيء من أحد الجانبين، ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين[1].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٢/ ٢٢٠).

ونكتفي بما ذكرناه؛ لأننا نذكر ما تدعو إليه حاجتنا من جهة، ولا نوافق على كثير من المعاني التي ذكروها لهذا الحرف من جهة أخرى.

ثانياً: (من):

١- من أول معانيها الابتداء: قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ ...﴾ [آل عمران:١٩٥]، وكما يكون الابتداء في المكان، يمكن أن يكون في الزمان، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]، وفي الحديث: «مُطرنا من الجمعة إلى الجمعة»[١].

٢- التبعيض: وهي أن تصلح مكانها (بعض)، قال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة:٣]، ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]، ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فليس المراد أن ينفق الإنسان كل ما رزقه الله، وكل ما يحب، وإنما بعضه.

٣- بيان الجنس: ومنه قوله سبحانه: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر:٢]، ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ۝١٣٢﴾ [الأعراف:١٣٢]، ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف:٣١]، فـ (من) في هذه الآيات الكريمة بيانية، وعلامتها:

أ- أن يكون ما بعده خبراً لما قبلها.

---

(١) رواه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب رقم (١١): إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردّهم، رقم الحديث (٩٧٣).

ب- أن يحل محلها اسم موصول إذا كان قبلها معرفة، أو الضمير إذا كان نكرة.

ففي الآيات السابقة: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾، يجوز أن نخبر بها بعدها عما قبلها، فما قبلها النسخ، وما بعدها آية، فيقال: المنسوخ آية، المفتوح من الله الرحمة، المأتي آية، الرجس هو الأوثان، والأساور الذهب، كما يمكن أن يقال: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان؛ لأن الرجس معرفة، يحلون فيها من أساور هي ذهب؛ لأن أساور نكرة.

وستعرف أن كثيراً مما سموه زائداً يرجع إلى هذا المعنى، وستدرك أن ما طعن به بعض الملاحدة على كتاب الله مردود، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح:٢٩]، وهذه في حق الصحابة.

قالوا: الصحابة إذن قسمان !

والحق أن (من) هنا ليست للتبعيض، فالصحابة - رضوان الله عليهم - كلهم عدول، وكلهم مغفور لهم - إن شاء الله تعالى - وإنما (من) بيانية، أي: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات الذين هم هؤلاء كذا وكذا.

٤- البدل: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨].

٥- الفصل: وهي الداخلة على المتضادين، مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠].

٦- التنصيص على العموم: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:١٩].

٧- توكيد العموم: مثل: ما جاءني من أحد، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠٢].

ثالثاً: اللام:

وتأتي:

١- للملك: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ [الأعراف:١٢٨].

٢- التعليل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء:١٠٥].

٣- الاختصاص: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الجاثية:٣٦].

٤- لام العاقبة: وتسمى لام الصيرورة أيضاً: مثل: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ﴾ [القصص:٨]، وهم إنما التقطوه لغير ذلك.

٥- التبليغ: وهي الجارة لاسم السامع، مثل: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الكهف:٧٥].

وهناك معانٍ كثيرة ذكرها النحاة لهذه (اللام)، فأوصلوها إلى نيف وعشرين، وكذلك أكثر حروف الجر.

ونحن لسنا معهم في كثير مما ذكروه؛ لأنه ليس من رأينا أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ونمثل لذلك بأنهم ذكروا أن (اللام) تأتي بمعنى (إلى)، وجعلوا منه قوله سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾﴾ [الزلزلة:٤-٥]، قالوا: فـ (اللام) بمعنى (إلى) أي: أوحى إليها. وربما عللوا ذلك بسبب الفواصل ورؤوس الآي، مع أن الناظر في الآيات الكريمة؛ آيات الوحي، يجد غير هذا، ففعل الوحي الذي يتعدى بـ (إلى) دائماً لم نجده تعدى بـ (اللام) إلاّ في هذه الآية، وإذا نظرنا في الآيات الكريمة، وجدنا أن هذه الآية الكريمة، هي التي كان الوحي فيها للجماد، أما الآيات الأخر، فقد كان فيها للأنبياء تارة، ولغيرهم من البشر تارة، ولما فيه حياة من غير البشر تارة أخرى.

أ- قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ﴾ [يونس:٧]. وقال تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [النساء:١٦٣].

ب- قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ [القصص:٧].

ج- قال تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [النحل:٦٨].

فتعدي الوحي بـ (اللام) إذن لم يكن لرؤوس الآي، وإنما كان لغاية بيانية قصد إليها القرآن الكريم.

التضمين:

ونرى هنا من الفائدة أن نشير بإيجاز إلى التضمين؛ لأنه مما يكثر دورانه على ألسنتهم، وهو من الأبحاث البلاغية.

وإنما كان التضمين بلاغة؛ لأن الكلمة التي يدخلها التضمين لا تخرج عن معناها الرئيس الذي وضعت له، وإنما تبقى دالة على معناها، ولكنها تُضَمَّن معنى آخر، أفادته التعدية، وهذا بالطبع أولى من القول بزيادة بعض الحروف، كما هو أولى كذلك من القول بتناوب حروف الجر بعضها مكان بعض.

«فالتضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون ذلك في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.

فأما في الأسماء، فهو أن تُضَمِّن اسماً معنى اسم، لإفادته معنى الاسمين جميعاً؛ كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف:١٠٥]، فضمَّن «حقيق» معنى «حريص»؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه.

وأما الأفعال، فأن تضمِّنَ فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدَّى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدِّي به، فيُحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصحَّ تعدِّيه به»[1].

---

(١) للتضمين مصطلح آخر عند علماء النقد، وهم يعدونه عيباً؛ لهذا لم يقع في كتاب الله تعالى، وهو بيتٌ يبنى على كلام يكون معناه في بيت يتلوه من بعده مقتضياً له، كقول القائل: =

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة:١٠٢]، قال بعضهم: إن (على) في قوله تعالى: ﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾، بمعنى (في)، ولكن المحققين لم يرضوا هذا، وقالوا: إن (على) لم تخرج عن معناها، وإنما ضُمِّنَتْ كلمة (تتلو) معنى تتقول وتكذب، والمعنى: «واتبعوا ما تتقوله الشياطين على ملك سليمان»، فأنت ترى أن (تتلو) لم تخرج عن معناها، وإنما ضُمِّنت شيئاً آخر مؤكداً لهذا المعنى. وذلك كثير في كتاب الله تبارك وتعالى.

وكثير من الحروف التي قيل بزيادتها في آيات كريمة كثيرة، كان حرياً بها أن تُحمل على التضمين، ولو أنهم فعلوا ذلك كان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً... وإذن لجردوا القرآن من كل ما لا يليق به، ولأراحوا أنفسهم وغيرهم.

إن الزيادة حشو ينبغي أن نجلّ الكتاب الكريم عنه، ولكن التضمين بلاغة كما قلنا من قبل، وكما قرره الأئمة من أعلام الأمة، وسيمر معنا كثير منه إن شاء الله، ولذلك أوردت هنا ما أوردت مفصلاً، حتى نستغني عن إعادته في مكان آخر.

والخلاصة: أن التضمين أسلوب بياني؛ لأن الكلمة تفيد إلى معناها معنى آخر منسجماً مع المعنى الأول، مكملاً له، ليس بين المعنيين تنافر ولا اختلاف... وسنجد ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج:٢٥]، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [النمل:٧٢]، وفي غيرهما من الآيات.

ونكتفي بما ذكرنا؛ لأننا لا نقصد بأن نبين معاني حروف الجر وغيرها، إنما كان الهدف مما ذُكر بيان بعض المصطلحات التي تمر معنا في هذا البحث.

=

وسعداً فسائلهم والرَّباب — وسائل هوازن عنا إذا ما

لقيناهم كيف نَعلُوهم — بواترَ يفرين بَيضاً وهاما

البرهان، (١/ ٥٩).

الفصل الرابع

تعريف الزوائد وتاريخها وأسباب القول بها

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الزوائد.
- المبحث الثاني: تاريخها، وموقف العلماء منها.
- المبحث الثالث: أسباب القول بالزيادة.

المبحث الأول
تعريف الزوائد

تمهيد:

يختلف مصطلح الزيادة عند العلماء، فهناك الزيادة التي يتحدث عنها علماء الصرف، ويعنون بها الزيادات التي تكون في بنية الكلمة، وتُجمع حروفها في «سألتمونيها»، كزيادة السين والتاء في الأفعال، مثل: «استنصر»، أو في الأسماء، مثل: «مستنصر»، وهذه لا يعنينا بحثها - بالطبع - ، وإنما الذي يعنينا الزيادة عند النحويين؛ زيادة حروف المعاني، وهي بهذا الاسم عند البصريين، أما الكوفيون فيسمونها حروف الصلة.

ولا بد لمن يتحدث عن إعجاز القرآن بعامة، والبيان بخاصة، أن يعرض لهذه القضية التي عالجتها أفكار العلماء قديماً وحديثاً؛ بل شغلت حيزاً لا بأس به من مقولاتهم ومدوناتهم.

الزوائد كلمات - وأكثرها حروف - رأى بعضهم أنها لا حاجة لها من حيث الإعراب، فإذا أسقطت بقي الكلام تاماً، كالباء في خبر ليس، حذفها ووجودها سواء، تقول: «أَلَيْسَ الله بِقَادِرٍ»، وتسقط الباء، فتقول: «أليس الله قادراً»، فهي إنما يُؤتى بها لتأكيد الكلام وتقويته.

وذهب آخرون إلى أنها لا تزيد المعنى شيئاً، فالمعنى سواء إن وُجدت أم حُذفت، وإنما جيء بها لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام، وجمال إيقاعه، وحلاوة نغمه.

ويرى ابن السراج[1] ومن نقل عنه[2] أن هذه الزيادة لا يجوز أن تكون في الكلام، إلا إذا أُلغي عملها، فهم ينكرون زيادة حروف الجر مثلاً؛ لأنها لا يمكن أن تكون زائدة وعاملة معاً.

ويرى عبدالعال سالم مكرم أن هذه الزوائد ظاهرة أسلوبية، فهي وإن كانت زيادة من حيث المعنى، أي: يتم المعنى بدونها، إلا أنها يُسْتَمْلَح بها الأسلوب، وذلك ما استقر عند العرب، والقرآن إنما جاء على أسلوب العرب ونهجهم.

وهذه الزوائد يتحاشى بعض الأئمة تسميتها بهذا الاسم - كما قلت - إجلالاً لكتاب الله تعالى، فيطلقون عليها الصلة، فالباء في خبر ليس مثلاً، لا يقولون عنها: زائدة، وإنما يقولون: الباء صلة. ونحن لا تعنينا التسمية بقدر ما يعنينا جوهر الموضوع وأساسه.

والحقيقة أن هذه الزيادة نمت في بيئة النحاة، وترعرعت في حجورهم، وكان ذلك نتيجة للقواعد التي قعَّدوها، وألزموا أنفسهم بها.

---

(١) هو محمد بن سري السراج، أبو بكر، والسَّرَّاج - بفتح السين وتشديد الراء وبعد الألف جيم - : نسبةً إلى عمل السروج، له كتاب «الأصول»، و«شرح كتاب سيبويه»، توفي سنة (٣٢٢هـ). تاريخ العلماء النحويين، ص٤٠-٤٤.

(٢) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، كتاب «الأشباه والنظائر في النحو»، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، نشر الكليات الأزهرية، (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، (٢/ ١٠٣-١٠٧).

وحينما ندرس هذه الزيادة - التي سموها كذلك - دراسة موضوعية، فإننا نخرج بنتيجتين اثنتين:

الأولى: أن أكثر النحاة قال بوجود زوائد في كتاب الله تعالى، على رغم أن كثيراً من المفسرين والعلماء نفى القول بالزيادة.

فمن النحويين مثلاً: الفراء[1]، والأخفش[2]، وأبو حيان[3].

ويمكنك أن تأخذ أي كتاب من كتب النحو، كـ «شرح الكافية» للرضي[4]، و«شرح المفصل» لابن يعيش[5]، و«معاني القرآن» للفراء[6]، و«إعراب القرآن»

---

(١) الفراء: هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، أو بني منقر، أبو زكريا المعروف بالفراء (١٤٤-٢٠٧هـ/ ٧٦١-٨٢٢م)، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة والأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. وُلد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، توفي في طريق مكة، وكان فقيهاً متكلماً عالِماً بأيام العرب وأخبارها. «الأعلام» (٨/ ١٤٥).

(٢) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ/ ٨٣٠م)، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً كثيرة. «الأعلام» (٣/ ١٠٢).

(٣) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الجياني، أثير الدين، أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات (٦٥٤-٧٤٥هـ/ ١٢٥٦-١٣٤٤م)، وُلد في إحدى جهات غرناطة، ثم أقام بالقاهرة، وتوفي فيها بعد أن كُفَّ بصره، له مصنفات كثيرة؛ منها: «البحر المحيط»، و«النهر»، و«مجاني العصر»، و«طبقات نحاة الأندلس»، وغيرها. الأعلام، (٧/ ١٥٢).

(٤) رضي الدين؛ محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل إستراباذ؛ من أعمال طبرسان، اشتهر بكتابيه: «الوافية في شرح الكافية»، و«شرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشافية». الأعلام. (٦/ ٨٦).

(٥) ابن يعيش: هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٥٥٣-٦٤٣هـ/ ١١٦١-١٢٤٥م) المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، موصلي الأصل، مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي، كان ظريفاً، محاضراً، كثير المجون، مع سكينة ووقار. الأعلام (٨/ ٢٠٦).

«شرح المفصل»، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (٨/ ١٣٣).

(٦) «معاني القرآن» للفراء، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٠، (١/ ٢٣٨).

لأبي البقاء[1]، أو المنسوب للزجاج[2]، وستجد القول بزيادة كثير من الحروف والكلمات مبثوثاً في صفحات هذه الكتب.

وعلى العكس من ذلك، تجد الأمر عند كثير من المفسرين والعلماء، ونمثل لك بالطبري (ت ٣١٠هـ) [3]، والرازي (ت ٦٠٦هـ) [4]، وأبي مسلم ابن بحر

---

(١) أبو البقاء: هو الإمام محب الدين، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أصله من عكبرا؛ بليدة على دجلة، ومولده ووفاته ببغداد، أصيب في صباه بالجدري فعمي، من كتبه: «التبيان في إعراب القرآن»، ويسمى: «إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن». و«إعراب الحديث» وغيرها من الكتب النافعة. (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م). الأعلام، (٤/ ٢٠٨).

«إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»، دار العلم للجميع، (١/ ١٤٦ - سورة الأنعام).

(٢) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (٢٤١-٣١٨هـ/ ٨٥٥-٩٢٣م). عالم بالنحو واللغة، وُلد ومات في بغدد، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومالَ إلى النحو، فعلّمه المبرد، أدَّب ابن وزير المعتضد العباسي، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب، وله تصانيف كثيرة. الأعلام، (١/ ٤٠).

«إعراب القرآن المنسوب للزجاج»، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة، القاهرة، سنة ١٩٦٣م، (١/ ١٣١).

(٣) الطبري: هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر (٢٢٤-٣١٠هـ/ ٨٣٩-٩٢٣م) المؤرخ، المفسر، الإمام، وُلد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد، وتوفي بها، وعرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى، له «أخبار الرسل والملوك»، وفي «تفسيره» ما يدل على علم غزير وتحقيق، وكان مجتهداً في أحكام الدين، لا يقلد أحداً، بل قلّده بعض الناس وعملوا بأقواله وآرائه. الأعلام، (٥/ ٦٩).

انظر مثلاً: عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، حيث يرد على القائلين بزيادة الكاف.

كتاب «جامع البيان في تفسير القرآن»، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، ١٣٢٣هـ، (١/ ٣٥).

(٤) الرازي: هو فخر الدين الرازي، إمام المتكلمين وقامع المبتدعين، وحجة الله على العالمين، المتبحر، تاج المحققين، أبو الفضل، محمد فخر الدين بن ضياء الدين بن الحسن بن الحسين التميمي البكري الرازي الشافعي، وُلد سنة (٥٤٣هـ)، وقد كان مولعاً إلى حد الغرام بالفلسفة، والكلام، والجدل، وأصول الفقه، والتصوف. وتوفي سنة (٦٠٦هـ). =

(ت٣٢٢هـ) [١] من الأقدمين. والشيخ محمد عبده[٢]، والدكتور محمد عبدالله دراز[٣]، والشيخ عبدالرحمن تاج[٤] من المحدثين، وستجد أنهم يردون القول بالزيادة.

الثانية: أن ما سموه زائداً أو صلة، عندما نتعم النظر فيه، فإننا لا نتردد أي تردد، ولا نرتاب أدنى ريب، بأن هذا الذي سموه زائداً، لم يكن للتأكيد فحسب، ولم يكن ليُجَمَّل به الإيقاع فقط، وليس ظاهرة أسلوبية - كما قيل -، إنما هو بعد ذلك كله أمر اقتضاه المعنى، وحتّمته الحكمة البيانية، والحكمة العقلية كذلك، فلو ذهب من الكلام لذهب جزء جوهري من المعنى، فهي بحقٍّ برهان ساطع على إعجاز هذا الكتاب، بل هي من أهم روافد هذا الإعجاز.

ويقيناً أن هذه الزوائد لم تكن معروفة، ولم يكن لها وجود عند أولئك الذين نزل القرآن فيهم، ونكاد نجزم أنها لم تكن شائعة مُشتهرة في خير القرون كذلك، بل كان كل حرف من حروف القرآن الكريم، وكل كلمة تعمل في نفوسهم عملها؛ ذلك لأن هذه الكلمات كان لكل منها معنى تؤديه.

= انظر مثلاً: عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، حيث يقرر أن (ما) استفهامية، فراراً من القول بالزيادة.

«التفسير الكبير»، الطبعة الأولى، ملتزم الطبع: عبدالرحمن محمد، ميدان الأزهر، مصر، (٩/ ٦٢).

(١) ابن بحر: هو محمد بن بحر الأصفهاني، الكاتب، أبو مسلم، مولده سنة (٢٥٤هـ)، كان نحوياً كاتباً بليغاً، مترسلاً جدلاً، متكلماً معتزليّاً، عالماً بالتفسير وغيره من صنوف العلم، صار عالم أصبهان وفارس، له: «جامع التأويل لمحكم التنزيل»، و«الناسخ والمنسوخ»، وكتاب في النحو. (ت٣٢٢هـ).

انظر مثلاً: عند قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝﴾ [الأنبياء:٩٥]، حيث يرد القول بزيادة (لا)، «تفسير الرازي» (٢٢/ ٢٢١).

(٢) انظر مثلاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ۝﴾ [البقرة:٨٨]، حيث يرد القول بزيادة (ما)، محمد رشيد رضا، «تفسير المنار»، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، (١/ ٣٧٩).

(٣) حيث نفى زيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

محمد عبدالله دراز، «النبأ العظيم»، دار القلم، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، ص١٢٧.

(٤) «مجلة الأزهر»، ابتداء من (٥)، عدد شوال ١٣٨٦هـ.

يدلنا على أن الحرف كان ذا معنى كبير عندهم ما ثبت في السنّة الصحيحة من أن عروة بن الزبير سأل خالته عائشة بنت الصديق - رضي الله عنهم - عن قول الله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ ﴾ [البقرة:١٥٨]. قال:

«أرأيتِ قول الله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ ﴾، فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بهما»!

فقد فهم منه أنه لا إثم على من لم يسعَ بين الصفا والمروة، فقالت عائشة:

«بئسما قلتَ يا ابن أختي ! إنها لو كانت على ما أوّلتها عليه كانت: «فلا جُناح عليه أن لا يطَّوف بهما»، ولكنها إنما أُنزلت لأن الأنصار كانوا قبل أن يُسلموا يُهِلُّونَ لمناةَ الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل، وكان مَن أهلَّ لها يتحرَّج أن يطوف بالصفا والمروة، فسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقالوا: يا رسول الله! إنا كنا نتحرَّج أن نطوف بالصفا والمروة في الجاهلية، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ...﴾ ».

قالت عائشة: «ثم قد سَنَّ رسول الله ﷺ الطواف بهما، فليس لأحد أن يدع الطواف بهما». [متفق عليه].

ونجزم أن هذه الزوائد إنما ظهرت بعد وجود مذاهب النحويين، وبعد أن كثر التراشق والتشادُّ المذهبي بين الكوفيين والبصريين وغيرهم ممن اشتُهروا في هذه المسائل؛ لذلك نجدها كثرت في كتبهم.

والناظر في كتب النحو والإعراب - على كثرتها واختلاف مذاهب أصحابها - يجد ذلك مبثوثاً في أثنائها، لا يكاد كتاب يخلو منه.

ولعل من المفيد هنا أن نتتبع هذه القضية عند العلماء قديماً وحديثاً، وسيتبين لنا أن أئمة التفسير الذين لم تهيمن عليهم المذاهب النحوية والصنعة الإعرابية وقفوا

من هذه الزيادة موقفاً صريحاً، يشدِّدون النكير على القائلين بها دون هوادة، ويعنون بالزوائد هذه الكلمات التي ادُّعيت زيادتها في كتاب الله تعالى.

وهذه الكلمات وإن كانت أكثرها حروفاً، إلا أن منها أسماء وأفعالاً كذلك، وقد ذكر الدكتور أحمد بدوي - رحمه الله - في كتابه «من بلاغة القرآن»، ومن بعده الدكتور علي العماري في «مجلة الأزهر»، أن هذه الزوائد تبلغ خمس عشرة كلمة، ولكنني بعد البحث والتنقيب، وجدت ما يربو على هذا العدد إلى ضعفه تقريباً، فلقد وصل ما جمعته منها إلى ستٍ وعشرين كلمة، وهي على الترتيب:

أ- من الحروف:

١- (الباء): وقد ذكروا لزيادتها آيات كثيرة، مثل قوله سبحانه[١]: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٢] [البقرة:٢٢٨]، ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٣] [البقرة:١٩٥].

٢- (اللام): ومثلوا لزيادتها بقوله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد:١]، ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه:١١٧]، ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٤] [يوسف:٥٦].

٣- (مِنْ): وقد عدّوها زائدة في مثل قوله سبحانه: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[٥] [البقرة:١٠٦]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾[٦] [الأنعام:٣٤]،

(١) البحر المحيط، (١/ ٢٣٦).
(٢) البحر المحيط، (٢/ ١٨٥). المغني، (١/ ١٠٨).
(٣) المغني، (١/ ١٠٨). معترك الأقران، (١/ ٦٣٧).
(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن، (٢/ ٢٩). الجمل، (٢/ ٤٥٦).
(٥) إملاء ما منَّ به الرحمن، (١/ ٣٣).
(٦) الكافية في النحو، (٢/ ٣٠١). معترك الأقران، (٢/ ٥٥٦).

﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣٥﴾﴾[1] [العنكبوت:٣٥].

٤- (عن): وعدّوها زائدة في قوله سبحانه: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[2] [النور:٦٣].

٥- (في): وقد جعلوها زائدة في مثل قوله سبحانه: ﴿۞ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ﴾[3] [هود:٤١]، ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الأحقاف:١٥]، وقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾[4] [التين:٤].

٦- (الكاف): وعدّوها زائدة في مثل قوله سبحانه: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[5] [البقرة:٢٥٩]، ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة:٢٦١]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى:١١].

وهذه الحروف السبعة جميعها من حروف الجر.

٧- (الواو): وما أكثر الآيات التي زعموا فيها زيادتها، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[6] [الحج:٢٥]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣]، ﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ﴾[7] [يوسف:٢١].

---

(١) البحر المحيط، (٨/ ١٥١).

(٢) مجاز القرآن، (٢/ ٦٩). البحر المحيط، (٦/ ٤٧٧).

(٣) تفسير الرازي، (١٧/ ٢٢٨).

(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن، (٢/ ١٥٦). الجمل. (٤/ ٥٤٩).

(٥) البرهان، (٤/ ٣١٠).

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي، (٤/ ١٣).

(٧) الجمل، (٢/ ٤٤٣).

٨- (الفاء): وزعموا زيادتها في مثل قوله سبحانه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾[(١)] [المدثر:٣]، ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧﴾[(٢)] [ص:٥٧]، ﴿فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ۝٢﴾ [الماعون:٢].

٩- (أمْ): وادّعى بعضهم زيادتها في قوله سبحانه: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝٥٢﴾[(٣)] [الزخرف:٥٢].

١٠-(لا): في مثل قوله سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[(٤)] [النساء:٦٥]، ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢]، ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾[(٥)] [الأنبياء:٩٥]، ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾[(٦)] [الحديد:٢٩].

١١-(إلاّ): زعموا أنها زائدة في قوله سبحانه: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة:١٧١].

١٢-(ألاَ): في مثل قوله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة:١٣].

١٣-(ما): في مثل قوله سبحانه: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ۝٨٨﴾[(٧)] [البقرة:٨٨]. وبعد (إذا) في مثل قوله: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة:١٢٤].

---

(١) المفصل، (٨/ ٩٥).
(٢) البرهان، (٤/ ٣٠١).
(٣) المقتضب، (٣/ ٢٩٦).
(٤) مجلة الأزهر، عبدالرحمن تاج.
(٥) معاني القرآن للفراء، (١/ ٣٧٤). المغني، (١/ ٢٥٢).
(٦) معاني القرآن، (١/ ٢٧٤)، (٣/ ١٣٧). المقتضب، (١/ ١٧).
(٧) البحر المحيط، (١/ ٣٠٢). المغني، (١/ ٣١٦). الكشاف، (١/ ٨١).

١٤- (أنْ): وادّعوا زيادتها في مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾[1] [العنكبوت:٣٣]، وقوله: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ﴾[2] [إبراهيم:١٢]، ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ١٤﴾[3] [سبأ:١٤].

١٥- (إنْ): وقد زعموا زيادتها في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾[4] [الأحقاف:٢٦].

١٦- (إنَّ): ومثلوا لزيادتها بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾[5] [الكهف:٣٠]، والمعنى عندهم: لا نضيع.

١٧- (ثُمَّ): قال عشاق الزيادة: إنها زائدة في قوله سبحانه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ﴾[6] [التوبة:١١٨].

١٨- (لعلَّ): وادَّعوا زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٤٦﴾ [يوسف:٤٦].

تلك هي الحروف التي ادعوا مجيئها زائدة.

---

(١) المفصل، (٨/ ١٣٠). البحر المحيط، (٧/ ١٥٠). البرهان، (٤/ ٢٢٧).

(٢) المغني (١/ ٣٤). البرهان، (٤/ ٢٧٧).

(٣) البحر المحيط، (٧/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٤) معترك الأقران، (١/ ٦٠٥).

(٥) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص١٩٥.

(٦) الكافية في النحو، (٢/ ٣٦٩).

ب- أما الأسماء فهي:

١٩- (مِثْل): في مثل قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾[١] [البقرة:١٣٧].

٢٠- (مَثَل): في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[٢] [محمد:١٥].

٢١- (إذا): في قوله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾[٣] [الانشقاق:١].

٢٢- (إذْ): في مثل قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[٤] [البقرة:٣٠].

٢٣- (اسم): في مثل قوله سبحانه: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾ ﴾ [الرحمن:٨٧]، وقوله سبحانه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[٥].

٢٤- (وجه): في مثل قوله سبحانه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾[٦] [الرحمن:٢٧].

ج- أما الأفعال:

أما الأفعال فقد وجدنا أنهم قد ادعوا زيادة فعلين هما:

٢٥- (كانَ): ﴿قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾[٧] [الشعراء:١١٢].

٢٦- (يَكَد): ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور:٤٠].

---

(١) البحر المحيط، (١/ ٤١٠).

(٢) تفسير أبي السعود، (٥/ ٧٤).

(٣) معترك الأقران، (١/ ٥٨٥). البرهان (٤/ ٢٠٣).

(٤) المغني، (١/ ٨٣). همع الهوامع شرح جمع الجوامع، (١/ ٢٠٥).

(٥) تأويل مشكل القرآن، ص١٩٥.

(٦) تأويل مشكل القرآن، ص١٩٥.

(٧) البرهان، (٤/ ٣١١).

وهذه الزوائد مبثوثة في كتب النحو والتفسير وعلوم القرآن، وهي ليست سواء، فبعضها ذكروا له شاهداً أو شاهدين أو ثلاثة، وبعضها الآخر جاؤوا له بشواهد كثيرة، قد تنيف على العشرين والثلاثين، كبعض حروف الجر: (من)، و(الباء)، وبعض حروف العطف كـ (الواو)، وهي بحاجة - حقاً - أن نتتبعها في كل آية، فندرس كل آية على حدة، وهذا ما وفّقنا الله له، وله الحمد والمنّة.

المبحث الثاني
تاريخها وموقف العلماء منها

من المفيد أن نتتبع هذه القضية - أعني قضية الزوائد - عند العلماء قديماً وحديثاً:

أبو عبيدة والفراء وابن قتيبة:

فهذا أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) من البصريين في كتابه «مجاز القرآن»، ومعاصره الفراء من الكوفيين في كتابه «معاني القرآن»، وهما من أوائل الكتب التي وصلت إلينا، ينقل كل منهما القول بالزيادة في كثير من كلمات القرآن، حتى ليشعر القارئ، ويدرك التكلف في تأويل الآيات.

ولقد تأثر بأبي عبيدة إمام جليل كنا نودُّ أن يبقى بعيداً عن مثل هذه المنزلقات، ذلكم هو ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، حيث عقد في كتابه «تأويل مشكل القرآن» باباً تحدث فيه عن التكرار والزيادة، وكأنه يريد أن يردّ على أولئك الذين يطعنون على القرآن الكريم بأنّ فيه كلمات زائدة، فأراد أن يبين أن هذه الزيادات إنما جرت على أساليب العرب في أقوالهم، ويستدل ابن قتيبة على ما قرره من الزيادة بالشعر، وكنا نودُّ أنْ لو ردَّ هذا الزعم ردّاً آخر.

والناظر يدرك لأول وهلة تأثره بأبي عبيدة، فلقد عدَّ من الزوائد كثيراً من الكلمات؛ أسماءً وحروفاً، وإذا نحن أجلنا النظر - حتى دون تدقيق - نجد أن المعنى لا يتم بدون هذه الكلمات.

فمن الأسماء مثلاً؛ ذكر كلمتي (اسم) و(وجه)، مثل قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، وقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٧٨].

أما الحروف فكثيرة، كالواو، واللام، والباء، وألا، وعلى، وعن، وأن، وأنَّ، وما ذكره ابن قتيبة ومن قبله أبو عبيدة والفراء، كان الأساس والمعين، كان المادة لمن جاء بعدهم من النحويين وبعض اللغويين.

ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ):

وهذا شيخ المفسرين ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - يتتبع أولئك القائلين بالزوائد غالباً، ولا يجد أي فرصة تسمح وتسنح إلاّ وينبِّه بكل حزم على خطر هذا القول، وبطلانه، فعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]، يردُّ ردّاً علمياً مركزاً على أبي عبيدة الذي يزعم أن (إذْ) زائدة، وعند قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ البقرة:٨٨]، يردُّ على أولئك الذين يزعمون أن (ما) زائدة، وعند قوله سبحانه: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، يردُّ على نحويي البصرة الذين يدَّعون زيادة الكاف، فيقول:

«وقد زعم بعض نحويي البصرة أن (الكاف) في قوله: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ زائدة، وأن المعنى: «ألم ترى إلى الذي حاجَّ إبراهيم، أو الذي مرّ على قرية» وقد بيّنّا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع»[١].

وعند قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء:٦٥]، نجده يؤول الآية الكريمة تأويلاً منافياً زيادة (لا) التي قال بها بعضهم، وكذلك عند قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢]، نجد ابن جرير - رحمه الله - يبسط القول، مدللاً على أن (لا) عمدة في الكلام، وليست زائدة فيه، وسنعرف ذلك مفصلاً فيما بعد إن شاء الله[٢].

ابن بحر الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ):

ومن بعد الطبري جاء أبو مسلم بن بحر الأصفهاني، وله تفسير كثير الفوائد، يقع في أربعة عشر مجلداً، كما نقل ذلك المؤرخون وأصحاب التراجم، ولكنه ضاع

---

(١) تفسير الطبري، (٣/ ١٩).

(٢) تفسير الطبري، (٨/ ٩٦).

مع كل أسف مع غيره من التراث القيم، وجزى الله الإمام الرازي خيراً، فهو الذي نقل لنا كثيراً من آرائه.

والذي يعنينا هو أن أبا مسلم بن بحر - رحمه الله - كان يقف من هذه القضية موقفاً حاسماً حازماً، فهو يرد القول بالزيادة ردّاً يدرك القارئ منه مقدار ما للرجل من غوص لالتقاط الدرر القرآنية، حيث يرد القول بالزيادة ردّاً ليس فيه تكلف، كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد إن شاء الله.

الزمخشري (ت ٥٢٨):

أما الزمخشري صاحب القدم الراسخ في علم البيان، فإننا نجده لا يرتضي زيادة الحروف في كثير من الآيات، وإن كانت تغلب عليه الصبغة النحوية في بعض الأحيان، لذلك نجده يقول بالزيادة عند تفسير بعض الآيات، ولكنه لا يرتضيها في كثير من الأحيان، كما نرى ذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة:١]، فهو يرد القول بزيادة (لا)، ولا يرتضي ما أجاب به القائلون بالزيادة؛ لأنه جواب غير سديد[1].

الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ):

فإذا جاوزنا أولئك الأعلام إلى الإمام الرازي - رحمه الله - ألفيناه يقرر صراحة في مواضع من «تفسيره» عدم وجود زائد في كتاب الله تعالى، يظهر ذلك مثلاً عند تفسير قوله سبحانه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:١٥٩]، فهو يرى أن (ما) يمكن أن تكون استفهامية فراراً من القول بالزيادة، ولقد ردّ عليه أبو حيان بأن ذلك غير صحيح من جهة الصناعة الإعرابية، وإن كان صحيحاً من حيث المعنى.

---

(١) الكشاف، (٤/ ٦٥٨).

وهذه التفاسير - أعني «تفسير» ابن جرير والزمخشري والرازي - كانت الأساس الذي اعتمد عليه كثير من المفسرين، والمنهل الذي نهلوا منه، ومع ذلك فإننا نجد كثيراً من التفاسير، تأثرت بالقواعد الإعرابية، ومذاهب النحويين، يظهر ذلك مثلاً في «تفسير» القاضي البيضاوي، وأبو حيان، والجلالين، والجمل، وكتب إعراب القرآن.

الشيخ محمد عبده:

فإذا انتقلنا إلى العصر الحديث، وجدنا أول شيخ من شيوخ مدارس التفسير في العصر الحديث، الإمام محمد عبده - رحمه الله - يرد بكل عنف القول بزيادة أي كلمة في كتاب الله تعالى، فهو يقول مثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [البقرة:٨٨].

«ومن مباحث اللفظ في الآية أن كثيراً من المفسرين يزعمون أن (ما) زائدة، وما هي بزائدة، وفاقاً لابن جرير الطبري، وجلَّ القرآن أن يكون فيه كلم زائدة، وإنما تأتي (ما) هذه لإفادة العموم تارة، ولتفخيم الشيء تارة، ويقول ابن جرير: إنما يُؤتى بها في مثل هذا المقام كمبتدأ كلام جديد يفيد العموم، كأنه قال: فإيماناً قليلاً ذلك الذي يؤمنون به.

وأما التي لتفخيم الشيء، فكقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩] أي: فبسبب رحمة عظيمة الشأن، خصَّك الله بها، لنت لهم على ما لقيت منهم، وقد بيَّن تعالى هذه الرحمة بقوله في وصفه ﷺ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة:١٢٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء:١٠٧]»[1].

---

(١) تفسير المنار، الشيخ محمد عبده، (١/ ٣٧٩).

كما يقول عند قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩].

«زعم الجلال أنها زائدة؛ انتصاراً لمذهب البصريين الذين أنكروا مجيء الكاف بمعنى (مثل)، ولكن المعنى لا يستقيم، كما لا يليق ببلاغة القرآن إلا على الأول.

إن تحكيم مذاهبهم النحوية في القرآن، ومحاولة تطبيقه عليها، وإن أخلَّ ذلك ببلاغته، جراءة كبيرة على الله تعالى، وإذا كان النحو وجد لمثل ذلك، فليته لم يوجد»[1].

الأستاذ مصطفى صادق الرافعي:

أما الأستاذ مصطفى صادق الرافعي - رحمه الله - فقد عرض لقضية الزوائد في كتابه القيم «إعجاز القرآن»، ولكن بشيء من الإيجاز، وخَلَصَ إلى القول بأن ما سمِّي زائداً من حيثُ الإعرابُ، له من جمال الإيقاع وروعة النظم والزيادة في المعنى ما لا يتم حسن الكلام ورونق اللفظ إلا به.

يقول رحمه الله:

«وعلى هذا يجري كل ما ظُنَّ أنه في القرآن مزيد، فإن اعتبار الزيادة فيه، وإقرارها بمعناها، إنما هو نقص يُجَلُّ القرآن عنه، وليس يقول بذلك إلا رجل يعتسف الكلام، ويقضي فيه بغير علمه، أو بعلم غيره...

فما في القرآن حرف واحد إلا ومعه رأي يسنح في البلاغة من جهة نظمه، أو دلالته، أو وجه اختياره، بحيث يستحيل ألبتة أن يكون في موضع قلق، أو حرف نافر، أو جهة غير محكمة، أو شيء مما تنفذ في نقده الصنعة الإنسانية من أي أبواب الكلام إن وسعها منه باب»[2].

---

(١) تفسير المنار، (٣/ ٤٨).

(٢) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، للرافعي، ص٢٣١-٢٣٢.

الدكتور محمد عبدالله دراز:

ثم جاء أستاذنا الدكتور محمد عبدالله دراز - رحمه الله - ينافح بكل حجة وبرهان، مثبتاً أن كل حرف في كتاب الله إنما جاء لهدف، راداً القول بالزيادة، وسنقتطف شيئاً مما قاله عند حديثه عن (الكاف) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، يقول:

«ولنضرب لك مثلاً قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف، بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة، فراراً من المحال العقلي، الذي يفضي إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه، إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية الشبيه عن مثل الله، فتكون تسليماً بثبوت المثل له سبحانه، أو على الأقل محتملة لثبوته أو انتفائه»[1].

ثم يقول:

«لو رجعت إلى نفسك قليلاً، لرأيت هذا الحرف في موقعه، محتفظاً بقوة دلالته، قائماً بقسط جليل من المعنى المقصود في جملته، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى، أو لتهدم ركن من أركانه، ونحن نبين لك هذا من طريقين»[2].

ثم يبين أستاذنا - رحمه الله - المعنى الذي تؤديه هذه الكاف بما لا مزيد عليه، مدعماً كلامه بالحجج والبراهين.

ونجده عند قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر:٣] يحدثنا عن معنى (الفاء) التي قالوا بزيادتها، وإذا كانت زيادة الكاف التي مرت بنا من قبل اقتضى المعنى زيادتها - كما قالوا - فإن زيادة (الفاء) اقتضتها عندهم الصنعة الإعرابية.

---

(١) النبأ العظيم، ص١٢٧.

(٢) النبأ العظيم، ص١٢٨.

يقول أستاذنا - رحمه الله تعالى -:

«وفي دخول الفاء ها هنا سر من البلاغة جليل؛ لأن تقدم المفعول، وإن دل على التخصيص، لكن الكلام بدون الفاء جملة واحدة، وأما معها فهما جملتان: الأولى: «ربك عظم»، الثانية: ... «إن كنت معظماً شيئاً فربك عظم»، وهذه الثانية أشد حثاً وتحريضاً من الأولى.

ويصح أن يكون الكلام مع الفاء جملة واحدة أيضاً، لكن مزيتها من جهة دلالة الفاء على أن هذا التكبير مأمور به على كل فرض وتقدير، كأنه قيل: مهما يكن من شيء، فربك عظِّم، أي: سواء أعصوك أم أطاعوك، وسواء أهادنوك أم ناصبوك العداء، فلا تعظم إلا إيّاه؛ ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٩١﴾ [الأنعام:٩١]» [1].

الدكتور أحمد بدوي:

بعد أولئك رأينا الأستاذ أحمد أحمد بدوي، يعقد فصلاً خاصّاً في كتابه «بلاغة القرآن» للزائد في كتاب الله تعالى، يرد فيه بعض ما زعموه زائداً، ثم يقول:

«ومن كل ذلك يبدو أن ما يمكن عدّه زائداً، إنما هو حروف نادرة، جيء بها لأغراض بلاغية، وَفَتْ بها هذه الحروف الزائدة، أو يظهر أن تسميتها زائدة معناه أنها لا يرتبط بها حكم إعرابي، لا أنها لم تؤد في الجملة معنى» [2].

الشيخ عبدالرحمن تاج:

وبعد ذلك جاء الشيخ عبدالرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق، فكتب عدة مقالات في «مجلة الأزهر» [3] عن زيادة الواو وزيادة (لا) في كتاب الله، وقسمها خمسة أقسام:

---

(١) المختار من كنوز السنّة؛ شرح أربعين حديثاً، ص٤٣.

(٢) من بلاغة القرآن، ص١٠٢.

(٣) ابتداء من شوال ١٣٨٦هـ.

القسم الأول: ما كررت فيه (لا)، أي: ذكرت مرتين في الجملة الواحدة، مع الفصل بينهما بقسم؛ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء:٦٥].

القسم الثاني: ما وقعت فيه (لا) مع أن المصدرية بعد فعل (منع)؛ ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف:١٢]، ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ [طه:٩٢-٩٣].

القسم الثالث: ما دخلت فيه (لا) على فعل أقسم؛ ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾ .

القسم الرابع: ما وقعت فيه (لا) بعد (أن) المصدرية المسبوقة بلام التعليل، ثم وقع نفي بعدها في الجملة نفسها، وذلك في الآية الأخيرة من سورة الحديد: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد:٢٩].

القسم الخامس: ما كررت فيه أداة النفي مرتين، وجاءت ثانيتهما مع ثاني الأمرين في مقام نفي التسوية بينهما: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت:٣٤]، ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾﴾ [فاطر:١٩-٢٠].

وقد حاول جاهداً أن ينفي الزيادة في كتاب الله تعالى، وعدّ القول بالزيادة جرأة على الكتاب العزيز، إلا أنه عند قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء:٦٥]، يرى أن (لا) الأولى نافية، وليست بزائدة، وهي مقدمة من تأخير، و(لا) الثانية زائدة، مؤكدة للأولى، وهي من قبيل الزائد اللازم. فتقدير الكلام عنده: «فوربك لا، لا يؤمنون»[(١)].

الدكتورة بنت الشاطئ:

أما الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) فقد وقفت من هذه القضية بعد نظر وإمعان في الأسلوب القرآني موقف المنكر المنفِّر من القول بالزيادة، وذلك

---

(١) فاللاءان بعد القسم؛ الأولى: نافية، والثانية: زائدة. هكذا يرى الشيخ رحمه الله تعالى .

بعد استقصاء لبعض الأحرف التي قيل: إنها زائدة للتأكيد. فلقد عقدت فصلاً قيِّماً للباء في خبر ليس، و(ما) المشبهة بها، والتي يسميها النحاة (الباء) الزائدة، وهو بحق بحث قيم جدير بالنظر والتأمل، تقول:

«وانطلاقاً من هذا الملحظ لسر الحرف، أقدم هنا لقضية الإعجاز البياني بعض الشواهد من حروف قرآنية، مفردة ومركبة، حاول اللغويون والبلاغيون في تأويلها أن يعدلوا بها على وجه التقدير، عن الوجه الذي جاءت به، لكي تلبي مقتضيات الصنعة الإعرابية، وتخضع لقواعد المنظار البلاغي المدرسي، فبقيت هذه الحروف تتحدى كل محاولة بتغيير أو تقدير لحذف أو زيادة»[1].

ونستقرئ الآيات التي ذكرت فيها هذه الباء في خبر «ليس» و«ما»، والآيات التي لم تذكر فيها هذه الباء؛ معللة ذلك كله، وتنتهي إلى أن هذه الباء ظاهرة أسلوبية في كتاب الله تعالى، لا ينبغي أن تشوبها شبهة زيادة، وأنها تركت في بعض الآيات القليلة لهدف بياني، وغرض بلاغي.

الشيخ محمد عضيمة:

أما الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة - رحمه الله - في سفره الضخم «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، فنجده لا يخرج عما قرره النحويون، فلا يجد بأساً أن تكون هناك حروف زائدة في كتاب الله تعالى، إلا أنه - والحق يقال - لا يوافق على كثير من تمحُّلاتهم، وتكلُّفاتهم، فهو يرد القول بزيادة (لا) في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف:٣٣]، كما سنرى رده على الشيخ تاج فيما بعد، يقول:

«وبعض العلماء يتحرَّج من إطلاق لفظ (الزائد) على ما في القرآن؛ لأن الزيادة لغو في الكلام لا يناسب فصاحة القرآن.

---

(١) الإعجاز البياني للقرآن، ص١٦٨.

ومن ذلك أن السهيلي قد أزعجه كلمة (أم) المنقطعة، فظن أنها منافية للفصاحة، فقال: إنها لا تقع في القرآن، وحوَّلها إلى (أم) المتصلة بتقدير معطوف عليه محذوف. وقد أعجب بهذا الرأي أيما إعجاب ابن القيم، فأطال الحديث عنه في «بدائع الفوائد» - كما ذكرنا من قبل - ...

وبجانب هذا نجد إسرافاً من بعض العلماء في إطلاق الزائد، حتى لو كان الكلام مستقيماً من غير اعتبار الزيادة.

وأعجب ما وقفت عليه من ذلك، أن الإربلي صاحب كتاب «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب»، جعل من مواضع زيادة (لا) وقوعها بعد (إن) الشرطية، قال في (ص١٢٤):

«وسادسها: بعد (إن) الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف:٣٣]، وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ...﴾ [التوبة:٤٠]».

وقال في (ص١٢٣):

«وثالثها: بعد (كي) الناصبة بعد اللام أيضاً، كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد:٢٣]».

ها هو نص كلامه، ولست أدري ما الذي يريده بزيادة (لا) هنا، فإنها نافية في الآيتين، ويفسد المعنى بجعلها زائدة»[1]. اهـ.

وندرك من هذا أن الشيخ عضيمة - رحمه الله تعالى - لا يرى بأساً أن يكون هناك زائد، ولكنه يردُّ ما ظهر من التكلف وما يبطل المعنى بزيادته.

(١) دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبدالخالق عضيمة، (٢/ ٥٦٥).

الدكتور علي العماري:

وبعد أولئك جميعاً، يكتب الدكتور علي العماري عن زيادة الحروف في «مجلة الأزهر» خمس مقالات، يتحدث فيها عن زيادة الحروف، ويخلص إلى القول بأن لا بأس من القول بالزيادة، مستشهداً بأقوال بعض المفسرين، راداً على الدكتور دراز، والشيخ تاج - رحمها الله - يقول في آخر ما كتبه:

«هؤلاء علماء ثلاث كبار[1] من مفسِّري القرآن الكريم، كان لهم فضل كبير في هذا المجال، فمن الغبن لهم أن نحكم بأن قولهم - ومعهم كثير من العلماء - بزيادة حرف في القرآن إنما هو جهل بدقة الميزان الذي وُضع عليه أسلوب القرآن؛ كما قال المرحوم الشيخ دراز، ولا أن نصف صنيعهم هذا بأنه مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز؛ كما قال الشيخ عبدالرحمن تاج، وإن كان هذا الشيخ قال في مقدمة بحثه الذي أشرنا إليه[2]:

«وليس معنى هذا أننا نمنع أن تقع في القرآن كلمات زائدة يقصد بها معانٍ خاصة، كتوكيد حكم بنفي أو إثبات، فإن ذلك واقع، وكثير، وهو من الحقائق التي لا شبهة فيها».

وأحب هنا أن أكرر أن هؤلاء العلماء الأعلام المتقدمين كانوا أعرف بلغة العرب، وأنهم لمعاني القرآن الكريم أوفى منا ذوقاً، وأوسع علماً، ولنا أن ننظر في كلامهم، وأن نرد ما يقوم الدليل عندنا على خطئه، ولكن ليس لنا أن نرميهم بالجهل أو الجرأة على تفسير كتاب الله تعالى»[3].

---

(١) يعني: الطبري، والزمخشري، والرازي.

(٢) مجلة الأزهر، عدد شوال ١٣٨٦هـ، العدد ٧٦٠.

(٣) مجلة الأزهر، العدد ٦٧٦، مجلد ٤٧، سنة ١٩٧٥م.

والأستاذ العماري وهو يدافع - مشكوراً - عن أئمة التفسير القائلين بالزيادة، وينحي باللائمة على من خالفهم، نجده هو فيما كتب يخالف أولئك الأئمة في كثير مما ذهبوا إليه.

الدكتور عبدالعال مكرم:

ومن بعده وجدنا بعض الكُتّاب المُحْدَثين يرد أن يعالج قضية الزوائد، فيحاول أن يوفق بين ما قاله بعضهم من دعوى الزيادة، وبين ما ينبغي أن ينَزَّهَ الكتاب الكريم عنه، فيذهب مذهباً عجباً، إذ يفرق بين المعنى والأسلوب، ويخلص إلى القول بأنه، وإن كانت هناك زيادة من حيث المعنى، إلا أنه لا زيادة من حيث الأسلوب.

يقول الدكتور عبدالعال سالم مكرم:

«الواقع هناك آيات قرآنية كثيرة زيدت فيها حروف، ولا تحتمل التأويل؛ لأن وجه الزيادة فيها أوضح من أن يُنكر، وأشهر من أن يُجحد»[1].

ويذكر بعض الحروف التي ادُّعيت زيادتها، ثم يقول:

«وبعد؛ فهذه نصوص سقتها لأثبت في ضوئها أن حروف الزيادة تقع في القرآن، وليس ووقعها اعتباطاً أو جزافاً؛ لأن الأسلوب يقتضيها، حقاً إن زيادتها من مقتضيات المعنى، ولكن وجودها أيضاً من مقتضيات الأسلوب، وفرق بين المقتضي في مجال المعنى، والمقتضي في مجال الأسلوب.

ذلك أن الأسلوب هو نسق العربية، والعربية لا تنكر مثل هذه الأساليب التي تزاد في الحروف، ولا نستطيع أن نقول: إن القرآن الكريم جاء على أساليب لم يعرفها

(١) أسلوب (إذا) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، حوالية تصدر عن كلية الآداب، جامعة الكويت، ص٥٧ وما بعدها.

العرب، وإلا فما الداعي للتحدث إذا كان أسلوبه مختلفاً، ونمطه متبايناً، وطريقته في التعبير على غير نسق تعبيرهم».

ثم يقول:

«وليس كون (لا) زائدة في فحوى خطاب العرب ما يكون طعناً من الملحدة على كلام الله؛ لأن كلام الله منزَّل على لسانهم، فما كان متعارفاً على لسانهم، لا يمكن الطعن به على كتاب الله، تعالى الله عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً»[1].

وهذا القول يمكن أن نناقشه من نواحٍ عديدة:

أما أولاً: فسنثبت إن شاء الله بالبرهان والدليل أن بعض ما سموه زائداً من الحروف - ومنها ما ذكره الدكتور عبدالعال - لا تحوم حوله شائبة زيادة.

وأما ثانياً: فنحن لا نستسيغ التفرقة بين الأسلوب والمعنى في أي كلام، فضلاً عن أن يكون ذلك في كتاب الله تبارك وتعالى، وإن من أول ميزات الأسلوب البديع: الدقة، واختيار الكلمة.

والأسلوب القرآني مع تسليمنا بأنه جاء على نسق أساليب العربية، إلا أن له ميزاته التي جعلت العرب يعجزون عن مجاراته، ومن هذه الميزات اختيار اللفظة ودقتها من حيث ما تؤديه، فليس كون أسلوب القرآن عربياً يلزم منه أن القرآن الكريم ينبغي أن يشتمل على كل ما جاء في العربية من أساليب مقبولة وغير مقبولة، ونحن نعلم أن في العربية ما يتراوح بين الجودة والركاكة... ولقد فطن أبو حيان - رحمه الله - إلى هذه اللمحة في مقدمة تفسير «البحر المحيط»، فبيَّن أن كتاب الله حريٌّ به أن يحمل على أحسن الوجوه في الإعراب حيث قال:

---

(١) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية، ص٦١.

«إذ كلام الله أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما جوزه النحاة من شعر الشمَّاخ، والطِّرِمَّاح، وغيرهما؛ من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والمجازات المعقدة»[1].

على أن ما ذهب إليه الدكتور عبدالعال يدعو إلى الغرابة، وكأنه تفرد بهذا القول ! ليته جعل الزيادة من حيث الإعراب، فقد رأينا من ذهب هذا المذهب، ولكن الأدهى والأنكى أنه جعل الزيادة من حيث المعنى، وهذا القول جد خطير؛ لأنه يؤدي إلى أن هذه الحروف يمكن أن يستقيم المعنى الذي يقصده القرآن بدونها، وما أظن أحداً قال هذا، وما أظن أحداً يرضاه، بل ما أظن الدكتور عبدالعال نفسه حينما ينعم النظر في قوله ويراجعه - وجلّ من لا يسهو - ما أظنه إلا أنه سيرجع عن قوله هذا.

ثالثاً: نحن لا نسلم أن قضية الزيادة أسلوب من أساليب العربية، وإنما ظهرت مثل هذه القضايا بعد تقعيد القواعد، وظهور التشادِّ المذهبي بين النحويين، ومن هنا نجد خلافاً كبيراً حول كثير من الكلمات؛ هل هي زائدة أو غير زائدة؟

فالواو مثلاً تزاد عند الكوفيين، إلا أن البصريين يمنعون زيادتها، و(لا) أجاز الأخفش زيادتها في مواضع، ولكنه منع زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم:٦]، وخالفه بعضهم في هذه وتلك... وهكذا كثير من الحروف، فالقول: إن الزيادة في القرآن جاءت على نسق العربية قول غير مسلَّم لأكثر من سبب واحد... فلا زيادة من حيث المعنى، ولا من حيث الأسلوب.

رابعاً: إن ما ذكره الأستاذ عبدالعال من زيادة بعض الأحرف كالباء، و(من)، واللام، والواو، و(لا)، و(ما)، وذكر بعض الآيات التي زيدت فيها هذه الأحرف، وهو مما عدَّه بعض النحاة كابن هشام في «المغني»، وغيره من النحويين القدامى،

---

(١) تفسير البحر المحيط، (١/ ٥).

وما جمعه الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة من المُحْدَثينَ في سفره الضخم، وإن كان الكاتب لم يشر إليه.

أقول: إن هذه الآيات التي ذكرها الدكتور عبدالعال، وكان يكتفي بقوله: «قيل: زائدة»، وتارة بقول: «مقحمة»؛ كنا نودُّ أن يبين الأستاذ الكاتب ما قيل فيها غير الزيادة والإقحام، وكنا نودُّ كذلك أن لو وقف الأستاذ عند الآيات التي قال: إن الحروف فيها زائدة أو مقحمة؛ أن لو وقف عند هذه الآيات ليستجلي معانيها. ونحن على يقين بأنه لو فعل ذلك لردَّ القول بالزيادة؛ لذلك لم يكن من العجب أن يعجب القارئ من قوله: «إنهم أجمعوا على زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد:٢٩]»، ولا نعلم إجماعاً على زيادة حرف من كتاب الله في كتاب الله.

والقضية - فيما نظن - تتلخص في النظرة الجزئية للنص القرآني، فالنحويون ينطلقون من قواعدهم، ويا ليتهم يكتفون بذلك، بل يشنِّعون على من خالفهم، كما رأينا من التشنيع على ابن بحر، الذي نقله الأستاذ الكاتب عن كتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج، وكيف رُمِيَ واتُّهم بالجهل بقواعد العربية.

وقد حاول الدكتور عبدالعال أن يعرِّف القراء بابن بحر، ولكنه اكتفى بردِّ كلام الأستاذ الأبياري من أن يكون ابن بحر هذا هو الجاحظ؛ ردَّه لأمرين:

١ - لأن أبا عثمان معروف بالجاحظ، وليس بابن بحر. ونحن نوافقه على هذا الرد.

٢ - أن الجاحظ كان عالماً بالعربية.

وهذا صحيح، ولكن ليس معنى ذلك أنه يجب أن يقول بالزيادة، فالجاحظ إمام في العربية، ولكن ليس من شرائط الإمامة القول بالزيادة في القرآن الكريم، وقد قال أبو عبيدة وابن قتيبة بزيادة (إذ)، وقيل: إنهما ضعيفان في النحو، ووجدنا

الأقوياء في النحو يقولون بالزيادة أكثر مما قالا، تلك تراشقات كانت بينهم - عفا الله عنهم - كل يريد أن ينصر قوله، وينشر مذهبه.

وبقي ابن بحر هذا مجهولاً، لم يعرِّف به الكاتب !

ونطمئن الكاتب، وليطمئن صاحب «إعراب القرآن» أيّاً كان بأن ابن بحر هذا لم يكن نكرة، ولم يكن بعيداً عن اللغة وأسرارها، وإنما كان إماماً في تفسير كتاب الله، وآراؤه في التفسير لا زالت حتى اليوم ينقلها عنه العلماء؛ معجبين بها وبقائلها، وهي تنم عن دراية، وتدل على ما للرجل من غوص تارة، وتحليق تارة، على أعماق اللفظ، وفي سماء المعنى[1].

إنه ابن بحر الأصفهاني، المكنى بأبي مسلم، والذي نقل الرازي كثيراً من أقواله، وأُعجب بها أيما إعجاب كثير من المُحْدَثين، وهي جديرة بذلك.

وبعد هذا وقبله، فابن بحر كان إماماً في النحو، له فيه المؤلفات؛ كما ذكر ذلك السيوطي - رحمه الله - في «بغية الوعاة».

وأنا أعجب من قول صاحب «إعراب القرآن» الذي نقله الدكتور عبدالعال، وهو يثبت الزيادة في كتاب الله؛ قال:

«وحمل ابن بحر زيادة (لا) على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية، وليس كل من يعرف شيئاً من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية»[2].

ولكن عجبي وعجب القارئ سيكون أكثر وأشد إذا سرنا مع صاحب «إعراب القرآن»، وهو يقول:

«وكيف تكون زيادة (لا) شاذة عندهم، وقد جاء ذلك عنهم وشاع»، ثم يأتي بشواهد من شعر الهذلي، والأحوص، وجرير، والشماخ، وقد قدمنا كلمة أبي حيان

---

(١) وقد نقلنا لك شيئاً من آرائه من قبل.

(٢) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية، ص٦٢.

من قبل، التي يرد بها على من يستشهدون بشعر الشماخ والطرماح من مظاهر الشذوذ؛ كما زعم صاحب «إعراب القرآن»، وسنطلع القارئ على ما قاله ابن بحر في رد زيادة (لا) التي لم نرَ فيها مظهراً من مظاهر الشذوذ كما زعم صاحب «إعراب القرآن». هذا أولاً.

وأما ثانياً: فأنا لا أستسيغ أن يقال: كيف لا يكون كذا في كتاب الله، وفلان يقول كذا؟ إن الأمر ينبغي أن يكون على العكس تماماً، فيقال: كيف لا يجوز كذا، وهو في كتاب الله ؟! ولكن .. سامح الله صاحب «إعراب القرآن»، وعتاب رقيق نوجهه للدكتور عبدالعال.

وأما ثالثاً: فلأن ما استدل به صاحب «إعراب القرآن» على الزيادة في هذه الأبيات يمكن أن يُناقش، وليس هدفنا نحن أن نأتي بالأبيات التي استشهد بها لنناقشها، ونذكر ما قيل فيها، وإن كنا نردُّ هذا فمن الأولى أن نرد قوله: «وزيادة الحروف في التنزيل كثير».

ولسنا مع الدكتور عبدالعال كذلك فيما قرره بعد الجولة الفكرية - كما يسميها - لسنا معه فيما قال: «وبعد هذه الجولة الفكرية في قضية خطيرة - وهي قضية الزيادة في القرآن الكريم - وضح لنا أن زيادة الحروف ليست ضرباً من اللغو، ولكنها أسلوب جرى على نهجه العرب، ونسج على منواله فصحاؤهم وبلغاؤهم»[1].

ولسنا معه كذلك في التفرقة بين الاسم والحرف، حيثُ جوَّز زيادة الحرف، ومنع زيادة الاسم، وذلك لأن كل حرف في كتاب الله، بل كل حرف في اللغة، إنما جاء لمعنى، ألم تُسَمَّ هذه الحروف حروف المعاني؟!

على كل حال، نرجو الله أن يوفقنا لتحقيق هذه القضية الفكرية؛ كما سماها الدكتور عبدالعال بما يرضي النحويين وغيرهم، والله من وراء القصد.

---

(١) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية، ص٦٤.

تلك قضية الزيادة، وموقف العلماء منها، وهم - كما رأينا - بين مقلٍّ ومكثر، ومقرٍّ ومنكر.

أما الأسباب التي حملتهم على القول بالزيادة ومناقشتنا لها، فذلك ما سنتحدث عنه في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى، والله ولي التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الثالث
أسباب القول بالزيادة

إن كثيراً من النحويين - عفا الله عنهم - وهم يقعِّدون قواعدهم، يحلو لهم أن يجعلوها الأصل الذي يُرجع إليه، وأن يفرِّعوا عليه حتى آي الذكر الحكيم، والناظر في كتبهم يجد كثيراً من الآيات اشتملت - حسب رأيهم - على الزوائد، وقد نقل عنهم الكثير الأستاذ الشيخ محمد عضيمة - رحمه الله تعالى - في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، حيث لا يخلو جزء من أجزاء الكتاب الثلاثة من هذا الذي يسمُّونه «الزوائد»، وما ذكروه بعيد عن الزيادة في مبناه ومعناه، حيث إن المعنى لا يتم ولا يستقيم بدونه، لكنهم يقعِّدون قواعدهم، ويرتِّبون في أنفسهم المعنى الذي يريدونه للآية القرآنية.

وقد تبين لي بعد بحث وإمعان، أن الذي يتتبَّع هذه الزوائد يجد أنها إنما عُرفت أول ما عرفت عن بعض اللغويين؛ كالفراء، وأبي عبيدة، ومن قلدهم في ذلك، ولكن أكثرها إنما عُرف فيما بعد، حينما أصبح الأمر متكلفاً، وأصبح التعسف جزءاً من الصناعة النحوية.

وبعد تتبُّع وبحث لهذه الزوائد، واستقراء واستقصاء للبحث عن أسبابها، يمكننا أن نحصر هذه الأسباب فيما يلي، وسنحاول أن نقف عند كل سبب منها ممثلين له، ومناقشين بما ييسره الله، ويفتح به، والله خير الفاتحين.

وهذه الأسباب أمكن استنتاجها واستخلاصها بعد جولة ممعنة فاحصة في كتب اللغة والنحو والتفسير وإعراب القرآن وعلوم القرآن، أثبتها في جريدة المراجع، في آخر هذا البحث.

أولاً: جعل القاعدة النحوية هي الأصل، وتطبيقها على آيات القرآن:

تسيطر القاعدة النحوية على صاحبها، فيجعلها الأصل الذي ينبغي أن يطبق عليه كل نص حتى الآيات الكريمة. فالواو عند الكوفيين يمكن أن تأتي زائدة، ولا

بد إذن من أن نطبق هذه القاعدة، ونجد لها شواهد لا من أقوال العرب فحسب، بل من الآيات الكريمة كذلك، وهذا هو الفرّاء - انطلاقاً من هذه القاعدة، وما انبنى عليها - يتصرّف في فهم الآيات؛ يقول عند تفسير الآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٢].

«يقال: إنه مقدم ومؤخر: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾، فهذه الواو معناه السقوط»[1].

والحق أن كلامه هو الحريُّ بالسقوط.

ولقد كان الفراء توعّد أبا عبيدة صاحب «مجاز القرآن» أن يضربه إن هو لقيه على ما له من تأويلات لكتاب الله تعالى لا تستقيم، ولا أدري أكان أبو عبيدة وحده هو الذي يستحق أن يُضرب على تأويلاته؟.!

إن هذه الواو جاءت دون تقديم ولا تأخير، بعيدة عن الزيادة، فقد قال الزمخشري فيها:

«فإذا قلت: أين متعلق ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾؟ قلتُ: محذوف، تقديره: حتى إذا فشلتم، منعكم نصره»[2].

فالواو إذن عاطفة، عطفت بعض الأمراض على بعض، فالتنازع والفشل مرضان في حياة الأمم في حربها وسلمها.

ومثل هذا ما تقدم لنا عند البصريين من زيادة الكاف؛ لأنها لا تأتي بمعنى (مثل)، وما ذكروه من زيادة الفاء في قوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر:٣].

(١) معاني القرآن، (١/ ٢٣٨).

(٢) الكشاف، (١/ ٤٢٧)، مطبعة الاستقامة.

ثانياً: قياس ما جاء في الشعر على القرآن الكريم:

قد تكون هناك كلمة زائدة في بيت من الشعر، فيحاول بعضهم أن يوجدوا لها مماثلاً من كتاب الله تعالى، متجشِّمين، فالأصمعي ومِن بعده ابن جنِّي وجدا بيتاً من الشعر زيدت فيه كلمة (إلاّ):

حَـــراجيج مـــا تنفـــكُّ إلاَّ مُناخَـــةً   على الخَسْفِ أو تَرْمـي بهـا بَلَـداً قَفْـرا

أي: ما تنفك مناخة، فعزَّ على هواة الزيادة أن لا يجدوا لذلك مثيلاً في كتاب الله تعالى، ولكنهم وجدوه - بزعمهم - بعد بحث وتنقيب ولأيٍ في الآية الكريمة: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [البقرة:١٧١] [(١)].

ثالثاً: قياس آية من القرآن الكريم على أخرى:

قد يكون في كتاب الله آيتان، ذُكر في إحداهما ما لم يذكر في الثانية، فيحكم بعضهم على هذا الذي ذكر دون غيره في هذه الآية بأنه زائد، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ ﴾ [الزمر:٧١]، و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾ [الزمر:٧٣].

رابعاً: تصوُّر معنى الكلمة القرآنية وتفصيل الآية على هذا التصور:

يتصور بعضهم معنى للكلمة القرآنية، فيفصل الآية على ما تصوره من معنى لها، فلا يستقيم له الأمر إلا إذا حذف بعض الكلمات، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١]، فزعموا أن الباء زائدة؛ لأنهم فسَّروا (باؤوا) بمعنى استحقُّوا، واستحقَّ لا تتعدى بالباء، فلا يقال: استحق بغضب من الله، وإنما استحقوا غضباً...، وهكذا فلم يدر بخَلَدهم إلا أن يفسروا (باؤوا) بمعنى استحقُّوا... وهذا التفسير ما أظنه متسقاً من حيثُ المعنى والسياق، فضلاً عن اللغة نفسها.

---

(١) (١/١٣٨).

خامسا: قياس بعض الآيات على بعض من حيث الإعراب:

قد يكون لبعض الكلمات القرآنية حالة إعرابية، فيريد بعضهم أن يجعل لهذه الكلمة في موضع آخر الحالة نفسها، وعند التطبيق الإعرابي يصطدم بالنص، فيجد أن هناك كلمات لا بد أن تحذف، فمثلاً كلمة (آية) في قوله تعالى: ﴿ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [هود:٦٤]، منصوبة على أنها حال، فأراد أبو البقاء[1] أن يطبق هذا الحكم على كلمة (آية) في قوله تعالى: ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة:١٠٦]، فيعرب (آية) هنا حالاً، فاضطره هذا التكلف إلى القول بزيادة حرف الجر (من).

سادساً: تصور حكم إعرابي لكلمة ما في آية، والتكلف لتطبيق الآية عليه:

يتصور بعضهم حكماً إعرابياً لكلمة ما في بعض الآيات، فيتكلف لتطبيق الآية عليه، حتى إن كان ذلك غير جائز من حيث المعنى، وإذا كان الإعراب فرع المعنى - كما يقولون - فإن أولئك يريدون أن يجعلوا المعنى فرع الإعراب.

تصور بعضهم[2] كلمة (أنفس) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة:٢٢٨] بأنها توكيد لنون النسوة، في قوله: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾، فاضطره هذا التصور الخاطئ إلى القول بزيادة الباء، والتأويل على ما ذهب إليه: (والمطلقات يتربصن أنفسهن)... وهذا مردود من حيث المعنى، بل من حيث الصناعة الإعرابية نفسها.

سابعاً: إهمال السياق والمأثور في تفسير بعض الكلمات القرآنية:

كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة:١٩٥]، فاضطرهم هذا الإهمال إلى القول بزيادة الباء.

---

(١) إعراب القرآن للعكبري، هامش حاشية الجمل (١/ ٢٢٢).

(٢) البحر المحيط، (٢/ ١٨٥).

ثامناً: التمسك بقراءة شاذة وجعلها أصلاً يقاس عليه:

وذلك كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف:١٣]، وهناك قراءة: (أنْ تُذْهِبوا بِهِ) بضم التاء وسكون الذال وكسر الهاء، من (أذهب) الرباعي، و(أذهب) الرباعي لا يتعدى بالباء، فقالوا بزيادة الباء؛ لأن الأصل أن تذهبوه.

تاسعاً: عدم التفرقة بين الأساليب العربية:

ونحن نعلم أن العربية لغة الدقة والجمال، فقد يتغير معنى الجملة بإبدال حرف مكان حرف، وإهمال هذا الملحظ جعلهم يحكمون بالزيادة على بعض الحروف، فقالوا في مثل قول الله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد:١، الحشر:١، الصف:١]: إن اللام زائدة[١] هنا؛ لأن فعل التسبيح يتعدى بنفسه، أي: سبَّح الله..

ومكنته ومكنت له،وكدته وكدت له، وبوأته وبوأت له، فعدُّوا اللام زائدة في قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٢١-٥٦]، و﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٧٦]، و﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحج:٢٦]؛ إذ هذه الأفعال جميعاً تتعدى بنفسها كما جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٠]، ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٣]، ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [هود:٥٥]، والحق أنهما أسلوبان متغايران، يعطي كل منهما من المعنى ما لا يعطيه الآخر، ويلحظ في كل منهما ما لا يلحظ في الآخر.

عاشراً: الذهول والنسيان:

وقد يكون القول بالزيادة ناشئاً عن الذهول والنسيان والتحكم، فلقد ذهب بعضهم إلى أن (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف:٣٣]، وهو مخالف للمعنى - كما تقم من قبل - إذ لا يستقيم القول بالزيادة مع ما يريده سيدنا يوسف عليه وعلى أنبياء الله ونبينا صلوات الله وسلامه[٢].

---

(١) البحر المحيط، (١/ ١٤٣).

(٢) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، الإربلي، ص١٢٣.

حادي عشر: الحكم على الآية القرآنية برأي خال من التأني:

ومن أسباب الزيادة الحكم على الآية القرآنية برأي فطير، خال من التأني والتؤدة، كالذي حكم على زيادة الواو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج:٢٥]؛ لأنها خبر، ولم يجهد نفسه في البحث عن الخبر.

ثاني عشر: إهمال أسلوب التضمين:

وهو من الأبحاث البلاغية، وإنما كان التضمين بلاغة؛ لأن الكلمة التي يدخلها التضمين لا تخرج عن معناه الرئيس الذي وضعت له، وإنما تبقى دالة على معناها، ولكنها تضمن معنى آخر أفادته التعدية، وهذا بالطبع أولى من القول بزيادة بعض الحروف، كما هو أولى كذلك من القول بتناوب حروف الجر بعضها مكان بعض كما ذكرنا من قبل.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة:١٠٢]؛ قال بعضهم: إن (على) في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ بمعنى (في)، ولكنّ المحققين لم يرضوا هذا، وقالوا: إن (على) لم تخرج عن معناها، وإنما ضُمِّنت كلمة (تتلو) معنى تتقول وتكذب، والمعنى: واتَّبعوا ما تتقوله الشياطين على ملك سليمان. فأنت ترى أن (تتلو) لم تخرج عن معناها، وإنما ضمنت شيئاً آخر مؤكداً لهذا المعنى.

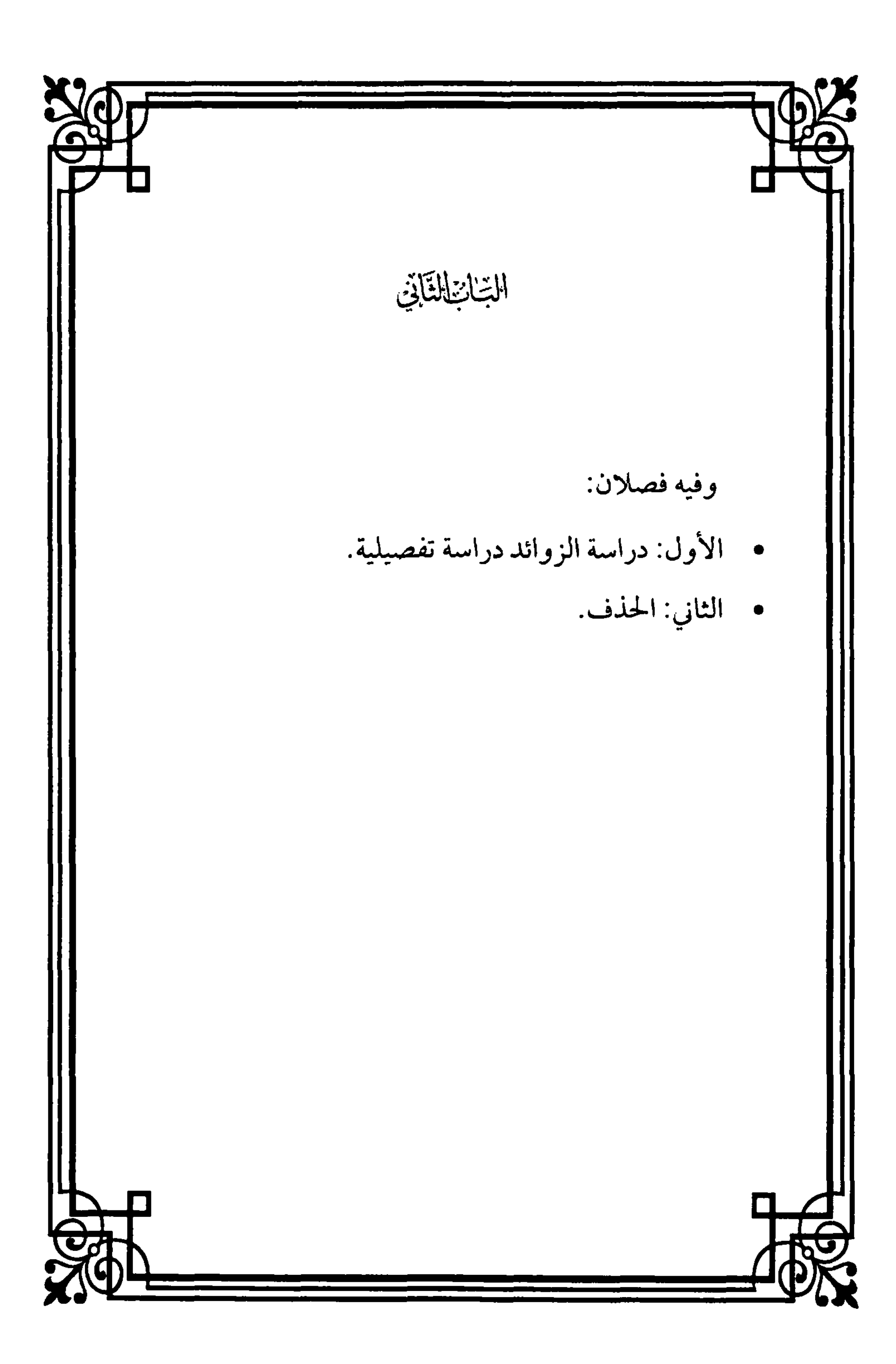
وذلك كثير في كتاب الله تعالى، وكثير من الحروف التي قيل بزيادتها في آيات كريمة كان حريّاً بها أن تحمل على التضمين، ولو أنهم فعلوا ذلك كان خيراً لهم وأشد تثبيتاً... وإذن لجردوا القرآن من كل ما لا يليق به، ولأراحوا أنفسهم وغيرهم. ونمثل لذلك بقوله سبحانه: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ۝٧٢﴾ [النمل:٧٢]؟!

إن الزيادة حشو، ينبغي أن نجل الكتاب الكريم عنه، ولكن التضمين بلاغة – كما قلنا – من قبل، وكما قرره الأئمة من أعلام الأمة.

والخلاصة: أن التضمين أسلوب بياني؛ لأن الكلمة تفيد إلى معناها معنى آخر منسجماً مع المعنى الأول، مكملاً له، ليس بين المعنيين تنافر ولا اختلاف.

تلك هي أسباب الزيادة التي استطعت أن أستنتجها بعد مراجعة لكل ما ذكروا فيه زيادة في الآيات الكريمة، ووقوفي على الأدوات التي قالوا بزيادتها؛ مما ستعرف تفصيله فيما بعد إن شاء الله.

وقد آن لنا أن نتتبع الكلمات التي قيل بزيادتها في كتاب الله تعالى.



الباب الثاني

وفيه فصلان:

- الأول: دراسة الزوائد دراسة تفصيلية.
- الثاني: الحذف.

الفصل الأول
دراسة الزوائد دراسة تفصيلية

المبحث الأول
حرف (الباء)

والباء التي عدُّوها زائدة، نحصر الحديث عنها في مطلبين اثنين:

- المطلب الأول: ما لا يندرج تحت قاعدة.
- المطلب الثاني: ما اندرج تحت قاعدة، وهي الباء الواقعة في خبر ليس.

المطلب الأول
ما لا يندرج تحت قاعدة

وقد ذكروا فيه خمساً وعشرين آية:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١، آل عمران:١١٢].

وهذه الآية تتحدث عن بني إسرائيل، قالوا[١]: إن الباء زائدة؛ لأن (باؤوا) بمعنى استحقوا، واستحق لا تتعدى بالباء، فلا يقال: استحق بغصب من الله، وإنما يقال: استحقوا غضباً، فالباء زائدة إذن...

---

(١) البحر المحيط، (١/ ٢٣٦).

لم يدر بخلدهم إلا أن يفسروا (باؤوا) بمعنى استحقوا.. وهذا التفسير ما أظنه متسقاً من حيث المعنى والسياق، فضلاً عن اللغة نفسها.

أما أولاً: أي من حيث المعنى والسياق؛ فلأن الآيات تتحدث عن بني إسرائيل بعد خروجهم مع موسى ﷺ، حيث أنعم الله عليهم بتظليل الغمام والمن والسلوى وغير ذلك، فقالوا: ﴿لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ﴾ [البقرة:٦١]، فقيل لهم: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة:٦١]، ثم قال تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ﴾، فالسياق الذي يُفهم من الآية، أن يقال: (باؤوا): رجعوا بغضب، فالباء إذن جاءت في مكانها، أي: رجعوا مصحوبين بغضب من الله، وعليه فالباء للمصاحبة.

وأما ثانياً: أي من حيث اللغة، فتفسير البوء بالاستحقاق لم يقل به إلا أبو روق من اللغويين، كما نقل عنه صاحب «البحر»[1]، ولا يجوز أن يتحكم متحكم في تفسير الكلمات ليقرر أو ليستنتج ما ينبغي أن ينزه القرآن الكريم عنه.

الآية الثانية:

قوله: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ [البقرة:١٣٧].

قالوا[2]: إن الباء زائدة، أي: فإن آمنوا مثل ما آمنتم به. وذهب بعضهم إلى أن كلمة (مثل) مقحمة[3].

والحق أن كلاً من الباء و(مثل) جاءت في مكانها، فلا يستقيم المعنى إلا بهما.

والمتدبر لآي القرآن يجد تشابهاً بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة:٩١]، حيث لم يقل لهم: آمنوا

---

(١) البحر المحيط، (١/ ٢٣٦).

(٢) البحر المحيط (١/ ٤١٠).

(٣) سنتحدث عنها فيما بعد.

بما نزل على خاتم الأنبياء محمد ﷺ . ولأستاذنا الدكتور محمد عبدالله دراز - رحمه الله - وقفة مشكورة عند هذه الآية[1].

والآية التي معنا من هذا القبيل، أي: فإن آمنوا بمثل دينكم، فهم مهتدون.

ولو جردنا هذه الآية من الباء، فقيل: فإن آمنوا مثل ما آمنتم، لذهب رونق المعنى؛ لأن أصل الإيمان موجود عندهم، ولكن المراد هنا أن يؤمنوا بمثل ما آمن به المسلمون، وهذا فيه تهييج لهم من جهة، ليبحثوا عن الحق، وتبكيت من جهة أخرى.

وعليه؛ فمعنى الباء هنا التعدية[2]، وجوَّز الزمخشري[3] أن تكون للاستعانة، وكونها للتعدية أولى.

الآية الثالثة:

﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٩٤].

قالوا[4]: إن الباء زائدة، والمعنى: فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم.

والآية الكريمة - كما نعلم - جاءت لتطمئن المسلمين، وترد عليهم ما اتُّهموا به من قِبَل الكفار من اعتداء في الشهر الحرام، فالآية الكريمة إذن جاءت تنهى المسلمين عن قبول الظلم، حاثة إيّاهم على أن يقابلوا الاعتداء بمثله، دونما زيادة، والباء هي التي تعطينا هذا المعنى، أي: اعتدوا عليه بعقوبة مماثلة لجنايته.

هذه الباء إذن بعيدة عن أن تحوم حولها شائبة زيادة، والباء هنا للتعدية كذلك.

---

(١) النبأ العظيم، ص١٢٧.

(٢) راجع معاني حروف الجر.

(٣) الكشاف، (١/ ١٩٥).

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (١/ ١٠٨).

الآية الرابعة:

﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥].

قالوا[١]: عن الباء زائدة. ونعجب مما قالوا؛ لأنه ليس المقصود هنا بالنهي إلقاء الأيدي، فيكون المعنى: لا تلقوا أيديكم.

وإذا وقفنا مع النص الكريم، وجمعنا النصوص بعضها إلى بعض، ندرك أن ما ذكروه غير مستقيم، فالآية: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾، واليد يعبَّر عنها كثيراً في نصوص الكتاب والسنّة بأنها المعطية، أو المانعة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩]، وفي الحديث: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[٢]، وما قاله ﷺ: «أسرعكن بي لحوقاً، أطولكن يداً»[٣].

فالآية الكريمة إذن تريد أن تبين أن اليد هي سبب التهلكة، والمعنى إذن: أنفقوا وجاهدوا ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، فتكون اليد سبباً في الهلاك.

شتّان بين هذا وبين أن يقال: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة. فالباء هنا للتعدية، وقد تفيد السببية.

ولعل في سبب نزولها ما يوضح ما ذهبنا إليه، فقد أخرج أصحاب «السنن» وغيرهم عن أسلم بن عمران قال:

«خرجنا من المدينة نريد القسطنطينية - وعلى الجماعة عبدالرحمن بن خالد بن الوليد - فخرج من المدينة صف عظيم من الروم، وصففنا لهم صفاً عظيماً من

---

(١) الكشاف، (١/ ٢٣٧).

(٢) رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، رقم الحديث (١٤٢٣).

(٣) رواه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل زينب أم المؤمنين، رقم الحديث (٢٤٥٢).

المسلمين، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم دخل عليهم، فصاح الناس: ألقى بيده إلى الهلكة. فقال أبو أيوب:

يا أيها الناس ! نحن أعلم بهذه الآية، وإنما أُنزلت فينا، صحبنا رسول الله ﷺ، فنصرناه، وشهدنا معه المشاهد، وآثرناه على أهالينا وأموالنا وأولادنا، فلما فشا الإسلام، وكثُر أهله، ووضعت الحرب أوزارها، رجعنا إلى أهالينا وأولادنا وأموالنا نصلحها، ونقيم فيها، فكانت التهلكة الإقامة في الأهل والمال، وترك الجهاد»[1].

الآية الخامسة:

﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة:٢٢٨].

سامح الله بعض النحويين الذين يأبون إلا أن تكون قواعدهم الأصل الذي ينطلقون منه، ولا أدري كيف أجازوا لأنفسهم أن يعدوا الباء[2] هنا زائدة، فتأويل الآية على ما ذهبوا إليه: والمطلقاتُ يتربصن أنفسُهن. فتكون كلمة الأنفس توكيداً للفاعل الذي هو نون النسوة، وهذا مردود من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة الإعرابية نفسها.

أما من حيث الصناعة؛ فلأن النحويين يشترطون لمثل هذا التأكيد - أعني توكيد الضمير؛ ضمير الرفع - أن يسبقه ضمير منفصل، فيقال: جئت أنت نفسُك، وقام هو نفسُه، وفعلنَ هنَّ أنفسُهن، وأكلتُ أنا نفسي. ولا يقولون: أكلت نفسي، وقام نفسُه، وجئنَ أنفسُهن. ولا نجد هذا الضمير هنا في الآية الكريمة.

وأما من حيث المعنى؛ فإنه لا حاجة للتأكيد هنا، بل لا معنى له؛ لأن التأكيد إنما يكون عند التباس الأمر، فالذي يقول: جاء الخليفةُ نفسُه. إنما يؤكد حتى لا يُظن أن الذي جاء رسول من عند الخليفة.

---

(١) رواه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢).

(٢) البحر المحيط، (٢/ ١٨٥). المغني، (١/ ١٠٨).

والآية ليست من هذا القبيل، إذ لا يدور في خلد أحد من الناس أبداً بأن المأمور بالتربص غير المطلقات حتى يُحتاج إلى تأكيده، فالمطلقات هن المأمورات، والباء إذن لا يصح أن تكون زائدة؛ لأن المعنى على زيادتها يخلو من كل فائدة، والمعنى إذن هو أمر وحث للمطلقة أن تتربص بنفسها، فهي إذن للتعدية.

وما أجملَ ما ذكره الزمخشري هنا:

«فإن قلتَ: ما معنى ذكر الأنفس؟ قلتُ: في ذكر الأنفس تهييج لهن على التربص، وزيادة بعث؛ لأن فيه ما يستنكفن منه، فيحملهن على أن يتربصن، وذلك أن أنفس النساء طوامح إلى الرجال، فأمرن أن يقمعن أنفسهن، ويغلبنها على الطموح، ويجبرنها على التربص»[1].

وهذا من باب التجريد، كأن نفسها شيء ينبغي أن تتربص به، كما يقال لشارب الخمر: احتفظ بعقلك. ولقاسي القلب: احتفظ بعواطفك. وللبعيد عن النظافة: اعتن بجسمك. هذا ما نفهمه من الآية الكريمة، والله أعلم بما ينزِّل.

الآية السادسة:

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ۝٧٩﴾ [النساء:٧٩]، ومثلها: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ۝٤٥﴾ [النساء:٤٥]، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ۝٤٨﴾ [الأحزاب:٤٨].

لقد عدُّوا[2] الباء زائدة؛ لأنها دخلت على الفاعل، فالمعنى على ما ذكروه: وكفى الله.

---

(١) الكشاف، الزمخشري، (١/ ٢٧١).

(٢) الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ/ ١٩٥٩م)، (٤/ ٢٥٢).

وانظر: ابن هشام، المغني (١/ ١٠٦)، ومعترك الأقران، للسيوطي، (١/ ٦٣٦).

والمتتبع لهذه الكلمة في كتاب الله تعالى يجد أنها جاءت متعدية بنفسها تارة، وبالباء تارة أخرى، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٣٧]، ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب:٢٥].

فقد جاء هذا الفعل تارة بالباء، وتارة بدونها، ذلك أن (كفى) قد تكون بمعنى (أجزأ) و(أغنى)، وعليه قوله: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾، وقد تكون بمعنى (وقى)، وعليه قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، وعلى هذين المعنيين لا تدخلها الباء.

أما التي دخلتها الباء، فليست من هذا القبيل، وإنما تأويلها - والله أعلم بما ينزل - «واكتف بالله»، فقد ضُمِّنت كلمة (كفى) معنى الاكتفاء، قال صاحب «المغني»:

«وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكْتَفِ)، وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم: اتّقى الله امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه، أي: ليتق وليفعل؛ بدليل جزم (يُثَب)، ويوجبه قولهم: كفى بهند. بترك التاء»[1].

فلو كانت الباء زائدة، لجيء بالباء هنا، وأقول:

هذا التأويل منسجم مع سياق الآيات التي جاءت بهذا النظم، ذلك أن المتدبر لهذه الآيات يجد أنها جاءت حثاً للمخاطبين على أن يكتفوا بالله تبارك وتعالى، فلا يرهبوا أعداء الله.

ونكتفي بهذه الآية الكريمة دليلاً على ما قلناه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ [النساء:٤٤-٤٥]. ألم ترى كيف جاءت الآية هنا في هذا السياق ترشد المسلمين كي لا يصيبهم الخور من عدوهم، ما داموا يكتفون بالله ولياً ونصيراً.

---

(١) مغني اللبيب، (١/ ١٠٦).

فليس ثمة زيادة[1]، والباء - كما يقول الزجاج - دخلت لتضمن (كفى) معنى (أكتفي)؛ أكتفي بالله ولياً، وأكتفي بالله نصيراً.

الآية السابعة:

قوله سبحانه: ﴿فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء:٤٣].

قالوا: إن (الباء) زائدة، والمعنى: فامسحوا وجوهكم.

ولكي نتدبر الأمر جيداً، يحسُن بنا أن نتلو آية المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ [المائدة:٦]، فلقد تعدّى فعل الغسل بنفسه غير مقترن بالباء، ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾، وتعدَّى المسح بالباء، فقال: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء:٤٣]، كما تعدّى بالباء في سورة المائدة كذلك؛ ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾.

وغرضنا الآن التحدث عن الآية التي معنا؛ آية النساء، فلقد ذكرت الوجوه مقترنة بالباء في هذه الآية، ولو كان القصد زيادتها لقال: «فامسحوا وجوهكم»، ولكن ذكرها في كتاب الله يُشعر بفرق بين الموضعين، ويدل على غرض ذكرت من أجله هذه الباء،وهذا ما سنحاول بيانه إن شاء الله.

نحن ندرك بداهةً أن هناك فرقاً بين الغسل والمسح، حيث يدل الغسل على مباشرة العضو، فنحن حينما نغسل ثوباً أو عضواً، فلا بد أن نُباشر العضو المغسول بالعضو الغاسل، وليس هناك معنى للغسل إلا هذا. أما المسح فلا تُشترط فيه هذه المباشرة، فأنا قد أمسح شيئاً دون أن أباشره بيدي.

---

(١) المغني، (١/١٠٦).

إذا عرفنا هذا الفرق بين الغسل والمسح، استطعنا أن ندرك السبب الذي جاءت من أجله الباء، وهو أن هذا المسح لا بد أن يكون فيه مباشرة من العضو الماسح للعضو الممسوح، والباء هي التي تكفلت بهذه المهمة، ومعناها في الآية الكريمة الإلصاق.

ذلكم هو سر الحرف في كتاب الله تبارك وتعالى، وهذا يدلنا على قصد القرآن، وإيجازه، ووفائه بما يهدف إليه؛ حينما يقرر معنىً من المعاني، فقد جُرد الغسل من الباء، وذكرت هذه الباء مع المسح، مع أن الفعلين كليهما - أعني: الغسل والمسح - يقعان على الوجوه.

الآية الثامنة:

﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦].

قالوا[١]: إن الباء زائدة، والحق أنه لا زيادة:

١- لأن الباء تدل على التبعيض، ومن هنا أخذ كثير من الأئمة بأنه لا يجب مسح كل الرأس.

٢- إن من معاني هذه الباء الإلصاق، ولو لم تكن؛ لذهبت مثل هذه الفائدة، كما مر من قبل.

الآية التاسعة:

﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧].

قالوا[٢]: إن المعنى: «جزاء سيئة مثلها»، فالباء زائدة.

---

(١) البرهان، للزركشي (٤/ ٢٥٣).

(٢) البحر المحيط، (٥/ ١٤٧). والبرهان، (٤/ ٢٥٢).

وأقول: من تأمل السياق الذي جاءت فيه الآية الكريمة، فسيدرك لأول وهلة أهمية هذه الباء، فالآية التي قبلها: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، فهي تقرر أن الذين فعلوا الخيرات يجزون بما فعلوا، ويكرمهم الله بالزيادة على ما يستحقون، أما الذين يفعلون السيئات، فلا يجازون إلا بمثل سيئاتهم، دون أن يزاد على هذه السيئات شيء؛ لذا جاءت هذه الباء لتشارك في تأدية هذا المعنى الدقيق.

ونوقن أن المعنى عند من قالوا بالزيادة غير مستقيم، ولا مقبول؛ لأنه تفوت به الدقة البيانية التي قصدت إليها الآية، وشتان بين أن يقال: جزاء سيئة مثلها، و﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾.

أما حذف الباء في قوله سبحانه: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى:٤٠]، وهو ما احتج به القائلون بالزيادة، فهو مختلف عن الآية التي معنا من وجهين:

١- إنه قد أعيد هنا لفظ سيئة.

٢- إن سياق آية يونس إنما يتحدث عن العدل الإلهي، أما آية الشورى فإنما تعني الناس بعضهم مع بعض، دليل هذا قوله سبحانه: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾.

الآية العاشرة:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف:٣١].

قالوا: الباء زائدة، والتقدير: (سمعت مكرهن) ونحن إذا رجعنا إلى الآيات القرآنية الكريمة وجدنا هذا الفعل قد ذكر كثيراً في كتاب الله، يتعدى بنفسه دون حرف الجر، قال سبحانه: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران:١٨١] وقال: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة:١]، وقال: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور:١٢]. ولعل هذا الذي أغرى القائلين بالزيادة.

ونحن عندما نقف مع هذه الآيات الكريمة نستشعر الفرق بينها وبين الآية التي معنا والتي ليست كذلك، فامرأة العزيز لم تسمع من هؤلاء النسوة سماعاً مباشراً، ثم إن المكر بمعناه الظاهر لا يُسمع، وعلى هذا فلقد فجاءت الباء تؤدي رسالة لا يتم الأمر إلا بها.

إن المعلوم أن أخبار الملوك وأصحاب القصور سريعة الانتشار، ثم إن الناس يتحدثون عنهم دون أن يجابهوهم، فالنسوة في المدينة يتحدثن، وهناك من تود أن تكون لها حظوة عند امرأة العزيز، فتنقل لها هذه الأقوال، فكان السماع هنا مضمن معنى الإخبار، أي: أخبرت بمكرهن، وإنما اختير الفعل (سمع) لبيان عناية المرأة، ورغبتها في أن تستمع لكل ما يقال عنها، وجاءت الباء لتبين لنا أن هذا السماع إنما كان بواسطة، وهكذا لا يمكن أن نتصور زيادة الباء؛ لأن القول بالزيادة، لا أقول سيذهب برونق اللفظ وحده، بل بدقة المعنى كذلك؛ لأنه إذا قيل: (فلما سمعت مكرهن) دلّ ذلك على أنها كانت معهن في مجلس واحد، فلا معنى حينئذ لقوله (فأرسلت إليهن).

الباء في الآية الكريمة - إذن - لها شأنها وشأوها، وليس وجودها وعدمها سواء، بل هي من أساسيات النظم الذي هو انسجام اللفظ مع المعنى.

الآية الحادية عشرة:

﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْآيَٰتِ﴾ [الإسراء:٥٩].

القائلون[1] بالزيادة نظم الآية عندهم هكذا: وما منعنا أن نرسل الآيات. وهذا غير مقبول ولا مستقيم؛ لأن الآيات لا ترسل، وإنما الرسل هم الذين يرسلون.

ومعنى الآية: وما معنا أن نرسل الرسل بالآيات، فهذا الحرف لا يتم المعنى بدونه. ومعنى الباء هنا المصاحبة.

---

(١) الجمل على الجلالين.

الآية الثانية عشرة:

﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء:٦٤].

والذين قالوا[1] بزيادة الباء جعلوا الإجلاب بمعنى الجمع، أي: اجمع عليهم خيلك ورجلك، يعني جنودك الراكبين والمشاة، مع أن الجلبة إنما تطلق على الصياح واختلاط الأصوات.

وعلى هذا، فلا يُتصور معنى الزيادة في الباء، فهو تمثيل لتسلط إبليس وأعوانه، كأنه قيل: أغوِهِم، وتسلَّطْ عليهم بما شئت، فليس لك على عبادي سلطان.

الآية الثالثة عشرة:

﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم:٢٥].

قالوا[2]: إن الباء زائدة، والمعنى: هُزِّي إليك الجذع، ولم يرتض المحققون القول بالزيادة؛ لأن المقصود من الآية الكريمة - والله أعلم - افْعَلي الهز بجذع النخلة، فينزل الفعل منزلة اللازم، فالباء في الآية على هذا المعنى لها معنى لا يستغنى عنه، يقول الدكتور أحمد أحمد بدوي:

«فقد ضُمِّن (هزي) معنى أمسكي هازة، فجيء بالباء مصورة لمريم ممسكة بجذع النخلة تهزها، مبعدة هذا الجذع حيناً، ومقربة له إليها حيناً آخر»[3].

وأقول: هذا ما يرشد إليه السياق،وحال مريم عليها السلام، ففي هذه الحركة ما فيها من النفع والخير لمن يجيئهن المخاض.

---

(١) البحر المحيط، (٦/ ٥٨).

(٢) البحر المحيط، (٧/ ١٨٤). المغني، (١/ ١٠٩). معترك الأقران، (١/ ٦٣٥).

(٣) من بلاغة القرآن، ص٩٨.

الآية الرابعة عشرة:

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨].

قالوا[1]: إن الباء زائدة.

ومثل هذا القول لا يحتاج إلى مناقشة؛ إذ على زيادة الباء - كما يقولون - يتغير المعنى تغيّراً كليّاً، وعلى كل، فهذه صيغة التعجب، وهو فعل ماض جاء على صورة الأمر؛ أي: ما أسمعهم وأبصرهم ! ولو أن الباء زائدة كما قالوا لاختل المعنى؛ لأن النظم يصير هكذا: أسمعهم وأبصرهم. وهذا غير مقبول؛ لأن الآية تتحدث عن يوم القيامة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾، وليس هناك جدوى من أن يسمعهم النبي ﷺ الدعوة إلى الله، وليس المقصود أن ينظر إليهم كذلك، بل ما أسمعهم وما أبصرهم في هذا اليوم، فسمعهم شديد وبصرهم حديد.

وليت الذين قالوا بالزيادة نظروا إلى ما يشبه هذه الآية في الكهف: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف:٢٦]. صحيح أن القول بالزيادة هذا غير جائز؛ لأن الآية الكريمة تتحدث عن الحق تبارك وتعالى، ولا يجوز أن يقال: أبصِرِ الله واسمِعْهُ، فكان على القائلين بالزيادة أن يضموا كلاً من الآيتين للأخرى؛ لأنهما ذواتا أسلوب واحد. وعلى كل حال، فهذا أسلوب التعجب، لا بد فيه من الباء.

الآية الخامسة عشرة:

﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:٢٥].

قالوا[2]: إن الباء زائدة، والتقدير: فليمدد سبباً، أي: فليمدد حبلاً.

---

(١) معترك الأقران، للسيوطي، (١/ ٦٣٦).

(٢) المغني، لابن هشام، (١/ ١٠٨).

والغواصون من أجل التقاط المعاني لا يرضون هذا القول؛ لأنه ليس المقصود المد وحده، فقد يمد الشخص حبالاً كثيرةً من غير أن تكون له بها صلة مباشرة، ولكن المقصود أن يصل هو نفسه بهذا الحبل؛ لذا عدِّي الفعل بالباء، أي: يوصل نفسه بهذا الحبل الممدود إلى الأعلى، وشتان بين من يمد حبلاً من أعلى إلى أسفل، ليس له به صلة، وبين من يمده ويصل نفسه به. تلك هي بلاغة القرآن في استعمال الحرف حيناً، وتركه حيناً.

الآية السادسة عشرة:

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج:٢٥].

قالوا[١]: إن الباء هنا زائدة؛ لأن فعل (أراد) يتعدى بنفسه، وكثير من المفسرين ذهب إلى أن الباء تتعلق بمفعول محذوف، أي: «ومن يرد فيه مراداً بإلحادٍ» فراراً من القول بالزيادة.

ولكن ما أرجّحه أن الفعل هنا ضُمِّن معنى الهم، والهم يتعدى بالباء، ذلك أن مكة - شرفها الله - يُضاعف فيها العمل، فإذا كانت الحسنات تضاعف لأصحابها أضعافاً كثيرة، فينبغي أن تكون السيئات كذلك، والغُنم بالغُرم[٢]، وكأن الذي يهم في هذا البلد بشيء، فإنه يُجازى عليه.

قال في «الكشاف»[٣]:

«ومفعول (يُرِدْ) متروك ليناول كل متناول؛ كأنه قال: ومن يرد فيه مراداً ما، عادلاً عن القصد، ظالماً؛ ﴿نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الحج:٢٥]، يعني: أن الواجب

---

(١) البرهان للزركشي (٤/ ٢٥٣). معترك الأقران، للسيوطي، (١/ ٦٣٧). المغني، لابن هشام، (١/ ١٠٨).

(٢) عن ابن مسعود: الهمة في الحرم تكتب ذنباً، وهذا ما رجحه ابن القيم في كتابه. زاد المعاد في هدي خير العباد، (١/ ٤).

(٣) الكشاف، للزمخشري، (٣/ ١٥١).

على من كان فيه أن يضبط نفسه، ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يهم به ويقصده».

وهذا ما رجحه ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد».

الآية السابعة عشرة:

قوله سبحانه: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْـَٔاكِلِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [المؤمنون: ٢٠].

في قوله سبحانه: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ قراءتان:

القراءة الأولى: (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضم الباء، وفعله الماضي (نَبَتَ) الثلاثي، وهذه قراءة أكثر القراء.

والقراءة الثانية: (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر الباء، وماضيه (أَنْبَتَ) الرباعي، وهي قراءة ابن كثير.

ولقد قالوا[١]: إن الباء زائدة على القراءة الثانية، كما نقل عنهم أبو حيان، والمعنى عندهم: تُنبت الدهن. وذهب غيرهم إلى أنها زائدة، والمعنى: تُنْبِتُ ثمرها مصاحباً أو ملتبساً بالدهن.

والحق أن زيادة الباء غير مقصودة ولا ممكنة؛ لأن المعنى غير مستقيم على هذه الزيادة؛ لأن الشجرة في الحقيقة لا تُنبِت الدهن، وإنما تُنْبِت الثمر المشتمل على هذا الدهن، ونحن نعرف اليوم أن من الزيتون ما لا يؤخذ منه الزيت، وإنما هو زيتون من أجل أن يؤكل ثمره بعد أن يخلل.

---

(١) المغني لابن هشام، (١/ ١٠٨). البحر المحيط (٧/ ١٠٧).

إن القول بزيادة الباء على قراءة ابن كثير يخرج الآية الكريمة عن المعنى المراد، والحق أن مؤدَّى القراءتين واحد، وإن كان من فرق بينهما؛ فإنما هو فرق بين الفعلين الثلاثي والرباعي، وليس من غرضنا أن نعرِض له هنا لأن بحثنا في قضية الزوائد.

الآية الثامنة عشرة:

﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ [القصص:١٠].

إن عدَّ الباء زائدة[١] هنا يصيِّر معنى الآية: إنْ كادت لَتُبْديه. وهذا غير صحيح ولا مستقيم؛ ذلك أن موسى عليه السلام ليس في حجرها، والحرف القرآني له دلالاته العظيمة، والمعنى: إن كادت لتجهر به ولا تكتم أمره، أو تُبدي به، أي: تصحر به - كما يقول الزمخشري[٢] - أي: تخرج بسببه إلى البادية والصحراء، وذلك من شدة وجدها وحزنها، وهذا معروف بين الناس، يقال: فلان هام على وجهه: إذا كان هناك ما يقلقه ويشغله ويحزنه، والباء على كلا المعنيين لا تتصور زيادتها.

الآية التاسعة عشرة:

﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾ [ص:٣٣].

الذين عدُّوا الباء زائدة[٣]؛ قالوا: يمسح سوقها وأعناقها، أي: يقطعها.

ولكنّ الذي يبدو غير ما ذهبوا إليه، إنما المقصود بالمسح الحركة المعروفة التي يفعلها الإنسان استحساناً لفرسه، وعلى هذا فالباء أمر لا بد منه، أي: يفعل المسح بسوقها وأعناقها هكذا وهكذا.

---

(١) الكشاف، (٣/ ٣٩٥).

(٢) البحر المحيط، (٧/ ٣٩٧).

(٣) الجمل على الجلالين، (٤/ ١٨٨).

وهذا التفسير - وهو أن المسح لسوق الخيل وأعناقها كان استحساناً لها، وليس معناه القطع - أقول: هذا التفسير هو الذي يتفق مع جلالة سليمان عليه السلام، وحبه للجهاد، وهذا ما اختاره الرازي، واحتج له، ودافع عنه، وهذا الذي أختارُه، وإن خالف المشهور من اختيار الجمهور، فليس لهم دليل صحيح يُستند عليه فيما ذهبوا إليه، وما نظن ذلك إلا من الإسرائيليات، وهو أن سليمان قطع أرجل الخيل وأعناقها؛ لأنها شغلته عن صلاة العصر، والله أعلم[1].

الآية العشرون:

﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق:١٦].

قالوا[2]: إن الباء زائدة، أي: توسوسه نفسه.

وأقول: إن حمل الآية على هذا يذهب بكثير من رونقها، ويذهب كثيراً من روعة معناه، والذي يُفهم من الآية الكريمة: التجريد، ومعناه أننا جرّدنا من الإنسان نفسه، فجعلناها منفصلة عنه، وهو منفصل عنها، فهو يحدثها وتحدثه، توسوس به تارة، ويلومها أخرى، وهذا المعنى فيه حث وتحريض على عدم الاستجابة لهذه النفس؛ فهو تحذير من أن يستجيب لنزواتها، فما أجمل وما أدق المعنى القرآني الذي تعطيه هذه الباء!

الآية الحادية والعشرون:

قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١].

---

(١) يرى كثير من المفسرين في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾ [ص:٣٢] أن الفاعل الشمس، أي: حتى توارت الشمس بالحجاب. فغضب سليمان، ورد الخيل، فقطع سوقها وأعناقها، وجعلها قرابين. ويرى الفريق الآخر - ومنهم الرازي - أن الفاعل في (توارت) يعود إلى الخيل، والمعنى عندهم أن الخيل لكثرتها بعد أن مرت على سليمان، وتوارت ، قال: ردوها عليّ، فبدأ بمسح سوقها وأعناقها إعجاباً بها، من أجل أن يعدها للجهاد.

(٢) إملاء ما من به الرحمن، (٢/ ٢٨٣). الجمل على الجلالين، (٤/ ٢٨٣).

قال الكوفيون[1] - كما نقل عنهم أبو حيان - : إن الباء هنا زائدة، والمعنى: تلقون إليهم المودة. وذهب غيرهم إلى أنها غير زائدة، واختلف هؤلاء، فمنهم من ذهب إلى أن المفعول محذوف، والمعنى تلقون إليهم أخبار النبي ﷺ بالمودة، أي: بسبب المودة التي بينكم وبينهم. وقال آخرون: لا داعي للحذف، وإنما في الآية الكريمة تضمين، أي: ترمون إليهم بالمودة، وهذا ما قدره السهيلي - كما نقل عنه صاحب «البرهان»-.

وأقول: إن الناظر في الآية الكريمة يردّ القول بالزيادة لأول وهلة، ولكن دون حاجة إلى الحذف؛ بيان ذلك أن المودة ذكرت مرتين في الآية الكريمة، متعلقة بالإلقاء تارة وبالإسرار تارة أخرى؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١﴾ [الممتحنة:١]، فقد ذُكر الفعلان: (تلقون) و(تسرون)، كما ذُكر فعلان آخران: (أخفيتم)، و(أعلنتم)، وإن كان لا بد من زيادة، فلتكن في الثاني دون الأول، أي في (تُسِرُّونَ)، مع أنه لا زيادة في هذا ولا ذاك.

وإنما قلنا هذا لأن فعل الإسرار يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ ﴾ [الرعد:١٠]، وقال سبحانه: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣﴾ [الملك:١٣].

ولما ذُكر الإسرار في الآية: ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾، ولما ذُكر الإخفاء والإعلان، وهما متضادان، فإن هذا يجعلنا غير مترددين أن نُضمِّن قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم

---

(١) البحر المحيط (٨/ ٢٥٢).

﴿بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ معنى الجهر؛ ليتفق مع الإسرار، وليتطابقا - أعني: الجهر والإسرار - مع ما ذُكر بعدهما من الإخفاء والإعلان، والجهر - كما رأينا - يتعدى بالباء، وهذا ما تشهد له الآيات الكريمة التي ذكرناها من قبل.

وعلى هذا، فهذه الباء أبعد ما تكون عن الزيادة، ولكن سامح الله الكوفيين، وعفا عن البصريين، والله أعلم بما ينزِّل، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الآية الثانية والعشرون:

﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ﴾ [الحديد:١٣].

قالوا[1]: إن الباء زائدة، والمعنى: فضرب بينهم سورٌ. وقرروا أنه قد جاءت زيادتها في نائب الفاعل فيما سُمع من شعر ونثر.

ولكن الذي نعتقده غير هذا، وهنا لا بد من شرح وتفصيل.

والمنعم في آيات الكتاب العزيز يجد ما يأخذ بالألباب، وتنشرح له الصدور؛ روعة بيان، ودقة معنى، قد يحدثنا القرآن الكريم عن السماوات والأرض، أو عن الدنيا والآخرة، فيلحظ من له شفافية ودراية بأن الحديث يختلف ما بين جهة وجهة، فهناك كلمات جاءت لتدل على دقة التعبير القرآني، فمثلاً؛ تحدث القرآن الكريم عن الأرض، وما يتخذه الناس فيها من بيوت وقلاع وأسوار، فعبر عن هذا كله بكلمة بنيان، قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ ﴿٩٧﴾﴾ [الصافات:٩٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف:٤].. ذلك كله حديث عن الأرض كما رأينا في سورتي الصافات والصف، وما أجمل كلمة بنيان ! وما أجمل البنيان وحجارته ! تصف صفاً، وصفاً فوق صفٍّ.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن، العكبري، (٢/ ١٣٥). الجمل على الجلالين، (٤/ ٢٨٣).

ولكن نجد القرآن الكريم حينما كان الحديث عن السماء يعبر فيه بكلمة غير هذه الكلمة، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة:٢٢]. أليس التعبير بكلمة (بناء) مغايراً لكلمة (بنيان؟) وذلك إنما جاء لغرض بديع وهدف رفيع.. وهو أن طبيعة تماسك السماوات يختلف كلية عما عهده الناس في هذه الأرض من وضع الحجارة بعضها على بعض، واختلاط المواد بعضها ببعض، هذا عن السماء والأرض.

وقد حدثنا القرآن الكريم كذلك عن الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [الأحزاب:٣٧]، وقال سبحانه: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الطور:٢٠]، فنحن نرى أنه غُويِرَ بين الفعلين، لا لاختلاف لفظيهما، ولكن إشارة إلى أن طبيعة ما في الدنيا من زواج وغيره، تختلف عما سيكون في الآخرة

إذن صفتا بنيان وبناء؛ كل منهما تعبر عن شيء، وفعل التزويج تارة عُدِّي بنفسه، وتارة بالباء؛ ليعبر بكل من الصورتين عن شيء، وحقاً؛ ذلكم هو الإيجاز والإعجاز.

وعلى هذا يمكن أن نفهم الآية الكريمة التي معنا: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ ﴾؛ ذلك لأن الآية - والله أعلم بأسرار كتابه - تبين لنا أن ما يتخذه الناس من أسوار في الدنيا وما يقومون به من وسائل لهذه الأسوار، يختلف تماماً عما يكون في الآخرة، وأن ما في الآخرة يختلف كلية عما عهده الناس في هذه الدنيا.

هذا الذي هداني الله إليه بعد وقفة طويلة، ومراجعات لأكثر كتب التفسير - مطولها وغيره - حتى الكتب النادرة، فلم أجد تعليقاً على هذا الحرف، ولله المنّة والفضل، ورحم الله أئمتنا، وجزاهم خيراً.

وهكذا ندرك أن الباء كما جاءت في قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ - مع أن فعل التزويج يتعدى بنفسه كما في قوله: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ - جاءت في قوله:

﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ - مع إمكان مجيء الفاعل بدون باء، حيث يقال: فضُرب بينهم سورٌ - جاءت كل من الباءين حديثاً عن الآخرة، لتدلَّ خير دلالة على الفرق الشاسع بين الدنيا والآخرة في أمر البناء والزواج وغيرهما من الأمور، فلله در التنزيل!

هذا؛ ويمكن أن نفهم من الباء في الآية الكريمة معنى الإحاطة والشمول لهذا السور الحاجز بين الفريقين.

ومما يوضح به هذا المقام، ويكشف به اللثام، أن نتدبر مع هذه الآية آية أخرى في كتاب الله تشبهها من حيث النظم، وهي قوله سبحانه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [آل عمران:١١٢]، حيث لم تأت الباء مقترنة بالبناء للفاعل، فلم يقل: ضُرب عليهم بالذلة وبالمسكنة. وهذا يؤيد ما أشرت إليه من قبل، من أن الباء في الآية الكريمة جاءت لتؤدي معنىً، ولتفي برسالة، وهي فرق ما بين الدنيا والآخرة.

الآية الثالثة والعشرون:

قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم:٥-٦].

ذهب فريق من العلماء[1] إلى أن الباء زائدة، والمعنى عند هؤلاء: فستبصر ويبصرون أيكم المفتون.

وذهب فريق آخر إلى أن الباء بمعنى (في)، والمعنى عند هؤلاء: فستبصر ويبصرون في أيكم، أي: في أي الفريقين منكم المجنون.

---

(١) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان (٨/ ٣٢٩). معترك الأقران، للسيوطي، تحقيق: البجاوي، دار الفكر العربي، (١/ ٦٣٧). إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، (٢/ ١٤١). المغني، لابن هشام، (١/ ٣٠٩).

والذين لم يرتضوا القول بالزيادة، وليس من رأيهم أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، قالوا: إن الباء على حقيقتها، والمفتون - وهو اسم مفعول - مؤوَّل بالمصدر، والمعنى عندهم: فستبصر ويبصرون بأيكم الجنون. واستعمال اسم المفعول مراداً به المصدر أمر شائع لا ينكره أحد من اللغويين والبيانيين والمفسرين.

ونحن في كتابنا هذا لا نود أن نقف عند ظاهرة القاعدة الصناعية، ولو أردنا ذلك لاكتفينا بما هو مبثوث في كتب اللغة والنحو والتفسير، ولكن هدفنا أن نغوص مع القارئ بحثاً عن الدرر القرآنية، أو نحلق لنبحث عن سمو المعنى في آيات الله، ذلك هو منهجنا في الكتاب، نرجو أن يدركه القارئ، وهو غرضنا الأسمى الذي نسأل الله أن يوفقنا له.

وإذا أردنا أن نقف مع التأويلات الثلاث للآية الكريمة؛ لنرى أيها أكثر وجاهة، وأيسر بداهة، فسنجد أنه المعنى الثالث، الذي لم تعد الباء فيه زائدة، ولا بمعنى حرف آخر؛ ذلك لأن التأويل الأول معناه: فستبصر ويبصرون أيكم المجنون. وهذا التأويل فيه بُعد؛ لأن المجنون واحد من الفريقين، فإما أن يكون النبي ﷺ - وحاشاه - كما اتهموه، وإما أن يكون إنساناً بعينه منهم، كأن يكون أبا جهل، أو الوليد، أو عقبة بن معيط، وهذا لا يعنيه القرآن بالطبع؛ لأنه ليس من غرض القرآن نفي الجنون عن سيدنا رسول الله ﷺ ، وإثباته لواحد بعينه من أولئك القوم المعاندين.

وإذا فهمنا هذا، يمكننا أن نرد التأويل الثاني كذلك؛ لما فيه من بُعد، لأن المعنى عليه: فستبصر ويبصرون في أي الفريقين منكم المجنون. وكأن المجنون واحد معين فإذا لم تكن أنت أيها النبي، فليكن واحد آخر، هو فلان، أو علاّن.

أما التأويل الثالث، فليس فيه شيء من هذا كله، والمعنى عليه، فستبصر ويبصرون بأيكم الجنون. فليس هناك مجنون معين، وإنما الجنون هنا معناه عدم استعمال العقول استعمالاً صحيحاً، وترك الأمور الواضحات، وارتكاب ما لا تقره العقول... إن اتهام النبي ﷺ هو الجنون بعينه.

أرأيت - بعد هذه المقارنة - إلى أن بقاء الآية على ما هي عليه، هو أحسن تأويلاً، وأقوم قيلاً. وعليه فالباء للإلصاق أو المصاحبة، وهو أولى من جعلها للسببية كما فعل أبو حيان[1].

الآية الرابعة والعشرون:

قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ۝٦﴾ [الإنسان:٥-٦].

الذين ذهبوا إلى زيادة الباء قالوا: التقدير: عيناً يشربها عباد الله. وأظن المعنى سمجاً ركيكاً، إذا طرحت هذه الباء.

والناظر في الآية الكريمة يستهجن القول بالزيادة، فالآية تتحدث عن الأبرار - جعلنا الله منهم - بأنهم يشرون من كأس، ولا يسمى كأساً إلا إذا كان فيه شراب، هذا الكأس الذي يشرب منه الأبرار؛ يشربونه بعد أن يمزجوه بالكافور، وهذه هي العين.

فقوله سبحانه: ﴿يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾، أي: يمزجون هذا الخمر؛ خمر الجنة بالكافور، هذا الظاهر من الآية الكريمة.

وبعضهم ضمن يشرب معنى يرتوي، أي: يرتوي بها عباد الله؛ لكننا نرى أن القول الأول أليق بنظم الآية.

وها هنا كلام في غاية الحسن لجار الله الزمخشري، ننقله لحسنه وجودته، قال رحمه الله:

«﴿مِزَاجُهَا﴾: ما تُمزَج به، ﴿كَافُورًا﴾: ماء كافور، وهو اسم عين في الجنة، ماؤها في بياض الكافور، ورائحته، وبرده. و﴿عَيۡنٗا﴾ بدل منه. وعن قتادة: تمزج لهم

---

(١) البحر المحيط، (٨/ ٣٢٩).

بالكافور وتختم لهم بالمسك. وقيل: تخلق فيها رائحة الكافور وبياضه وبرده، فكأنها مُزجت بالكافور. و﴿عَيْنًا﴾ على هذين القولين: بدل من محل ﴿مِن كَأْسٍ﴾ على تقدير حذف مضاف، كأنه قيل: يشربون فيه خمراً خمر عين. أو نُصب على الاختصاص، فإن قلت: لِـمَ وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولاً، وبحرف الإلصاق آخراً[1]؟ قلت: إن الكأس مبدأ شربهم، وأول غايته، وأما العين فبها يمزجون شرابهم، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل»[2].

وخلاصة القول إن هذا الحرف - الباء - لا بد منه؛ لأنه لا يتم المعنى بدونه، المعنى - إذن - يشربون الشراب من هذا الكأس ممزوجاً بشيء من هذه العين، وهي عين الكافور.

الآية الخامسة والعشرون:

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق:١].

ذهب أبو عبيدة إلى أن الباء زائدة، قال: «مجازه: اقرأ اسم ربك»[3].

وهو والفراء وغيرهما من الكوفيين يلقون هذا القول دون حرج، ولقد كان من رحمة الله أن قيَّض الله لهذا القرآن ذوي الدراسات البيانية الذين يقفون مع سر الكلمة دون النظر إلى الصناعة الإعرابية فحسب.

إن ما ذهب إليه أبو عبيدة في تأويل الآية الكريمة يقيناً غير مراد، يدلنا على ذلك سياق الآية الكريمة، والظرف الذي نزلت فيه.

---

(١) حرف (من) أي: ﴿من كأسٍ﴾، ويعني بحرف الإلصاق الباء في ﴿يشرب بها﴾.
(٢) الكشاف، (٤/ ٦٦٧).
(٣) مجاز القرآن، (٢/ ٣٠٣).

ونحن نعلم أنه أول نجم نزل من القرآن الكريم، والنبي ﷺ في غار حراء، فليس الهدف أن يقرأ اسم الله؛ لأنه لا ينسجم مع الغرض المقصود من الآية. أقول: قرأت كتاب كذا، وقرأ هذا الاسم. ولم يكن غرض جبريل حينما قال للنبي ﷺ : اقرأ، والنبي ﷺ يقول: ما أنا بقارئ. لم يكن غرضه أن يقرأ اسماً معيناً، وإنما الغرض: اقرأ ما يوحى إليك مستعيناً باسم ربك، أو اقرأ مبتدئاً ومفتتحاً قراءتك باسم ربك. وهذا مثل قوله سبحانه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، أي: بسم الله أقرأُ، أو أبتدئُ قراءتي، أو أي عمل أعمله. فالباء للاستعانة أو للحال، أي: حال كونك مبتدئاً مفتتحاً.

والخلاصة: أن قول أبي عبيدة في كتابه «المجاز» بعيد عن الحقيقة والمجاز.

الآية السادسة والعشرون:

﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق:١٤].

تجمع كتب اللغة والنحو والتفسير على أن الباء زائدة هنا[1]؛ ذلك لأن الباء تزاد في مفعولي (علم) وما أشبهه، ويستشهدون لذلك بكلام العرب؛ شعره ونثره.

ونحن لا يمكننا أن نقبل مثل هذه الأقوال؛ لأننا - كما قلت - لا نقف عند ظاهر القواعد الاصطلاحية، بل نذهب إلى ما هو أكثر عمقاً، وأبهج روقاً.

نحن لا ننكر أن الباء تزاد - كما يقولون - في مفعولي (علم) وشبهها، كما ورد في أشعار العرب، لكن ما نبحث عنه هنا هو أدق، وربما كان أشق، وإليكم بيان ذلك:

نقرأ في آي الذكر الحكيم: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٠٦-١٠٧]، ونقرأ قوله سبحانه حديثاً عن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، (٨/ ٢٥). المغني، (١/ ١٠٧).

المؤمنين: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [التوبة:١٠٤]، ونقرأ في سياق الحديث عن المنافقين: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾ ﴾ [التوبة:٧٨]، والآية التي معنا: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾... فلِمَ جيء بالباء في هذه الآية، وتُركت في غيرها من الآيات التي تشبهها؟! لِـمَ لم تأت الباء في هذه الآيات جميعاً كما قعَّد النحويون؟! ذلك هو ما نحاول كشف اللثام عنه في هذا الكتاب.

وبعد لأي وحتٍّ، ونأي في بحثٍ، وإجالة في نظر، وتقليب في فكر، أرجو أن يكون الله قد منَّ عليَّ بسرِّ الإعجاز لهذا الحرف، وإعجاز أسرار الحروف في كتاب الله.

الآيات الكريمة التي جاءت على هذه الشاكلة، وبهذا النظم، كانت جميعها حديثاً عن المؤمنين إيماناً صادقاً سرّاً وعلناً، أو عن المنافقين الذين آمنوا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم، ولكن الآية التي معنا: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ جاءت وحدها حديثاً عن الكافرين الذينَ لم تخالط بشاشة الإيمان قلوبهم، ولم يعلنوه بألسنتهم كذلك، فهي حديث عن الذي ينهى عبداً إذا صلى، وكذب وتولى... ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴿١٠﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ﴿١٢﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ [العلق:٩-١٤].

ولعلك أيها القارئ بدأت تدرك سر هذا الحرف، وحرفية هذا السر، إن الذي تحدثت عنه الآية هنا لم يؤمن ولم يصدق، فالعلم هنا ضُمِّن معنى الإيمان، والتصديق، والتضمين - كما عرفت من قبل - أن تتضمَّنَ الكلمةُ معنى آخر لا يتناقض مع معناها الأساسي الرئيس، والإيمان والتصديق أخوا العلم، وكلٌّ من الإيمان والتصديق يتعدى بالباء، تقول: آمنت بالله، وصدقت بالحق. لذلك جاءت هذه الباء هنا، ولم تدع لها حاجة في غير هذه الآية.

العلم في الآيات السابقة كلها على حقيقته، لكن العلم في الآية التي معنا مضمن معنى الإيمان.

أرأيت إلى روعة البيان، وبيان الروعة في هذا الكتاب الخالد؟! أأدركت أننا لا يجوز أن نقف عند ظاهر ما قرره أصحاب القواعد النحوية؟! هذا كله من حيث روعة النسق، وسمو المعنى.

ويبقى في الآية شيء آخر يتصل بجودة النسق وجمال المبنى الذي جاء من وجود الباء المتحركة بعد الميم الساكنة، حيث الغنَّة بسبب الإخفاء الشفوي - كما يقول علماء التلاوة - وهي متلائمة مع قصر الآية الكريمة.

تلك هي الباء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ ... سمو معنى، وجمال إيقاع.

هذا ما يسره الله لي في فهم هذا الحرف، ولا أزعم أنني بلغت فيه الغاية، لكنه جهد المقل، وما توفيقي إلا بالله، ولعل الله يهيئ لكتابه من يفجر فيه ينابيع الحكمة، فهو سبحانه الأجود، وهو الفتاح العليم، وهذه خطوات على الطريق، ومن الله العون والتوفيق.

المطلب الثاني
ما اندرج تحت قاعدة (الباء الواقعة في خبر ليس)

بعد أن انتهينا بتوفيق الله من الباء التي لا تندرج تحت قاعدة معينة، ننتقل إلى الحديث عن هذه الباء التي تقع في خبر (ليس)، و(ما) المشبهة بها، وهي التي تكاد تطَّرِد في وقوعها بهذا الخبر.

وبادئ بدء لا بد أن أسجل هنا أن للدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) بحثاً جليلاً قيماً لهذه الباء في كتابها «الإعجاز البياني»، آثرنا أن نقتطف منه؛ تقول في أول هذا البحث:

«وانطلاقاً من هذا الملحظ لسر الحرف، أقدم هنا لقضية الإعجاز البياني بعض الشواهد من حروف قرآنية مفردة ومركبة، حاول اللغويون والبلاغيون في تأويلها أن يعدلوا بها - على وجه التقدير - عن الوجه الذي جاءت به؛ لكي تلبي مقتضيات الصنعة الإعرابية، وتخضع لقواعد المنطق البلاغي المدرسي، فبقيت هذه الحروف تتحدى كل محاولة بتغيير أو تقدير لحذف أو زيادة. منها مثلاً حرف الباء في مثل آية القلم: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم:٢]».

ثم تقول:

«وقد أحصيتُ من مواضع مجيء الباء في خبر (ليس) الصريح المفرد ثلاثاً وعشرين آية، في مقابل ثلاث آيات فحسب جاء فيها خبر (ليس) غير مقترن بالباء، وهي آيات [النساء:٩٤، هود:٨، الرعد:٤٣]، ولها سياقها الخاص نتدبره بعد.

وكذلك خبر (ما) الصريح المفرد، يأتي غالباً مقترناً بالباء المقول بزيادتها، إلا إن تُلي (ما) النافية بالفعل (كان)، فينصب الخبر به صريحاً مفرداً غير مقترن بالباء»[1].

ثم تخلص إلى ما يلي، وهو أن الآيات التي اقترن بها خبر (ما) بالباء جاءت في مقام الجحد والإنكار: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢]، ﴿مَا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [الرعد:١٤]، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾ [فاطر:٢٢].

أما خلو الخبر من الباء فجاء في آيتين اثنتين: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢].

ويلاحظ أن خلو خبر ما المشبهة بـ (ليس) من الباء، جاءت بعده جملة فيها أسلوب القصر، ففي الآية الأولى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝٣١﴾ [يوسف:٣١]، وفي

---

(١) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، ص١٦٨.

الآية الثانية: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾. وهذا ملحظ بياني موفق، يستند إلى الحس القرآني، وسر الحرف فيه.

أما خبر ليس، فجاء غالباً مقترناً بالباء، إلا آياتٍ ثلاث جاءت خالية من الباء، وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء:٩٤]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ [الرعد:٤٣].

وهناك أغرض بيانية دعت لترك الباء في هذه الآيات الثلاث، فقد يكون المقام في حاجة إلى تأكيد قبل نفي الخبر؛ كما ترشد إليه آية النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء:٩٤].

وقد يغني عن تقرير النفي بالباء التعقيب على الجملة الخبرية بما يحقق وقوعها بحيث ينقلها من غيبٍ إلى ماضٍ تحقق وقوعه، كآية هود التي جاء بعدها: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨﴾﴾ [هود:٨].

وقد يكون من أغراض ترك هذه الباء عدم تيقن المتكلم مما يقول، ما في آية الرعد: ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ [الرعد:٤٣]، فهم يقولون هذا، ولكن نفوسهم غير موقنة به، ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام:٣٣].

هذا كله في خبر ليس التي لم تسبقها همزة الاستفهام، أما التي سبقتها همزة الاستفهام، فإنها جميعاً جاءت مقترنة بالباء؛ لأنها جميعاً ينتقض فيها النفي إلى إثبات وتقدير: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين:٨]؛ ذلك لأن وجود الباء هنا، وفي هذا المقام - مقام الإثبات والتقرير بعد انتقاض النفي - أمر لا بد منه.

وقد أطالَتِ الكلام في هذه القضية، وأعترف أنها وُفِّقت أيما توفيق.

ونخلص بعد ذلك كله إلى أن ما يجمع عليه النحاة والمفسرون من أن الباء زيدت للتأكيد قول تُعْوِزُه الدقة في الأسلوب القرآني، لا يشفي غليلاً، ولا يكفي دليلاً، وإلا فلماذا ذكر في بعض الآيات دون بعض ؟! ذلك ما يجعلنا أكثر ميلاً من قبول ما قالوه إلى الرفض، والله الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الثاني
حـــرف (الــلام)

وقد ادَّعوا زيادة هذا الحرف في آيات كثيرة، والمنعم النظر في هذه الآيات، يجد أن أمر الزيادة بعيد، اللهم إلا إذا تحكَّم في تفسير اللفظ متحكِّم، أو تمحل في استنباط المعنى متمحِّل.

الآية الأولى:

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة:٣٠][1].

التقديس: التطهير، أي: نطهر أنفسنا وأفعالنا وقلوبنا لك ومن أجلك[2].

وهذا أحد معنيين للآية الكريمة، والذي يحسِّن هذا التأويل أن قول الملائكة: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ جاء في مقابلة قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، فقد ذكروا أمرين اثنين:

الأمر الأول: الإفساد في الأرض ورأسه الشرك، فقابل الملائكة هذه المعصية بالتسبيح، وهو البعد في تنزيه الله تبارك وتعالى عما لا يليق بجلاله سبحانه، ويدخل الشرك في ذلك دخولاً أوليّاً؛ لذلك فإن الله تبارك وتعالى لا يغفر أن يُشرك به.

والأمر الثاني: سفك الدماء، وهو أبشع الجرائم، وذكروا في مقابله التقديس، وهو التطهير، أي: نطهر أنفسنا من أجل الله.

وعلى هذا المعنى لا تتصور الزيادة.

---

(١) البحر المحيط، (١/ ١٤٣).

(٢) تفسير الرازي، (٢/ ١٧٤).

وأما المعنى الثاني، فإن التقديس خاص بالله تبارك وتعالى، وفرَّقوا بين التسبيح والتقديس، إذ التسبيح يلاحظ فيه جهة العبد المنزِّه، أما التقديس فيلاحظ فيه المنزَّه سبحانه، وعلى هذا؛ المعنى: نقدس لا من أجل شيء، ولكن لأجلك أنت. فاللام تعليلية.

وذكر الشهاب في «حاشيه» على تفسير البيضاوي

أن اللام قد تكون بيانية[1]، ولكننا نختار ما ذكرناه من قبل.

ويمكن أن يكون التسبيح: التنزيه، وهو نفي ما لا يليق عن الله. والتقديس: ثناء على الله بما هو أهله.

وما دمنا بصدد التسبيح والتقديس، فيحسن بنا هنا أن نتكلم عما عدُّوه زائداً في مثل قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ﴾ [الحديد:١]، وما أشبهها مما هو ناتج عن عدم التفرقة بين الأساليب العربية.

فمثل آية التسبيح قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٥٦]، فحكموا بزيادة اللام؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه في مثل قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٠]، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَۖ﴾ [يوسف:٧٦]، و﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًاۖ﴾ [يوسف:٥]، ومن هذا القبيل: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج:٢٦]، فلقد تعدى بنفسه في مثل قول الله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٣]، ومثل هذا كذلك: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه:١١٧]، حيث حكموا على اللام بأنها زائدة؛ لأنه جاء قول الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الممتحنة:١] بدون هذه اللام، وهكذا يحكمون على زيادة كلمة في آية؛ لأنهم لا يجدونها في آية أخرى، عفا الله عنهم.

---

(١) كأنهم حينما قالوا: نقدِّس. قال لهم: من تقدسون؟ فقالوا: نقدس لك. حاشية الشهاب.

إن ذكر الحرف تارة، وحذفه تارة؛ لم يجئ جزافاً، ولم يجر دون هدف، وإنما هي أساليب[1] متعددة الغايات، فأسلوب الذكر يختلف عن أسلوب الحذف. وإليكم بيان ذلك:

الآية الثانية:

قوله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد:١].

قالوا: التقدير: سبَّح الله.

ونحن حينما ننعم النظر في آيات الكتاب العزيز، نجد أن فعل التسبيح جُرد من اللازم في بعض الآيات: ﴿أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾﴾ [مريم:١١]، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى:١]، ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴿٤٩﴾﴾ [الطور:٤٩]، وتارة يقترن باللام: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾[2] [الإسراء:٤٤].

وحينما نتدبر هذه النصوص الكريمة، نجد ما يعمر القلب، ويدهش اللب، فالآيات التي اقترنت باللام كان التسبيح فيها للمسبح سجية وطبيعة، فهي منقادة بجِبِلَّتها مهيأة بتكوينها لهذا التسبيح؛ ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء:٤٤]، فكأن تسبيح السماوات السبع والأرض ومن فيهن صار سجية لها، لا يفارقها ألبتة، ولعل هذا ما يقصدونه بقوله: إن الفعل هنا ينزل منزلة اللازم.

وقد يقال هنا: فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور:٣٦-٣٧]، فإن التسبيح هنا عُدِّي باللام مع أنه ليس للسماوات ولا للأرض؟!

---

(١) إذا كنا نرد هنا القول بالزيادة، فإن آخرين قالوا بالحذف، كلما وجدوا حرفاً في آية، ولم يجدوه في أخرى، حكموا بأن في هذه الآية حذفاً لا بد أن يقدر. وسيأتي هذا في الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله.

(٢) وكذلك سور المسبحات من الحديد إلى التغابن.

وأقول: نعم، الأمر كذلك، وهذا يؤيد ما ذهبت إليه، فالرجال الذين ذكرهم الله تبارك وتعالى في الآية قال في وصفهم: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ ﴿٣٧﴾﴾ [النور:٣٧]، ومن هؤلاء صفتهم فهم يستحقون أن يكون التسبيح لهم سجية، وفيهم طبيعة، نسأل الله أن يمن علينا، فيجعلنا منهم، إنه سميع الدعاء.

الآية الثالثة:

﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٥٦]، فإنهم قاسوه على مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٠]، فحكموا بزيادة اللام في الآية الكريمة.

والمنعم النظر في آي القرآن يجد الروعة البديعة، والبيان الرائق، فقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٠]، ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف:٢٦] يختلف اختلافاً كثيراً عن الآية التي معنا، وعن مثل قوله سبحانه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص:٥-٦]، فالحديث في الآيتين الأوليين كان حديثاً عن النعم العامة التي أنعم الله بها على الناس، فهي أمور فطرية رئيسة، منّ الله بها على هذا الإنسان، فمكنه في الأرض، وهي للناس جميعاً، فكل واحد قد مكّنه الله في الأرض، وإن كان هذا التمكين يختلف قلة وكثرة وقوة وضعفاً من فرد إلى آخر، ومن أمة إلى أمة.

ولكن الحديث في الآيتين الأخريين؛ آية يوسف والقصص، نجد أنه تمكين خاص، فهو أولاً لأولئك الذين استضعفهم غيرهم كما كان من إخوة يوسف ليوسف، وكما كان من فرعون لبني إسرائيل، وهو ثانياً امتنان بنعم خاصة؛ كتعليم تأويل الأحاديث، وإمامة الدين، ووراثة الأرض، فشتان بين الأسلوبين إذ كل واحد يعبر عن معنى غير الذي يعبِّر عنه الآخر.

الآية الرابعة:

قوله تعالى: ﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف:٥].

فإنهم حكموا[1] بزيادة اللام قياساً على مثل قوله تعالى: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ۝٥٥﴾ [هود:٥٥].

ولو أنهم أنصفوا لأدركوا الفرق بين الآيتين من حيث المعنى، فإن قول هود عليه السلام: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾، معناه: أريدوني بأي سوء شئتم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، أما الآية التي معنا؛ ﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا﴾، إنما قصد بها أنهم يحتالون من أجلك، ويدبرون لك أمراً، ولا يُعْقَل أن يقال: فيكيدوك؛ لأنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك خشية من أبيهم، ونحن نرى أنهم احتالوا في فعلهم حينما دبّروا ليوسف عليه السلام ما دبّروه.

الآية الخامسة:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾ [الحج:٢٦].

وقاسوا[2] ذلك على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس:٩٣]، والحس يشهد بالفرق بين الآيتين، فتَبَوُّؤُ بني إسرائيل مبوأ صدق إنما يعني إنزالهم منزل صدق، ومنه قوله تعالى: ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران:١٢١].

---

(١) إملاء ما من به الرحمن، (٢/ ٢٦).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان، (٦/ ٣٦٣). إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، (٢/ ٧٥). وانظر: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، (ت١٢٠٤هـ)، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، (٣/ ١٦٤).

أما الآية التي معنا، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا ﴾ [يونس:٨٧]، فإن الفعل هنا يتضمن معنى التهيئة، فبوأنا لإبراهيم، أي: هيأنا وبيّنا له مكان البيت. ويمكن أن يكون المعنى: بوأنا من أجل إبراهيم مكان البيت.

والذي نريد أن نؤكده هنا أن مجيء الحرف في آية وعدم ذكره في آية أخرى، لا يدل على زيادة هذا الحرف في الآية التي جاء فيها.

الآية السادسة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ [طه:١١٧].

قالوا: التقدير: إن هذا عدوك. ولكن وجود اللام هنا أمر لا بد منه، وسامح الله بعض النحويين أنهم يحكمون على زيادة الكلمة؛ لأنهم يجدونها في آية دون أخرى، ولو أنهم وقفوا مع النص القرآني، وتحاكموا إليه؛ لأمدهم بما يريح أفئدتهم.

بيان ذلك أنهم وقفوا عند مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الممتحنة:١]، فلم يجدوا هذه اللام التي وجدت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾، فحكموا على هذه اللام بالزيادة.

والذي يظهر لي - والله أعلم بأسرار كتابه - أن هذه اللام جاءت مستقرة هنا، لا يصلح المعنى بدونها، ولا يستقيم؛ ذلك أن العداوة بين المؤمنين وأعدائهم ليست عداوة فطرية، فالناس جميعاً يولدون على الفطرة كما جاء في حديث سيدنا رسول الله ﷺ ، ولذلك فإن هذه العداوة يمكن أن تنقلب إلى مودة بعد أن يهدي الله أولئك الأعداء، ومن هنا يقول ربنا عز وجل في السورة نفسها: ﴿ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ [الممتحنة:٧]. وهذا الذي كان، فلقد دخل أهل مكة في الإسلام.

أما عداوة إبليس عليه اللعنة، فليست من هذا القبيل، وإنما هي عداوة فطرية، لا يمكن أن تزول؛ لذلك جاء التعبير عنها مغايراً للتعبير عن غيرها من العداوات:

﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ [فاطر:٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾﴾ [البقرة:١٦٨]، وهكذا جاءت الآيات الكثيرة من كتاب الله تعالى بهذا الأسلوب، فما أبعد القول بالزيادة، وما أبدع هذه اللام في مكانها، وما أجمل ما قاله صاحب «المغني» من أنها للاختصاص(١).

وتشبه هذه الآية آية أخرى في كتاب الله تعالى، وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه:٣٨-٣٩].

فانظروا - أرشدكم الله - كيف جاء نظم هذه الآية الكريمة: ﴿عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾. ولقد علم الله تبارك وتعالى أن عداوة فرعون للحق عداوة متأصلة في نفسه، فلن يستجيب لموسى عليه السلام، وما أشبه عداوته بعداوة إبليس.

هكذا جاءت هذه اللام مقترنة بعداوة هذين الشيطانين؛ إبليس وفرعون، ولم نجد النظم جاء على هذه الصورة حديثاً عن غير هذين، فما أبدع النظم! وما أحكم التنزيل!

وأزيد هذا المعنى تفصيلاً وفائدة، فأقول - وبالله التوفيق - :

في سورة الممتحنة بعد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [الممتحنة:١-٢]. فأنت ترى أن أسلوب الآية الثانية جاء هكذا: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً﴾، ولم يقل: أعداءكم.

(١) مغني اللبيب، (١/ ٢١٧).

وهذا التغاير في الأسلوب الذي لا نجده في غير هذا الكتاب العظيم له دلالته البيانية ذات الأهداف العظيمة والأغراض المتعددة، وكلها مفيد، فلقد قُدمت كلمة (لكم) على كلمة (أعداء)؛ لأن الله تبارك وتعالى يريد أن يبين للمسلمين بأن هؤلاء الذين توادُّونهم وتسرون إليهم، وتطلعونهم على شؤونكم، ولا تخفون عنهم شيئاً، هؤلاء إن ظفروا بكم، وتمكّنوا منكم، وحذقوا الوسائل التي تبلغهم أهدافهم، فإنكم أنتم وحدكم ستلاقون من عداوتهم ما لا يلاقي غيركم، وستتحملون من الأذى، ليس الأذى القولي باللسان فحسب، ولكنه الأذى باليد ضراراً وتخريباً وهدماً لكل ما بنيتم.

هذا الأسلوب القرآني جاء شاهد صدق على أن لا زيادة في الآية الآنفة الذكر، التي تتحدث عن عداوة الشيطان لعنه الله... وهكذا ندرك أن لكل آية موضوعها، ولكل موضوع أسلوبه الذي يناسبه.

الآية السابعة:

﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١][1].

وأمرها ظاهر؛ لأن القرآن الكريم مصدق لما جاء في التوراة، أي لما معهم فيما جاءت به من أخبار، وبشارات بالنبي ﷺ، وشتان بين أن يقال مصدق ما معهم. و: مصدق لما معهم.

الآية الثامنة:

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦].

وهي تقرر أن الله تبارك وتعالى يريد ما أراد من إنزال لهذا القرآن؛ ليبين لنا، ويهدينا، فالعلة من الإنزال هي البيان.

---

(١) المغني، (١/ ٢١٧).

الآية التاسعة:

﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام:٧١][1].

فنحن أمرنا بما أمرنا به من التكاليف والفرائض لأجل أن نسلم ونخضع، فلا تتصور زيادة اللام في هذه الآية الكريمة.

الآية العاشرة:

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [الأعراف:٢٠٤][2].

وشتان بين أن يقال: فاستمعوه. وبين: فاستمعوا له. فهذه اللام جعلت من القرآن الكريم الآمر والناهي، المبشر والمنذر، كأنها يقول: لِيُسْتَمع له. فما أجمل هذه اللام، وهي التي تبين لنا أن القرآن كائن حي، حريٌّ بنا أن نُقبل عليه، ونستمع له، ونكون معه.

الآية الحادية عشرة:

﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف:١٥٤][3].

جاءت في سياق الحديث عن بعض قوم موسى الذين لم يفتنوا بعجل السامريّ، وهؤلاء هم الذين تم خشوعهم، أو الذين تكون رهبتهم من أجل الله وحده، فتُضَمَّن الرهبة معنى الخشوع.

ويمكن أن تكون اللام للتعليل، ونستأنس لهذا التأويل بقول الله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء:٩٠]، ومما جاء في الأثر: «رغبة منك، ورهبة إليك».

والخلاصة أن اللام غير زائدة، لا من حيث الأسلوب، ولا من حيث المعنى.

---

(١) المغني، (١/ ٢١٧).

(٢) إملاء ما من به الرحمن، (١/ ١٦١). الجمل على الجلالين، (٢/ ٢١٩).

(٣) المغني، (١/ ٢١٧).

الآية الثانية عشرة:

﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس:٥٧].

ذكروا[١] أن اللام زائدة، والتقدير: وشفاء ما في الصدور.

ولكن الذي نراه ونستأنس له بأقوال كثير من المفسرين أن لا زيادة، وإنما اللام متعلقة بصفة الشفاء؛ أي: شفاء كائن وثابت للأمراض التي في الصدور. وهذا أليق؛ لا من حيث المعنى فحسب، بل من حيث النظم كذلك.

وبيان ذلك أننا نجد أن النظم لا يخص اللفظ وحده، وإنما صلته بالمعنى مثل صلته باللفظ - كما تقدم من قبل - ولعل المتأمل يجد الفرق واضحاً بين أن يقال: صديقك، وصديق لك. وشفاؤك، وشفاءٌ لك. وأخوك، وأخ لك. فهذه اللام جاءت لتعطي معنى التخصيص، فلو قيل: شفاء ما في الصدور. فإنها تدل على أنها شفاء، ولكن لا مانع من أن يكون غيرها كذلك شفاء، أما: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾، كما جاء في النظم الكريم، فإنها تدل على أمر آخر، وهو أن أمراض الصدور ليس لها شفاء، كهذا القرآن، فمهما تعددت الأدوية، فإنها جميعاً لا تغني عن هذا القرآن هذا ما تعطيه هذه اللام التي وسموها بالزيادة.

الآية الثالثة عشرة:

﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف:٤٣].

قالوا[٢]: إن اللام زائدة هنا، زيدت لتقوية الحكم؛ لأن المعمول - وهو الرؤيا - قد تقدم على عامله - وهو تعبرون - . وذكروا مواضع لزيادتها، وهي قواعد قعَّدها النحاة[٣].

---

(١) الجمل على الجلالين، (٢/ ٣٥١).

(٢) المغني، (١/ ٢١٧).

(٣) الجمل على الجلالين، (٢/ ٤٥٦).

والحق أن هذه اللام ليست زائدة، فيمكن أن يُضمَّن (تعبرون) معنى فعل يتعدى باللام، كأنه قيل: إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا. وهذا ما نختاره هنا؛ لأن دعوة الملك لهم، وحرصه أن تفسر له رؤياه، كأنه يهيب بهم وينتدبهم لهذا الأمر الجلل.

ويمكن أن تكون اللام للبيان، كأنه يقول: إن كنتم للرؤيا، أي: إن كنتم أهلاً لذلك، كما يقال: كان فلان لكذا، وهذا فيه من الحث والإلهاب لهم ما فيه. ومنه: (قضية، ولا أبا حسنٍ لها). فيكون قوله تعالى: ﴿لِلرُّءْيَا﴾ خبر كان، وقوله: ﴿تَعْبُرُونَ﴾ خبراً بعد خبر، أو في موضع الحال:

الآية الرابعة عشرة:

﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [المؤمنون:٣٦].

وإن تعجب، فعجب قولهم: إن اللام هنا زائدة، والتقدير عند أولئك: هيهات هيهات ما توعدون. فقالوا[1]: إن (ما) هي الفاعل، والمعنى: هيهات هيهات الذي توعدون. وهو البعث، أي: هيهات هيهات البعث والنشور.

ونقول لأولئك:

أولاً: إن مشاهير النحاة لا يجيزون زيادة اللام في الفاعل.

أما ثانياً: فلقد ذهب كثير من المفسرين والنحويين إلى أن الفاعل هنا ليس هو الاسم الموصول (ما)، وإنما الفاعل محذوف، يمكن أن يكون الوقوع، أو الصحة، أو ما يلائم السياق، ويكون المعنى: بعُدَ بعُدَ الوقوع لما توعدون به - إذا جعلنا (ما) موصولة -، أو لهذا الوعد - إذا جعلناها مصدرية - . وهذا كله مبني على أن هيهات اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعُدَ.

---

(١) المغني، (١/ ٢١٧).

وذهب بعض النحويين - ومنهم الزجّاج - إلى أن هيهات ليست اسماً للفعل الماضي، وإنما هي اسم للمصدر، بمعنى البُعْد، ويكون المعنى: البعد البعد للذي توعدون. وعلى هذا المعنى، وعلى الذي قبله أيضاً - وهو أن الفاعل محذوف - نجد أن اللام عمدة في الكلام، غير زائدة. هذا ما قالوه.

ولكني ألمح شيئاً آخر لم يذكروه، وهو ما أسجله هنا، راجياً من الله الإصابة في القول، والتوفيق في الاستنتاج.

إذا استعرضنا آي القرآن الكريم، فإننا لن نجد فعلاً ذكر مرتين دون أن يفصل بينهما فاصل. نعم؛ قد نجد ذلك في بعض أشعارهم، كقوله:

أتـــاكِ أتـــاكِ الـــسابقونَ الحقـــي الحقـــي

فنحن نرى أن قد كرر الفعل الماضي (أتاك)، وفعل الأمر (الحقي).

أما في كتاب الله، فلا أحفظ شيئاً من هذا القبيل؛ لكننا نجد أن هناك مصادر ذُكرت مرتين متجاورتين، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر:٢١-٢٢]، بذلك نرجح أن هيهات إنما يقصد بها المصدر.

وبرهان ذلك غير ما تقدم أنها جاءت على أكثر من حركة إعرابية؛ قُرئت بالفتح: (هيهاتَ هيهاتَ)، كما هي رواية حفص وقرأها أبو جعفر بكسر التاء: (هيهاتِ هيهاتِ)، ووقف عليهما بالهاء البزي والكسائي: (هيهاتهْ)[1]. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه وما رجحناه من أنها غير مقصود بها الفعل، وإنما هي مصدر.

وإذا كان ذلك كذلك، فمن المتيقن أن اللام ليست زائدة، وإنما هي أساس في الكلام، وعمدة فيه...

---

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبدالفتاح القاضي، ص٢١٦.

وهكذا - سامحهم الله - أثاروا حول هذا الحرف وغيره زوبعات وشبهات ما كان أغناها وأغناهم عنها.

إن ملحظ السياق في القرآن الكريم من الأهمية بمكان، وحينما يتوافر هذا الملحظ للدارسين فسيمدهم القرآن الكريم بأفانين من القول، وأساليب من البيان، لكل منها معناه الخاص، وغايته المقصودة، وغرضه المراد.

الآية الخامسة عشرة:

قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [النمل:٧٢].

قالوا[1]: إن اللام زائدة. وإن التقدير: ردفكم. فالكاف هنا مفعول به.

ولا نظن أن هذا التأويل مستقيم ومقبول؛ لأن المعنى عليه: تبعكم بعض الذي تستعجلون. وهو العذاب، والعذاب سيغشاهم من فوقهم ومن تحت أرجلهم، فليس تابعاً لهم فقط، بل سيغشاهم ويحيط بهم من فوقهم، ومن تحت أرجلهم.

والحق أن يُضمَّن (ردف) معنىً يتعدى باللام، كأن يقال: دنا وقرب، والتضمين أمر شائع في اللغة، لا ينكره أحد، بل إنه من الأساليب البلاغية، فإذا أمكن القول بالتضمين، فلا يجوز أن نذهب إلى القول بالزيادة، ولا سيما إذا كانت هذه الزيادة مخلة بالمعنى.

هذه هي الآيات الكريمة التي قالوا فيها بزيادة اللام، وقد رأينا أن القول بالزيادة تحكُّم أو تمحل، وخروج بالآيات عن المعاني الدقيقة التي قصد تقريرها.

---

(١) إملاء ما منّ به الرحمن، (٢/ ٢٩١). المفصل، لابن يعيش، (٨/ ٢٥). المغني، (١/ ١٧٩).

المبحث الثالث
الحرف (من)

الآيات التي ذكروا فيها زيادة (من)؛ إذا نظرنا فيها نظرة فاحصة، ندرك أن القول بالزيادة لا يقوم على أساس أبداً، وسنقسم الحديث عنها إلى مطلبين:

- المطلب الأول: ما لا يندرج تحت قاعدة معينة.
- المطلب الثاني: (من) الاستغراقية.

المطلب الأول
ما لا يندرج تحت قاعدة معينة

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة:١٠٦].

ذهب العُكْبَري[1] إلى أن (من) زائدة، والذي حمله على ذلك أنه جعل لفظ (آية) حالاً، والحال لا تدخل عليه كلمة (من)، والأدهى من ذلك أنه جعلها حالاً؛ لا لأن المعنى يقتضي ذلك، وإنما قاسها على قوله تعالى: ﴿ وَيَـٰقَوْمِ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [هود:٦٤]، فالآية هنا حال؛ قال: فإذا كانت الآية هنا تُعرب حالاً، فهي في الآية السابقة، آية البقرة، كذلك.

وهذا قول عجيب؛ لأننا نفرق بداهة من حيث المعنى بين قوله: ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾، وقوله: ﴿ وَيَـٰقَوْمِ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾؛ فالآية الأولى المقصود بها الآية من القرآن أو الرسالة، وهما قولان مشهوران عند العلماء، والآية

(١) إملاء ما منّ به الرحمن، (١/ ٣٣).

الثانية المقصود بها العلامة والمعجزة[1]، والإعراب فرع المعنى، ولكنه جعل المعنى فرعاً للإعراب.

والخلاصة أن (من) لا يتم المعنى بدونها، فضلاً عن أن نقول بزيادتها؛ لأننا لا يجوز أن نعرب آية على أنها حال - كما هو الحال في آية الناقة - . وإلى هذا أشار صاحب «المغني»، قال - رحمه الله -.

«وأما قول أبي البقاء: ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ إنه يجوز كون (آية) حالاً، و(من) زائدة؛ كما جاءت آية حالاً في: ﴿ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً. ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثبت فهو شاذ، أعني: زيادة (من) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق، ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بها لا يناسب، فإن (آية) في: ﴿ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ بمعنى علامة؛ لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه، لا من (آية)»[2].

الآية الثانية:

﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [البقرة:٢٦٦][3].

رُويت الزيادة عن الأخفش. قال أبو البقاء:

«ولا يجوز أن تكون (من) زائدة، لا على قول سيبويه، ولا على قول الأخفش؛ لأن المعنى يصير: فيها كل الثمرات. وليس الأمر على هذا، إلا أن يراد به هنا الكثرة، لا الاستيعاب، فيجوز عند الأخفش؛ لأنه يجوز زيادة (من) في الموجب»[4].

---

(١) تفسير الرازي، (٣/ ٢٥٧).
(٢) المغني، لابن هشام (١/ ٣٢٤).
(٣) إملاء ما منّ به الرحمن، (١/ ٦٣). البحر المحيط، (٢/ ٣١٤). البرهان، (٤/ ٤٢٤).
(٤) الجمل على الجلالين، (١/ ٢٢١).

و(من) هنا للتبعيض، أي: بعض من أجناس الثمر، ولا يعقل أن تكون (من) زائدة؛ لأنه لا يمكن أن يكون له كل الثمر.

الآية الثالثة:

﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة:٢٧١].

من هنا للتبعيض كذلك؛ ذلك لأن هناك سيئات لا تكفر بالصدقة وحدها، وهو ما تدل عليه الآية الكريمة: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة:٢٧١]. وقد جاء في الحديث الشريف أن هناك سيئات لا تكفرها الصلاة ولا الصدقة.

الآية الرابعة:

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام:٣٤] [1].

(من) هنا تبعيضية؛ لأن الرسل لم يُذكروا جميعاً في القرآن، قال تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، حتى الرسل الذين ذُكروا في القرآن الكريم لم تذكر جميع أنبائهم وأخبارهم، وإنما ذُكر منها ما يتصل بدعوة النبي ﷺ صلة مبشرة، فلا معنى للزيادة، بل إن القول بالزيادة مخلٌّ بالمعنى كذلك.

الآية الخامسة:

﴿لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ [الإسراء:٦٦] [2].

فإن (من) فيها كذلك تبعيضية؛ لأننا نبتغي بعض فضل الله، وكل يطلب ما تدعو إليه حاجته، فالناس مختلفون في ذلك، لا يُعقل إذن أن تكون (من) زائدة إذا فهمنا الآية فهماً صحيحاً.

---

(١) الكفاية في النحو، (٢/ ٣٠١). معترك الأقران (٢/ ٥٥٦).

(٢) الجمل على الجلالين، (٢/ ٦٢٧).

الآية السادسة:

﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ۝٨﴾ [مريم:٨].

قالوا[1]: (من) زائدة، وتقدير الآية: وقد بلغت الكبر عتياً.

ولا أدري كيف يستقيم المعنى على هذا؛ وإنما التوجيه للآية الكريمة - والله أعلم - : وقد بلغت عتياً بسبب الكبر الذي أدركني. فإن (عتا) بمعنى يبس، والعتوّ هو اليبس في العظم والجلد والعصب. فـ (من) هنا سببية.

ونلحظ في الآية ملحظاً بيانياً، فكأنه أراد أن ينسب للكبر ما وصل إليه من هذا الضعف، وهو من التشخيص والتجسيم، وهو من أساليب التصوير في القرآن الكريم؛ كما يقال: لقيت من فلان ما لقيت، وهذا لا ينسجم مع زيادة (من)، بل إن (من) هنا جاءت لتؤدي هذا المعنى المجسم المشخص، فلله در التنزيل !

الآية السابعة:

﴿وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٥﴾ [الحج:٥] [2].

(من) هنا تبعيضية، وأظن الأمر فيها ظاهراً، لا يحتاج إلى بيان.

الآية الثامنة:

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الحج:٢٣].

فإن (من) هنا تبعيضية كذلك. وذكر ابن هشام في «المغني» أنها يمكن أن تكون ابتدائية[3]، أي: يبتدئ حليهم من هذه الأساور. والحق أن لكل من التبعيض والابتداء معنى تحمل عليه الآية.

---

(١) إملاء ما منّ به الرحمن، (٢/ ٥٨).

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن، (٢/ ٧٣).

(٣) المغني، (١/ ٣٩).

والقائلون بالزيادة في هذه الآية والتي قبلها لم ينظروا إلى هذا المعنى، ولو أنهم أنعموا فكراً، ودققوا نظراً؛ لأدركوا أن القول بزيادة (من) غير منسجم مع الواقع والحقيقة؛ ذلك لأن النبات - في الآية السابعة - الذي يرونه، ليس هو كل شيء، وإنما يتجدّد بتجدد العصور، ويختلف باختلاف الأمكنة، كذلك الجنة؛ لا يحلى فيها كل واحد الأساور جميعها، فكيف يستقيم القول بالزيادة، فيقال: أنبتت كل زوج بهيج. و: يحلّون فيها أساور[1]؟!

الآية التاسعة:

قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور:٤٣].

وقد ذكرت (من) هنا ثلاث مرات: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، ﴿مِن جِبَالٍ﴾، ﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾، وقد اتفقوا على أن (من) الأولى ابتدائية، ثم اختلفوا، فادّعى بعضهم الزيادة في الثانية، وتقدير الآية عند هذا الفريق: وننزل من السماء جبالاً. وادّعى آخرون أن (من) الثالثة هي الزائدة، والتقدير عندهم: وننزل من السماء من جبال فيها برد.

والحق أن (من) الثانية يمكن أن تكون ابتدائية أو تبعيضية، وكذلك الثالثة، إلا أنها يمكن أن تكون بيانية كذلك، فالمعنى على كونهما ابتدائيتين، وننزل ماء يبتدئ إنزاله من السماء مبتدئاً من جبال في هذه السماء مبتدئاً من برد في هذه الجبال. فالماء المنزل ابتدأ إنزاله من البرد الكائن في الجبال الكائنة في السماء.

والمعنى على كونهما تبعيضيتين: ننزل ماء مبتدئاً من السماء من بعض البرد الكائن في بعض الجبال.

وعلى كون الثالثة للبيان؛ يكون المعنى: وننزل من السماء من جبال هي البرد. فعلى هذا تكون الجبال نفس البرد، وهذا هو معنى البيان.

---

(١) معترك الأقران، للسيوطي، (٢/ ٥٥٦).

والذي يترجّح لي أنهما - أي الثانية والثالثة - تبعيضيتان، والله أعلم، وعلى كل حال فلا داعي للقول بالزيادة.

الآية العاشرة:

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةً ﴾ [العنكبوت:٣٥].

والتقدير عندهم[1]: ولقد تركناها آية. وهذا غير وجيه؛ لأن الضمير في (منها) إما أن يرجع إلى القرية، وإما إلى العقوبة، ولا يستقيم المعنى على كلا التفسيرين وإنما جعل مما بقي من القرية آية، أو جعل من أثر العقوبة آية، فمن تبعيضية إذا رجع الضمير (ها) للقرية، أي: ولقد تركنا بعض آثار هذه القرية آية. وبيانية إذا رجع للعقوبة، أي: ولقد تركنا العقوبة آية.

وأظن الذين قالوا بالزيادة حملوا هذه الآية وقاسوها على قوله تعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [القمر:١٥] حديثاً عن ذات الألواح والدسر التي حُمل عليها نوح عليه السلام ومن معه.

ولعل القارئ - إن شاء الله تعالى - يدرك - كما أدركت - أن هناك فرقاً بين الآيتين من حيث المعنى، فالله تبارك وتعالى يريد أن يكون من العقوبة لقوم لوط أو من أثر قراهم لمن يمرّ عليها آية للمعتبرين. أما السفينة تلك التي وضع فيه أهل ذلك العالم الصغير، وصار منهم هذا العالم الكبير، فهي نفسها آية؛ لأنها بقيت بأجزائها ألواحاً ودُسراً.

السفينة إذن هي نفسها آية، وليس كذلك قرى قوم لوط، أو العاقبة التي حلت بهم؛ لأن هذه القرى لم يبق منها إلا بعض آثارها، كذلك العقوبة لم يبقَ منها إلا

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (٧/ ١٥١).

الحديث عنها، فلا ينبغي، ولا يليق، أن نحكم بالزيادة في آية قياساً على آية أخرى من غير أن ننظر إلى معنى كل واحدة من الآيتين، وموضوعها، وأسلوبها.

الآية الحادية عشرة:

قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [يس:٣٤].

و(من) هنا تبعيضية؛ لأن الله لم يفجر عيون الأرض جميعاً، والذين قالوا بالزيادة قاسوا هذه الآية على قول الله تعالى حكاية عن الطوفان: ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر:١٢].

ونقول فيهما ما قلناه من قبل، فشتان بين ما تشير إليه كل من الآيتين، فالآية الأولى - أعني آية يس - تتحدث عما أكرم الله به الإنسان من تفجير بعض عيون الماء في الأرض نعمة منه سبحانه، والآية الثانية تتحدث عما كان أيام الطوفان عقوبة وانتقاماً، ولقد كانت الأرض كلها كذلك.

الآية الثانية عشرة:

﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ [ص:٧٢] (١).

(من) هنا تبعيضية، أي: روحاً من بعض الأرواح التي هي من أمري، ولا تكون (من) زائدة، إذ يصير التقدير: ونفخت فيه روحي، ولا إخال المعنى يستقيم إذا قلنا بالزيادة، ويلوح لي أن (من) يمكن أن تكون ابتدائية كذلك، فأول ما ابتُدئ النفخ في هذا الإنسان كان من روح الله تبارك وتعالى.

الآية الثالثة عشرة:

﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر:٧٥] (٢).

---

(١) الجمل على الجلالين، (٢/ ٥٣٦).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي الأندلسي، (٧/ ٤٤٣).

فإن (من) هنا ابتدائية، وفيها نكتة لطيفة، وهي الدلالة على أن الملائكة مع كثرتهم لا يملؤون حول العرش[1].

الآية الرابعة عشرة:

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف:٣١][2].

إذا أردنا أن نفهم سر هذا الحرف في هذه الآية الكريمة، فلا بد أن نعرف أن هذه الصيغة ذُكرت تارة في شأن المؤمنين، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف:١١-١٢]. وتارة في سياق غير المؤمنين، وذلك كما في سورة نوح - عليه وعلى أنبياء الله صلوات الله وسلامه - ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴿٣﴾ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح:٣-٤]، فكان جزاء المؤمنين مغفرة الذنوب جميعاً كرامة لهم، أما غيرهم؛ فإن المغفرة لهم من الذنوب، فـ (من) في مثل هذه الآية الكريمة لا يمكن أن تتصور زيادتها، وإنما جاءت في مكانها، لا يتم المعنى بدونها، جاءت للتفرقة بين المؤمنين وغيرهم.

ولقد كان الزمخشري - رحمه الله - درّاكاً للمحة حينما أدرك هذا السر عند تفسيره لقوله تعالى في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم:١٠]، يقول الزمخشري رحمه الله:

«فإن قلتَ: ما معنى التبعيض في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾؟ قلتُ: ما علمتُه جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين؛ كقوله: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴿٣﴾ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾

---

(١) الجمل على الجلالين، (٣/ ٦٤١).

(٢) البحر المحيط، (٨/ ٦٨). المغني، لابن هشام، (١/ ٣٢٤). شرح كتاب الكافية في النحو، رضي الدين الإستراباذي النحوي (٢/ ٣٠٠).

[نوح:٣-٤]، ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف:٣١]، وغير ذلك مما يقفك عليه الاستقراء، وكان ذلك للتفرقة بين الخطابين، ولئلا يسوَّى بين الفريقين في الميعاد»[١].

المطلب الثاني
(من) الاستغراقية

وهي التي تجيء للتنصيص على العموم، وذلك كقولنا: ما جاءني من رجل، فإنه يحتمل أنه لم يجئه أحد ألبتة، أو لتوكيد العموم؛ كقولنا: ما جاءني من أحد؛ فإنها لا تحتمل ما احتملت الأولى، وذلك لأن كلمة (أحد) تدل بلفظها على العموم[٢].

وقد ذُكرت كثيراً في كتاب الله تعالى، وإذا أردنا أن نستقرئ الآيات التي ذُكرت فيها (من) هذه، فإننا نجدها من الكثرة بحيث يمكننا الجزم بأن هذه الظاهرة الأسلوبية في كتاب الله تعالى إنما جاءت لقصد وهدف، مما يجعلنا نؤكد أن القول بالزيادة أمر متعذر، ولا يمكن قبوله.

وإذا أردنا أن نقف مع بعض الآيات الكريمة، فسنجد أن ما تعطيه من معنىً، وما تلقيه من ظلال، وما تصوره مما في أعماق النفس، سنجد أن هذه أمور جوهرية؛ لا تتفق من حيث المنطق العلمي والبياني مع القول بالزيادة، والخضوع للصنعة الإعرابية.

لنأخذ مثلاً قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:١٠٥]، وقوله سبحانه: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف:٥١]، وقوله سبحانه: ﴿فَأَلْقَوُاْ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ [النحل:٢٨].

---

(١) الكشاف، للزمخشري، (٢/ ٥٤٣).

(٢) مغني اللبيب، لابن هشام، (١/ ٣٢٢).

إن ما تعطيه هذه الآيات الكريمة من دقة في المعنى، ومن شمول واستغراق، لا يتم بدون هذا الحرف، فالكافرون لا يحبون أن ينزل على المسلمين أي خير مهما كان ضئيلاً نوعاً ومقداراً، وكذلك النسوة يردن أن يبرئن يوسف عليه السلام من أي سوء، حتى لو كان من ذلك النوع المتسامح فيه من حيث العادة، كالنظرة المختلسة، وكذلك الكفار يوم القيامة يريدون أن ينفوا عن أنفسهم أي عمل فيه أدنى سوء، هذه من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن العمق النفسي الذي نفهمه بوساطة هذا الحرف أو إن الصورة النفسية التي تظهر بواسطة هذا الحرف أمر يجل عن الوصف.

وإذا كان الزائد ما لا فائدة فيه، أو ما يتم المعنى بدونه، فإن الحرف هنا أبعد ما يكون عن الزيادة، أما إذا كان الزائد ما تقتضيه الصَّنْعة الإعرابية، فمع كونه غير مقبول، فإن الإعراب فرع المعنى، فإذا كانت الكلمة عمدة وجوهرية من حيث المعنى، فمن غير المقبول أن تكون فضلة وزائدة من حيث اللفظ.

ولنتصور هذه الآيات الكريمة، وما تعطيه كلمة (من) من دقة في المعنى، وحسن في البيان، وما تحدثه من أثر في أجواء النفوس: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [الأعراف:٧١]، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون:٩١]، ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾ [الحاقة:٨]، وهكذا جميع الآيات التي جاءت بهذا الحرف، ولا نجد هذه الظاهرة تتخلف - أعني: وجود (من) الاستغراقية بعد النفي - إلا إذا كان هناك غرض بياني يغني عن وجودها، وذلك مثل قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ۝٢٢﴾ [الجن:٢٢]، فلم تأتِ (من) هنا في قوله: ﴿أَحَدٌ﴾ كما جاءت في مثل قوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة:٤٧]، ذلك فيما يظهر لي - والله أعلم - لأنها جاءت بعدها جملة نافية تتصل

بمعناها، وهي قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾، وليس كذلك الآية الثانية، بل إن وجودها في الآية الثانية أمر لا بد منه؛ لأنها جاءت في سياق تبرئة النبي ﷺ من أن يتقول على الله بعض الأقاويل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن عدم إجارة الناس من الله أمر مفروغ منه، لا يحتاج إلى ذلك التأكيد، وهو يجير ولا يُجارُ عليه، أما الآية الثانية، فجاءت في سياق مختلف عن هذا السياق، جاءت تبرئ النبي ﷺ أن يتقول على الله - وحاشاه - ولو فعل ذلك فإن وشائج القربى وأسباب العصبية والصلات القبلية كلها لا تجدي شيئاً.

والخلاصة: إن (من) الاستغراقية لا ينبغي أن نخضعها لقواعد الصنعة الإعرابية ما دام لها هذه الفوائد التي تحدثنا عنها.

قال المبرد:

«وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا؛ وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة؛ فذلك قولهم: ما جاءني من أحد. ما رأيت من رجل. فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد. وليس كما قالوا؛ ذلك لأنها إذا لم تدخل، جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبدالله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبدالله لم يجز؛ لأن عبدالله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد»[1].

ويا ليته بقي على هذا الرأي[2]!!

---

(١) المقتضب، (١/ ٤٥).

(٢) فقد عاد إلى القول بالزيادة في موضع آخر من كتابه.

المبحث الرابع
الحرف (عن)

قال أبو عبيدة عند قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور:٦٣].

«مجازه: يخالفون أمره سواء، و(عن) زائدة»[١].

والمفسرون واللغويون غير أبي عبيدة والأخفش ومن ردّد قولهما على غير ذلك، أي على أن (عن) ليست زائدة.

قال ابن جرير عند تفسيره هذه الآية:

«وأُدخلت (عن) لأن معنى الكلام: فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويدبرون عنه معرضين»[٢].

وإلى قريب من هذا ذهب أبو البقاء، وذكر الشيخ الجمل في حاشيته على «تفسير الجلالين»[٣] هذا القول، وزاد قولاً آخر، وهو أن (يخالفون) بمعنى يصدون، والمفعول محذوف، أي: يصدون الناس عن أمره. وما نظن أن هناك حاجة لمثل هذا، فمتى كان الأمر خالياً عن الحذف والتقدير كان أولى.

والخلاصة: إن القول بالزيادة إنما نُقل عن الأخفش وأبي عبيدة، وجمهور العلماء يردُّونه[٤].

والذي يظهر لي بعد ما قالوه، وبعد نقل هذه الأقوال عنهم، أن مجيء (عن) في الآية الكريمة لنكتة دقيقة، وغرض بياني، وهو التحذير من مخالفة أي أمر مهما دق؛

(١) مجاز القرآن، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م)، مكتبة الخانجي بمصر، وانظر: البحر المحيط، (٦/ ٤٧٧). إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، (٢/ ٨٤). البرهان، للزركشي، (٤/ ٢٨٦).

(٢) تفسير الطبري، (١٨/ ١٣٥).

(٣) (٣/ ٢٤٣).

(٤) لذلك ذكر الشيخ القول بالزيادة بعد القولين السابقين تضعيفاً له.

لأننا حينما نقول: يخالفون أمره، فهذا يمكن أن يشمل الأمور ذات الشأن، ولكن عندما قال: يخالفون عن أمره، فكأنه يعني: لا ينبغي أن يتزحزحوا عن هذا الأمر، ولو قيد أنملة.

هذا المعنى لا يتم بدون هذه الكلمة التي وصفها قوم عفا الله عنهم بالزيادة.

المبحث الخامس
الحرف (في)

وقد عده بعضهم زائداً في الآيات الكريمة التالية:

﴿ ۞ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ [هود:٤١].

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف:٥٤].

﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف:١٥].

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين:٤].

ونظن أن القول بالزيادة لم يكن إلا ضرب تمحُّل وتكلُّف؛ لذلك فإننا نجده متأخراً لم يُعرف عند المتقدمين من اللغويين والمفسرين، وإنما ذكره بعض النحاة المتأخرين؛ كما نقله أبو حيان في «بحره»، دون أن ينسبه إلى أحد، ولا ندري ما الذي حملهم على القول بالزيادة.

الآية الأولى[1]:

أمر الزيادة في هذه الآية بعيد، بل لا يستقيم الأمر بدون هذا الحرف، بل هو مخالف للتنزيل، نحن نقرأ مثلاً قول الله تعالى: ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [هود:٤٠]، ولم يقل عليها، كما نقرأ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ۝١١﴾ [الحاقة:١١]، ولم ترد كلمة (على) إلا في شأن نوح عليه السلام، وذلك في سورة القمر في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝١٣﴾ [القمر:١٣].

---

(١) البحر المحيط، (٥/ ٢٢٤).

ولا بد أن نقف عند هذا السر القرآني الرائع؛ وهو أنه حينما كان الحديث عن الناس، عُدِّي الحمل بـ (في)؛ ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾﴾، ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾، أما لما كان الحديث عن نوح ﷺ، فقد عُدِّي الفعل بـ (على)، ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾﴾؛ لما في ذلك من التشريف له، والتنويه بشأنه.

ومع ذلك، جاءت كلمة الحمل مسندة إلى الله تعالى، لا كلمة الركوب، فمن البدهي أن يفرّق في اللفظة بين ركوب السفينة، وركوب الدابة؛ قال تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل:٨]، فقد عُدّي الركوب بنفسه دون حرف الجر، أما ركوب السفينة فقد عُدِّي بحرف الجر: ﴿ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾؛ ذلك لأنهم ساروا في هذه السفينة، وحملوا فيها، فهي ظرف لهم.

وإلى قريب من هذا ذهب الرازي في «تفسيره»، حيث قال:

«وأيضاً؛ يجوز أن تكون فائدة هذه الزيادة، أنه أمرهم أن يكونوا في جوف الفلك، لا على ظهرها، فلو قال: اركبوها؛ لتُوُهِّم أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة»[(١)].

لكن أبا السعود - رحمه الله - لم يرتضِ هذا القول، حيث قال:

«والركوب: العلو على شيء متحرك، ويتعدى بنفسه، واستعماله ها هنا بكلمة (في) ليس لأن المأمور به كونهم في جوفها لا فوقها كما ظُن، فإن أظهر الروايات أنه ﷺ جعل الوحوش ونظائرها في البطن الأسفل، والأنعام في الأوسط، وركب هو ومن معه في الأعلى»[(٢)].

---

(١) التفسير الكبير، (١٧/ ٢٢٨).

(٢) تفسير أبي السعود، (٣/ ٢٢).

وهذا الذي قاله - عفا الله عنه - لم يرد به خبر صحيح، ولا رواية يُعوَّل عليها، فلا ينبغي أن نعدل عن لفتة بيانية نستشفُّها من الآية الكريمة من أجل روايات إسرائيلية لا يجوز أن تجعل أصلاً في فهم آي الذكر الحكيم.

الآية الثانية:

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف:٥٤].

ويقال فيها ما قيل في الآية التي قبلها؛ فالتصريف للناس إنما هو في القرآن الكريم، وليس تصريف القرآن نفسه؛ لأن القرآن هو محل الوعد والوعيد، والقصة والحكمة، والمثل والعظمة.

وكيف يكون حينما يسقطون هذا الحرف الزائد في ادعائهم، ويقال: ولقد صرفنا هذا القرآن. يقيني أن ذلك ما يمجه الذوق، ولا يرتضيه.

الآية الثالثة:

﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف:١٥].

سامح الله القائلين بالزيادة، فلقد قاسوا هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾ [الأنبياء:٩٠]، وشتان بين الآيتين، فإصلاح الزوج هنا تهيئتها بعد كبرها للحمل والولادة، وكذلك لو قيل: وأصلح لي ذريتي. لكن المعنى أن تجعل الذرية محلاً وموقعاً للصلاح. وليس الأمر كذلك في الآية التي معنا: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾؛ لأن معنى الآية أن يكون الصلاح شأن هذه الذرية، يشمل أمورها جميعاً، لا يخص أمراً دون آخر.

وأستأنس لهذا بما ذكره الأئمة من المفسرين؛ القاضي ناصر الدين البيضاوي، والشهاب الخفاجي، والشيخ زادة في حاشيتيهما على البيضاوي، والشيخ الجمل على الجلالين.

«قوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾؛ أي: اجعل لي الصلاح سارياً في ذريتي، راسخاً فيهم، وعُدي بـ (في) لتضمنه معنى اللطف، أي: الطف بي في ذريتي، أو هو نزل منزلة اللازم، ثم عدي بـ (في) ليفيد سريان الصلاح فيهم، وكونهم كالظرف له، لتمكنه فيهم»[1].

الآية الرابعة:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين:٤].

والأمر فيه أظهر مما سبق؛ لأن الذين تمحَّلوا زيادة (في)، قدَّروا الآية هكذا: لقد خلقنا الإنسان أحسن تقويم. وفسروا الخلق بالتقويم، أي: لقد قوَّمنا الإنسان أحسن تقويم.

ونحن نعلم أن هذا التفسير باطل؛ لا يتناسب مع موضوعية القرآن، ولا يتسق مع دقة ألفاظه ومعانيه، فنحن نعلم أن القرآن يفرق بين الخلق والتصوير، والتسوية والتعديل؛ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف:١١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾ [الانفطار:٦-٧]، فنرى أن هذه المعاني جاء معطوف بعضها على بعض بغير الواو، أفليس من التمحل والتكلف بعد هذا أن تفسر الكلمة بغير معناها الذي هو لها، وأن يترتب على هذا التفسير القول بزيادة كلمة لا يستقيم المعنى بدونها ؟! فإن (في) وما بعدها في موضع النصب على الحالية، أي: خلقناه حال كونه في أحسن قوام، وأفضل صورة، يختلف عن غيره من المخلوقات.

(١) الجمل على الجلالين، (٤/ ١٢٩).

المبحث السادس
حرف (الكاف)

وقد نال الكاف نصيبها من الزيادة عند بعض النحويين واللغويين، فعدُّوها زائدة في هذه الآيات الكريمة: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة:١٧١]، ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[1] [البقرة:٢٦١]، ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾[2] [آل عمران:٥٩]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3] [الشورى:١١]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩].

الآيات الثلاث الأولى:

أما الآيات الثلاث الأولى فما أظن الأمر فيها بحاجة إلى شرح وتفصيل؛ ذلك لأن المثل في الآيات الكريمة إنما يراد به الصفة، وهي معنىً من معانيه المتعددة، إذ يمكن أن يُقصد به الأمر العجيب الشأن، والحالة الغريبة، أو ما شُبِّه مضربه بمورده.

والذي يهمنا هنا أن الكاف جاءت للتشبيه؛ لأنها عقدت بين أمرين متغايرين؛ إذ بالضرورة أن مثل الذين كفروا وداعيهم إلى الإيمان تختلف عن الذي يصيح بأنعامه ومواشيه. وهكذا يقال في الآيتين الأخريين.

---

(١) البحر المحيط، (٢/ ٣٠٣).

(٢) البحر المحيط، (٣/ ٤٧٧).

(٣) المغني، (١/ ١٧٩). البحر المحيط، (٧/ ٥١٠). البرهان، (٤/ ٣١٠). معترك القرآن، (٢/ ٨٦٩. المفردات، ص٤٧٨.

ولا أدري كيف حكموا بالزيادة على هذه الكاف؛ إذ كيف يستقيم المعنى حينما تعد زائدة، كأن يقول: مثل الذين ينفقون مثل... إن كلمة (مثل) هنا لا يُفهم منها التشبيه، فلا بد من أداة تعين على هذا التشبيه، وتصوره وتلكم الأداة هي الكاف.

أما الآية: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾، فقد قال الشيخ محمد عبده «الكاف بمعنى مثل، فهي اسم ومن الشواهد على ذلك قول الراجز:

بِيضٌ ثَلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ   يَضحَكنَ عن كالبَرَدِ المُنهَمِّ

أي عن ثنايا مثل حب البرد الذائب وقول الشاعر:

أَتنتهونَ ولن يَنهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعنِ يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

وزعم الجلال أنها زائدة، انتصاراً لمذهب البصريين الذين أنكروا مجيء الكاف بمعنى مثل، ولكن المعنى لا يستقيم، كما لا يليق ببلاغة القرآن إلا على الأول، إن تحكيم مذاهبهم النحوية في القرآن، ومحاولة تطبيقه عليها وإن أخل ذلك ببلاغته جراءة كبيرة على الله تعالى وإذا كان النحو وجد لمثل ذلك فليته لم يوجد»[1].

الآية الرابعة:

أما الآية الرابعة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى:١١]؛ ومع أنهم اختلفوا فيها، فبعضهم جعل الزيادة في كلمة (مثل)، وقالوا: إنها جيء بها ليتوصل بها إلى إدخال الكاف على الضمير، بل ذهب بعضهم إلى أن وجود هذه الكاف يؤدي إلى محال، فأوجب القولَ بالزيادة.

ولأستاذنا الدكتور محمد عبدالله دراز رحمه الله بحث قيِّم في هذه الكاف، نرى من الخير أن نأخذ منه بعض شذرات؛ قال رحمه الله تعالى:

---

(١) تفسير المنار، (٣/ ٤٨).

«ولنضرب لك مثلاً قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾؛ أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف، بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة، فراراً من المحال العقلي الذي يفضي إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه، إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية الشبيه عن مثل الله، فتكون تسليماً بثبوت المثل له سبحانه، أو على الأقل محتملة لثبوته وانتفائه؛ لأن السالبة - كما يقول علماء المنطق - تصدق بعدم الموضوع، أو لأن النفي - كما يقول علماء النحو - قد يوجَّه إلى المقيَّد وقيده جميعاً. تقول: ليس لفلان ولد يعاونه. إذا لم يكن له ولد قط، أو كان له ولد لا يعاونه. وتقول: ليس محمد أخاً لعلي. إذا كان أخاً لغير عليّ، أو لم يكن أخاً لأحد.

وقليل منهم من ذهب إلى أنه لا بأس ببقائها على أصلها؛ إذ رأى أنها لا تؤدي إلى ذلك المحال لا نصّاً ولا احتمالاً؛ لأن نفي المثل يتبعه في العقل نفي المثل أيضاً، وذلك أنه لو كان هناك مثلٌ لله لكان لهذا المثل مثلٌ قطعاً، وهو الإله الحق نفسه، فإن كل متماثلين يعدّ كلاهما مثلاً لصاحبه، وإذاً لا يتم انتفاء مثل المثل إلا بانتفاء المثل، وهو المطلوب.

وقصارى هذا التوجيه - لو تأملته - أنه مصحِّح لا مرجِّح، أي أنه ينفي الضرر عن هذا الحرف، ولكنه لا يثبت فائدة، ولا يبين مسيس الحاجة إليه. ألست ترى أن مؤدى الكلام معه كمؤدّاه بدونه سواء، وأنه إن كان قد ازداد به شيئاً فإنما ازداد شيئاً من التكلف والدوران، وضرباً من التعمية والتعقيد؟! وهل سبيله إلا سبيل الذي أراد أن يقول: هذا فلان. فقال: هذا ابن أخت خالة فلان؟! فمآله إذاً إلى القول بالزيادة التي يسترونها باسم التأكيد، ذلك الاسم الذي لا نعرف له مسمى ها هنا؛ فإن تأكيد المماثلة ليس مقصوداً ألبتة، وتأكيد النفي بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان.

ولو رجعت إلى نفسك قليلاً لرأيت هذا الحرف في موقعه محتفظاً بقوة دلالته، قائماً بقسط جليل من المعنى المقصود في جملته، وأنه لو سقط منها لسقطت معه

دعامة المعنى، أو لتهدم ركن من أركانه، ونحن نبين لك هذا من طريقين أحدهما أدق مسلكاً من الآخر.

الطريق الأول: وهو أدنى الطريقين إلى فهم الجمهور، أنه لو قيل: ليس مثله شيء. لكان ذلك نفياً للمثل المكافئ، وهو المثل التامّ المماثلة فحسب؛ إذ إن هذا المعنى هو الذي ينساق إليه الفهم من لفظ المثل عند إطلاقه. وإذاً لدبّ إلى النفس دبيب الوساوس والأوهام أنْ لعل هنالك رتبة لا تضارع رتبة الألوهية، ولكنها تليها، وأنْ عسى أن تكون هذه المنزلة للملائكة والأنبياء، أو للكواكب وقوى الطبيعة، أو للجن والأوثان والكهان، فيكون لهم بالإله الحق شبه ما في قدرته أو علمه، وشرك ما في خلقه أو أمره... فكان وضع هذا الحرف في الكلام إقصاء للعالم كله عن المماثلة وعما يشبه المماثلة، وما يدنو منها، كأنه قيل: ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله، فضلاً عن أن يكون له على الحقيقة.

وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى، على حد قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء:٢٣]، نهياً عن يسير الأذى صريحاً، وعما فوق اليسير بطريق الأحرى.

الطريق الثاني: وهو أدقهما مسلكاً؛ أن المقصود الأوليّ من هذه الجملة - وهو نفي الشبيه - وإن كان يكفي لأدائه أن يقال: ليس كالله شيء. أو: ليس مثله شيء. لكن هذا القدر ليس هو كلّ ما ترمي إليه الآية الكريمة، بل إنها كما تريد أن تعطيك هذا الحكم، تريد في الوقت نفسه أن تلفتك إلى وجه حجته وطريق برهانه العقلي.

ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي عن امرئٍ نقيصة في خلقه، فقلت: مثل فلان لا يكذب ولا يبخل. لم تكن بذلك مشيراً إلى شخص آخر يماثله مبرَّأً من تلك النقائص، بل كان هذا تبرئة له هو ببرهان كلي، وهو أن يكون على مثل صفاته وشيمه الكريمة لا يكون كذلك؛ لوجود التنافي بين طبيعة هذه الصفات وبين ذلك النقص الموهوم.

على هذا المنهج البليغ وضعت الآية الحكيمة قائلة: مثله تعالى لا يكون له مثل. تعني أن من كانت له تلك الصفات الحسنى وذلك المثل الأعلى لا يمكن أن يكون له شبيه، ولا يتسع الوجود لاثنين من جنسه، فلا جرم جيء فيها بلفظين كل واحد منهما يؤدي معنى المماثلة؛ ليقوم أحدهما ركناً في الدعوى، والآخر دعامة لها وبرهاناً.

فالتشبيه المدلول عليه بالكاف، لما تصوب إليه، تأدى به أصل التوحيد المطلوب؛ ولفظ المثل المصرَّح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره، نبه على برهان ذلك المطلوب»[1].

ومع جودة هذا القول وروعته، إلا أننا وجدنا أحد الأفاضل من علماء الأزهر يردُّه، ولا يرتضيه، وإن كنا لسنا معه في كل ما قاله، ومع ذلك فللأمانة العلمية، وإنصافاً وإتماماً للفائدة، ننقل هذا القول، ليوازن القارئ بين الكلامين.

يقول الدكتور علي العماري:

«وقد حاول بعض الكاتبين المحدثين - يقصد الشيخ محمد دراز - أن يلقي ضوءاً على فهم الآية .. وفي هذا الكلام مغالطة واضحة، ذلك أن المطلوب ليس هو انتفاء مثل المثل بانتفاء المثل، وإنما المطلوب هو أن نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل.

وأما قوله: «لو كان هنا مثل لك لكان لهذا المثل مثل قطعاً، وهو الإله الحق نفسه». فلا يتجه؛ لأن الذي هنا أصل، ومثل هٰذا الأصل، ولا معنى للرجوع بالقول إن الأصل مثل لمثله.

ولا يزال الإشكال قائماً، وهو أن نفي مثل الله يثبت هذا المثل ولا ينفي، وهو المحال العقلي الذي دعا أكثر أهل العلم إلى القول بوجوب زيادة الكاف هنا.

لكن هذا المؤلف عاد فوضع وجوب بقاء هذا الحرف على أصالته من طريقين:

---

(١) النبأ العظيم، ص١٢٧.

«الأولى: أنه لو قيل: ليس مثله شيء. لكان ذلك نفياً للمثل المكافئ». وهذا كلام يفترض أن من الكلمات اللغوية ما هو غير محدد المعنى، فنحن نعرف أن مثل الشيء هو المماثل له في كل شيء، فإذا كان مماثلاً له في بعض الصفات قيل هو مثله في كذا، ولا يطلق الكلام إلا إذا أُريد المبالغة، فإذا نُفي المثل كان معناه نَفْي المماثل من جميع الوجوه، ولا يدخل فيه توهم أن هناك مماثلاً في صفات خاصة، أو في أشياء خاصة.

يبين ذلك أن القرآن الكريم حين تحدَّى العرب أن يأتوا بسورة من مثله لم يدخل في وهم أحد أنه يجوز أن يجيئوا بسورة تقرب منه في البلاغة ولا تماثله مماثلة تامة، فلفظ (المثل) معروف المعنى عند العرب...

ثم كيف كان هذا الحرف دالاً على أنه ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة؟! لم يبين لنا الكاتب وجه هذه الدلالة، فكل ما يدل عليه هذا الحرف على القول بأصالته أن الآية نفي لمثل مثل الله تعالى، كأنه قيل: ليس مثل مثل الله شيء، أما إنه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فغير ظاهر الدلالة.

«الثاني: أنه ليس المقصود من الآية نفي المثل عن الله تعالى، بل لها مع ذلك دلالة أخرى، هي أن تلفت إلى وجه حجة هذا الحكم، وطريق برهانه العقلي. وقولنا: ليس كالله شيء. وليس مثله شيء. لا يفي بهذا الغرض».

وهنا عاد إلى قول الزمخشري ليفصله، وهذا نص كلامه؛ لنتبين ما فيه من المغالطة؛ قال:

«... ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي... والآخر دعامة لها وبرهاناً».

ووجه المغالطة في هذا الكلام أنه ذكر أولاً.. أن (ليس مثله شيء)؛ لا يفيد الحكم ببرهانه العقلي، ثم حين لجأ إلى المثال، ذكر أن قولك: مثل فلان لا يكذب ولا

يبخل، تبرئة للشخص ببرهان كلي، ثم إن هذا هو المعروف من أساليب العرب. قال الشيخ عبدالقاهر:

«ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و(غير) في نحو قوله:

مِثْلُكَ يَثْنِي الحُزنَ عن صَوْبِهِ ... وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

وقول الناس: مثلك رعى الحق والحرمة. وكقول الذي قال له الحجاج: لأحملنك على الأدهم؛ يريد القيد. فقال على سبيل المغالطة: مثلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بـ «مثل» إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، لكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصنعة، كان من مقتضى القياس، ومُوجَب العُرف والعادة أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، ومن أجل أن المعنى كذلك، قال:

ولم أَقُلْ مِثْلُكَ أعني به ... سواكَ، يا فرداً بلا مُشْبِهِ»

وهذا ليس موضع خلاف بين أحد من علماء العربية، فتقديم كلمة (مثل) في مثل هذه الأساليب يراد منه الكناية.

والمؤلف نفسه قد اعترف بذلك عند التمثيل، وإن أنكره حين نفى عن: «ليس مثل الله شيء» أن يكون يؤدي معنى الكناية. وإذن فهذا المعنى الكنائي لا يوقف على أن تقول: ليس مثل الله مثل. فليبحث الباحثون عن تخريج آخر يتجه معه القول بأصالة الكاف.

ومما أنكرته على هذا الأستاذ الفاضل - عليه رحمة الله - أنه في الوقت الذي يقول فيه: «أكثر أهل العلم في هذه الجملة»، يقول في الصفحة المقابلة: «... دع عنك هذا وذاك - يريد القول في بعض كلمات القرآن إنها مقحمة أو إنها زائدة - فإن الحكمة في القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها إنما هو ضرب من الجهل - مستوراً أو مكشوفاً - بدقة الميزان الذي وُضع عليه أسلوب القرآن».

و«خذ... ولا علم لنا إلا بتعلمه»... وهي نصيحة غالية ولا شك، ولكن الذي لا نفهمه ولا نقرّه أن يصف هذا العالم الفاضل أكثر أهل العلم بأنهم جاهلون بدقة الميزان الذي وُضع عليه أسلوب القرآن، وبأنهم «ظانون»، وبأنهم في قولهم بالزيادة بعدوا عن الأمانة والإنصاف»[1].

وبهذا نكون قد انتهينا من حروف الجر التي عدّوها زائدة، ولله تعالى الحمد والمنّة، ولنتحدث عن بقية الحروف إن شاء الله تعالى، ومن الله العون.

---

(١) مجلة الأزهر، العدد الأول، السنة السابعة والأربعون، محرم سنة ١٣٩٥هـ، فبراير ١٩٧٥م، ص٨١-٨٤.

المبحث السابع
حرف (الواو)

لم يكن حظ الواو بأقل من غيرها عند دعاة الزيادة، فلقد ذكروا نيفاً وعشرين آية، ولكن التكلُّف والتمحُّل ظاهران فيما ذكروه، وإن التعمُّل الإعرابي واضح كل الوضوح كما سنرى إن شاء الله.

ففي سورة البقرة ذكروا أربع آيات:

الآية الأولى:

﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [البقرة:٥٣].

فقالوا[1]: إن الواو زائدة، والتقدير عندهم: آتينا موسى الكتاب الفرقان.

ولا أدري كيف يستقيم أن يقال ذلك، والحق أن احتمال الزيادة بعيد، فالعطف قد يكون من قبيل عطف الصفات التي يُشترط فيها اختلاف المعاني؛ لأن كونه كتاباً يختلف عن كونه فرقاناً. هذا ما ذكره المفسرون.

ولا مانع عندي أن يكون من عطف الذوات، وأن يقصد بالفرقان ما أعطيه الكليم عليه السلام من المعجزات التي من شأنها أن تفرق بين الصادق والكذاب.

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦].

قالوا[2]: إن الواو زائدة، فيكون التقدير عندهم: وعسى أن تكرهوا شيئاً هو خير لكم.

---

(١) البحر المحيط، (١/ ٢٢).

(٢) البرهان، للزركشي، (٤/ ٤٤٢).

والحق أن هذه هي واو الحال، يزدان بها المعنى، ويجمل بها اللفظ.

أما من حيث اللفظ؛ فلأن الذين قالوا بزيادتها، جعلوا الجملة التي بعدها - أعني قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ - جعلوها صفة لقوله تعالى: ﴿شَيْئًا﴾ وقالوا: إن هذه الواو تدخل بين الموصوف وصفته للتأكيد، وما عرفنا الواو حرف تأكيد قط، وهو مذهب مرجوح؛ ولذلك ردّه أكثر النحاة، ولذلك عابوا على الزمخشري، هذا القول عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الحجر:٤].

وأما من حيث المعنى؛ فلأن كراهتهم للشيء في حالة كونه خيراً لهم أبلغ وأدلّ على ما يقصده القرآن من الترغيب في الجهاد[١]، أعني أن وجود واو الحال في الآية الكريمة أدل على ما يقصد القرآن الكريم، وأبلغ في الحث على الجهاد.

الآيتان الثالثة والرابعة:

وهما قوله سبحانه: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة:٢٥٩].

قالوا[٢]: إن الواو في قوله: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ زائدة، والتقدير عندهم: على قرية هي خاوية. فجعلوا قوله تعالى: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ صفة لقرية.

(١) هناك فروق بين الحال والصفة، ذكرها علماء المعاني، انظر: دلائل الإعجاز، ص١٥٠ وما بعدها.
(٢) البرهان، للزركشي، (٤/ ٤٤٢).

ونقول في هذه الواو ما قلناه في التي قبلها، فهي واو الحال، ولا داعي لأن نكرر ما قلناه.

أما الواو الثانية في الآية الكريمة، فهي قوله سبحانه: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾[1]؛ ولا أدري كيف يستقيم المعنى إن حكمنا على الواو بالزيادة، حيث يصير النظم هكذا: وانظر إلى حمارك لنجعلك آية للناس. كأنَّ جَعْلَه آية مُرتَبطٌ بنظره إلى حماره، وما نظن أحداً يرتضي مثل هذا القول؟!

وإنما هذه الواو جاءت دالة على كلام لا يتم المعنى بدونه، وتلك هي ميزة الإيجاز الذي هو من دلائل الإعجاز، فالمعنى: لتعلم قدرتنا، ولنجعلك آية للناس، انظر إلى كذا وكذا، وهذا يتناسب مع ما جاء في ختم الآية: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ويمكن أن يكون المعنى: ولنجعلك آية للناس فعلنا ذلك كله. فيكون قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ﴾ غير متعلق بما قبله، أعني: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ .

وذكروا أربع آيات كذلك في ثانية الزهراوين؛ سورة آل عمران:

الآية الخامسة:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران:٩١].

الذين حكموا على الواو بالزيادة[2] قالوا: إن التقدير هكذا: فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به.

---

(١) إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، (١/ ٦١). الجمل على الجلالين، (١/ ٢١٣).

(٢) البرهان، (٤/ ٤٤٢).

وهذا الذي قالوه وإن كان يبدو لأول وهلة مقبولاً؛ إلا أن ما جاء به النظم الكريم أتم معنى، وأكمل مبنى، ولقد قرأت لأبي حيّان كلاماً أعجبني عند تفسير هذه الآية، ننقله هنا بتمامه؛ قال - رحمه الله - :

«قرأ ابن أبي عبلة: (لَوِ افْتَدَى بِهِ) دون واو، و(لو) هنا هي بمعنى (إنْ) الشرطية، لا (لو) التي هي لِما كان سيقع لوقوع غيره؛ لأن (لو) هنا معلقة بالمستقبل، وهو: ﴿فَلَن يُقْبَلَ﴾، وتلك متعلقة بالماضي، فأما قراءة ابن أبي عبلة، فإنه جعل الافتداء شرطاً في عدم القبول، فلم يتعمم نفي وجود القبول.

وأما قراءة الجمهور بالواو، فقيل: الواو زائدة. وهو ضعيف، ويكون المعنى إذ ذاك معنى قراءة ابن أبي عبلة، وقيل: ليست بزائدة.

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: كيف موقع قوله: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾؟» قلتُ: هو كلام محمول على المعنى، كأنه قيل: فلن يُقبل من أحدهم فدية، ولو افتدى بملء الأرض ذهباً. وهذا المعنى ينبو عنه هذا التركيب ولا يحتمله، والذي يقتضيه هذا التركيب، وينبغي أن يحمل عليه: أن الله تعالى أخبر أن من مات كافراً لا يقبل منه ما يملأ الأرض من ذهب على كل حال يقصدها، ولو في حالة الافتداء به من العذاب؛ لأن حالة الافتداء هي حالة لا يَمْتَنّ فيها المفتدي على المفتدى منه، إذ هي حالة قهر من المفتدى منه للمفتدي.

وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن (لو) تأتي منبهة على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء، وما بعدها جاء تنصيصاً على الحالة التي يُظن أنها لا تندرج فيما قبلها؛ كقوله: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس، وردوا السائل ولو بظلف محرق». كأن هذه الأشياء مما كان لا ينبغي أن يؤتى بها؛ لأن كون السائل على فرس يشعر بغناه، فلا يناسب أن يعطى، وكذلك الظلف المحرَق؛ لا غنى فيه، فكان يناسب أن لا يُرَدَّ السائل به. وكذلك حالة الفداء؛ يناسب أن يُقبل منه ملء الأرض ذهباً، لكنه لا يقبل، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٖ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف:١٧]؛

لأنهم نفوا أن يصدقهم على كل حال، حتى في حالة صدقهم، وهي الحالة التي ينبغي أن يصدَّقوا فيها، فلفظ (ولو) هنا لتعميم النفي والتأكيد له، وقد ذكرنا فائدة مجيئها.

وذهب الزجاج إلى أن المعنى: لن يقبل من أحدهم إنفاقه وتقرباته في الدنيا، ولو أنفق ملء الأرض ذهباً، ولو افتدى أيضاً به في الآخرة، لم يقبل منه؛ قال: فأعلم الله أنه لا يثيبهم على أعمالهم من الخير، ولا يقبل منهم الافتداء من العذاب. قال ابن عطية: وهذا قول حسن. انتهى.

وقال الزمخشري: ويجوز أن يراد: فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً كان قد تصدَّق به ولو افتدى به أيضاً لم يقبل منه. انتهى. وهذا معنى قول الزجاج، إلا أنه لم يقيد الافتداء بالآخرة.

وحكى صاحب «ري الظمآن» وغيره عن الزجاج أنه قال: معنى الآية: لو افتدى به في الدنيا، مع إقامته على الكفر، لن يقبل منه.

والذي يظهر أن انتفاء القبول - ولو على سبيل الفدية - إنما يكون ذلك في الآخرة، وبيَّنه ما ثبت في «صحيح البخاري» من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «يحاسب الكفار يوم القيامة، فيقال له: أرأيت لو كان لك ملء الأرض ذهباً أكنت تفتدي به؟ فيقول: نعم. فيقال له: قد كنت سُئلت أيسر من ذلك». وهذا الحديث يبين أن قوله: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ هو على سبيل الفرض والتقدير، أي: ولو أن الكافر قدر على أعز الأشياء، ثم قدر على بذله؛ لعجز أن يتوسل بذلك إلى تخليص نفسه من عذاب الله، والمعنى أنهم آيسون من تخليص أنفسهم من العذاب، فهو نظير: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٤٧]، ونظير: ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى﴾ [المعارج:١١]... الآيتين، وعلى هذا يبعد ما قاله الزجاج من أن يكون المعنى أنهم لو أنفقوا في الدنيا ملء الأرض ذهباً لم يقبل ذلك؛ لأن الطاعة مع الكفر لا تكون مقبولة»[1].

---

(١) البحر المحيط، (٢/ ٥٢٠-٥٢٢).

وهذا كلام يدلُّ على فهم عميق، وفكر ثاقب، وتذوق رفيع، في فهم الكتاب الكريم، والسنّة المطهرة، يظهر هذا في تحسسه لموقع هذه الواو، وفي ردِّه على الزجاج.

ولقد أطال الحديث عن هذه الواو الشيخ عبدالرحمن تاج - رحمه الله - في «مجلة الأزهر»، فبعد أن نقل أقوال المفسرين، وأخذ يناقشهم، نجده يفنِّد كلام ابن جرير - رحمه الله - ثم يخلص إلى أقوال ثلاثة، يردها جميعاً.

الأول: القول بالزيادة.

الثاني: قول من جعل في الآية تقديماً وتأخيراً، فنظم الآية عنده هكذا: فلن يقبل من أحدهم فدية،ولو افتدى بملء الأرض ذهباً.

الثالث: إن الكلام في الآية على تقدير المثل، فقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ هو على معنى: ولو افتدى بمثله معه.

ثم يذكر القول المختار في الآية:

«هذا الوجه هو المقرر المعهود في (لو) الوصلية، حسبما أشرنا إليه في التمهيد، ومقتضاه أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ عاطفة ما بعدها على شرط مقدر، هو نقيض ذلك المذكور بعدها، وأولى منه بالحكم المصرَّح به، فيكون تقدير الآية: إن الكفار الذي ماتوا على الكفر لن يقبل من أحد منهم ملء الأرض ذهباً لو لم يجعله فدية له من العذاب، بل لو جعله فدية أيضاً.

ومعنى أنه لا يقبل منه ذلك لو لم يجعله فدية: أنه لا يقبل منه لو كان قد تصدق به، أو قدمه قربة، أو وجَّهه في أي وجه من الوجوه غير مريد به الافتداء من العذاب؛ فإذا كان لا يقبل منه ملء الأرض ذهباً لو أراد الافتداء به كما صرحت الآية، فأولى ألا يُقبل منه في غير ذلك من الوجوه».

ولا ضير أن نقتطع لك جزءاً من كلام الشيخ، فلقد أطال النفس في كتابته عن الواو الزائدة، فخصها ببضع مقالات كما فعل من قبلُ في اللام، وهو جهدٌ مشكور، وكنا نودُّ أن يكون الشيخ - رحمه الله - قد عرض لغير هذين الحرفين. يقول - رحمه الله [(1)] -:

قدمنا ما يقوله الطبري في تفسير الآية الكريمة، وبالتأمل فيه يُرى:

أولاً: إنه كلام مبهم، ملفوف بعضه على بعض، متداخل بعضه في بعض، وأنه كان ينبغي أن يكون على وجه آخر من البيان، يتجلى فيه ما يتطلبه تفسير الآية من الدقة والتحقيق.

وثانياً: أنه اشتمل على إضافة لا تدعو إليها حاجة، بل هي شيء قد يكون ضرره أكثر من نفعه، كما سيأتي بيان ذلك كله:

أما الأول؛ فإن ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ قال ما نصه:

«فلن يُقبَل ممن كان بهذه الصفة في الآخرة جزاءٌ ولا رشوةٌ على ترك عقوبته على كفره، ولا جُعْلٌ على العفو عنه، ولو كان له من الذهب قدرُ ما يملأ الأرضَ من مشرقها إلى مغربها، فَرَشاً، وجَزَى على ترك عقوبته، وفي العفو عنه على كفره، عوضاً مما الله مُحِلٌّ به من عذابه».

فتكون الآية - حسب هذا التفسير - قد جمعت الأوصاف التي يمكن أن يوصف بها المال، الذي يقدمه من مات على الكفر في سبيل العفو عنه وترك عقوبته على كفره، وحكمت بأن هذا المال لا يقبل من صاحبه، ولا يفيده شيئاً في سبيل

(1) مجلة الأزهر، عدد ربيع الأول ١٣٨٨هـ/ يونيو ١٩٦٨م، السنة الأربعون، مجلد ٤٠، ص١٦٥-١٦٩، تحت عنوان، الواو التي قيل: إنها زائدة، وليست كذلك.

الوصول إلى غايته، مهما كان كثيراً، ولو كان ملء الأرض ذهباً، سواء قدمه جزاء أم رشوة، أم جعله جعلاً للعفو عنه، وعوضاً عما الله محل به من العذاب.

وبعد هذا يجعل الطبري من قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ جملة شرطية تامة، قد حذف جوابها للعلم به، ودلالة الواو - كما يقول - عليه، وتقديره: ولو افتدى به لم يقبل منه.

وفي هذا يقول ما نصه:

«وأدخلت الواو - في قوله: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ - لمحذوف من الكلام بعده، دلّ عليه دخول الواو، كالواو في قوله: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام:٧٥]، وتأويل الكلام: وليكون من الموقنين أريناه ملكوت السماوات والأرض، فذلك كذلك في قوله: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾» اهـ.

وبالنظر فيما قاله ابن جرير عن هذه الجملة الشرطية، مع ما قدمنا له في تفسير الجملة التي قبلها، يتجه السؤال الآتي:

ما الذي أفادته الجملة الشرطية من المعنى وراء ما تضمنته الجملة التي قبلها، تلك الجملة التي أحاطت بمختلف الفروض في ذلك السبيل الذي يود فيه الكافر أن يبذل كل ما يقدر عليه من مال ليحصل على العفو عنه وترك عقوبته؟

الحق أنه - على حسب التفسير الذي سار عليه ابن جرير - تكون الجملة: ولو افتدى به لم يقبل منه في معنى الكلام المعاد، فإن معناها قد تضمنته الجملة التي قبلها.

هذا ما يتعلق بالأمر الأول من الأمرين اللذين يؤخذان على تفسير ابن جرير. أما الأمر الثاني، وهو أمر تلك الإضافة التي هي زيادة لا تدعو إليها حاجة، فهو قوله: «ولو لم يكن في الكلام واو، لكان الكلام صحيحاً، ولم يكن هناك متروك، وكان: فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به».

فإنه افتراض شيء لم ترد به الآية، ولا يتوقف عليه تفسيرها، فهو حينئذ شيء يصح الاستغناء عنه، لا بل هو شيء قد يكون ضرره أكثر من نفعه، فإن تعقيب الكلام بتلك الإضافة يشعر بالميل إلى القول بزيادة الواو التي وردت بالفعل في نص الآية، وقد يُغري بالجنوح إلى هذا القول، ما دام أن معنى الآية - كما يقول ابن جرير - كان يكون صحيحاً لو لم ترد فيها تلك الواو.

وهناك أقوال ثلاثة تدور عليها اختيارات العلماء:

الأول: أن تلك الواو زائدة، وقد أورده النسفي أحد رأيين فيها، إذ قال ما نصه: «قيل: الواو لتأكيد النفي». فإن الظاهر من أنها لتأكيد النفي أنها زيدت لذلك.

ونحن لا ندري كيف تكون الواو زائدة في كلام فصيح أو قول عربي صحيح؟! ثم كيف تكون مؤكدة للنفي؟! وما طريقة هذا التأكيد؟!

وهل عثر على ما يثبت جواز زيادة الواو في شيء من كلام العرب الموثوق بكلامهم، وبصحة نسبته إليهم، وأن ما قد يكون مأثوراً من ذلك لا يستقيم معناه إلا على أساس الزيادة؟!

لا نظن ذلك، وقد عرفنا ما استند إليه أنصار القول بجواز زيادة الواو، وبيّنا أنه سند ضعيف واهٍ، ونبَّهنا إلى الوجه الصحيح الذي ينبغي أن يحمل عليه ما استندوا إليه، ولكن على أساس أن الواو أصلية، وليست بزائدة.

ونكتفي بهذا في إبطال القول بالزيادة.

القول الثاني: إن الكلام في الآية محمول على المعنى، وإن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾؛ معناه: فلن يقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهباً. أي: فيكون في الآية تقديم وتأخير، وبتعبير آخر أصح وأصرح، يكون فيها القلب، أي: قلب الوضع الأصلي، الذي أشار إليه ذلك الوجه من التفسير.

وهنا نقول: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم ترد الآية على ذلك الوضع الأصلي؟! ولماذا اختارت أن تكون على ذلك الوجه المقلوب؟! لماذا لم تقل الآية: فلن يقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهباً. حتى تكون مستقيمة لأداء المعنى الذي يريده منها صاحب «الكشاف»؟

إننا بحثنا وبذلنا أقصى الطاقة في البحث، لعلنا نعثر على ما يمكن أن يكون وجهاً سديداً لتفسير الآية ذلك التفسير العجيب، لكننا لم نجد لذلك من أثر، ولم نعثر على سبب معقول يبيح القول بأن الآية مقلوبة الوضع، اللهم إلا شيئاً واحداً، هو أن المعنى الصحيح لهذه الآية قد خفي على صاحب ذلك التفسير، فقال فيها برأيه، لكن القول بالرأي لا يصح أن يطلق أمره في القرآن، حتى يتناول الرأي الذي ليس له مسوغ؛ أي مسوغ.

القول الثالث: إن الكلام في الآية على تقدير المثل، فقوله تعالى: ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ هو على معنى: ولو افتدى بمثله معه.

وصاحب هذا القول قد استوحى تقدير المثل هنا من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر:٤٧]، ولعله استوحاه أيضاً من قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾ [المائدة:٣٦].

لكن ورود كلمة المثل في هاتين الآيتين، ووقوعها منهما في الموقع الأصيل، لا يكفي ليكون مسوغاً لتقديرها في آية آل عمران التي معنا، حيث لا موقع لها فيها، وحيث لا يدل عليها دليل.

إنه لا يصح بحال أن يدَّعى في آية أن الكلام فيها على تقدير لفظ مطوي، من غير أن يكون هناك دليل يدل عليه ! مَن الذي يستطيع أن يدعي أن لفظ (المثل)

يلوح بين الكلمات الواردة في آية آل عمران أو أن معنى الآية متوقف عليه، أو أن الضرورة قاضية بتقديره؟!

لكن الحال على خلاف هذا في الأمثلة التي أريد التنظير بها، أو القياس عليها، فإن الدليل قائم فيها على المعنى المراد، وعلى تعيين اللفظ المطوي بالذات.

١- وذلك أن من يقول: ضربت ضرب فلان. لا يريد إلا أنه ضرب مثل ضربه؛ لأنه يستحيل أن يكون قد ضرب الضرب نفسه الذي كان من فلان هذا.

٢- وكذلك إذا قيل: أبو يوسف أبو حنيفة. فهو على تشبيه أبي يوسف صاحب أبي حنيفة به في العلم والفقه وسعة الباع في الاجتهاد، فأبو يوسف أبو حنيفة معناه أنه مثله.

٣- وأما قولهم: قضية ولا أبا حسن لها[1]. فهو قول جرى مجرى الأمثال، ويضرب للمسألة العويصة والقضية الصعبة المشكلة، التي يعز وجود من يفصل فيها فصلاً حكيماً، كما كان يفعل في القضايا علي بن أبي طالب، فهو في تقديره: ولا مثل أبي حسن لها.

ولكن قد يقال: لماذا كان الكلام في هذا المثال على تقدير لفظ مثل؟! أليس يمكن أن يكون المراد أبا حسن نفسه، ولا شك أن المعنى على ذلك بين واضح؟!

والجواب على ما قالوا: أن أبا حسن معرفة، هو كنية علي كرم الله وجهه، والمعرفة لا تصلح أن تكون اسماً لـ (لا) التي تعمل عمل (إن)، فلزم تقدير لفظ مناسب نكرة، لا يتعرف بالإضافة، وذلك هو لفظ (مثل)[2].

---

(١) يروى أن أول من قال هذا عمر بن الخطاب ﷺ، حينما عرضت له قضية مشكلة، فقد كان يرجو أن يكون حاضراً فيها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

(٢) هذا الوجه هو الذي يقتضيه التمثيل بالمثال المذكور هنا في مقام تقدير لفظ المثل. وهناك وجه آخر لا يحتاج إلى هذا التقدير، وذلك بأن يؤوَّل قول: ولا أبا حسن لها. باسم جنس يطلق على كل من يتصف بالمعنى الذي اشتهر به علي ﷺ، ويكون المعنى: «قضية ولا فيصل لها». =

٤- ومثل هذا يقال في: لا هيثم الليلة للمطي. فهو على تقدير: لا مثل هيثم.

وبهذا يتبين أن هذه الأمثلة لا يصلح التنظير بها، ولا القياس عليها، لتحقق الفارق بينها وبين الآية التي هي موضوع البحث.

الوجه المختار في الآية:

هذا الوجه هو المقرر المعهود في (لو) الوصلية، حسبما أشرنا إليه في التمهيد، ومقتضاه أن (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ عاطفة ما بعدها على شرط مقدر، هو نقيض ذلك المذكور بعدها، وأولى منه بالحكم المصرح به، فيكون تقدير الآية أن الكفار الذين ماتوا على الكفر لن يقبل من أحد منهم ملء الأرض ذهباً لو لم يجعله فدية له من العذاب، بل لو جعله فدية أيضاً.

ومعنى أنه لا يقبل منه ذلك لو لم يجعله فدية أنه لا يقبل منه لو كان قد تصدق به أو قدمه قربة أو وجَّهه في أي وجه من الوجوه غير مريد به الافتداء من العذاب، فإذا كان لا يُقبل منه ملء الأرض ذهباً لو أراد الافتداء به - كما صرحت الآية - فأولى ألا يقبل منه في غير ذلك من الوجوه.

وهذا هو معنى ما أورده الفخر الرازي أحد احتمالات ثلاثة، وقال: إنه شيء خطر بباله. أما رأي الزجاج وابن الأنباري - وهو الذي أورده كل من الزمخشري والنيسابوري أحد احتمالات في الآية، وأورده الفخر الرازي أيضاً أحد احتمالات، ولكنه غير الوجه الذي خطر بباله - فهو من حيث الصناعة الإعرابية قريب من الوجه المختار هو عينه، وذلك أن الوجه المختار - وهو الذي سار عليه العلاّمة أبو السعود كما قدمنا - مبني على أن (لو) وصلية، لا تحتاج إلى جواب خاص تصير به

= ومثل هذا يقال أيضاً في: «لا هيثم الليلة للمطي»، فهو على تأويل: «لا متقناً للحداء ولا محسناً للسوق أو الرعي»، أي أن هيثماً العلم يؤول باسم جنس على هذا النحو، حتى يصلح أن يكون اسماً لـ (لا).

جملة مستقلة، وليس بخلاف رأي الزجاج وابن الأنباري، كما يتبين ذلك بشيء من التأمل.

وتحقيقه أن الكلام على رأي الزجاج وابن الأنباري، قد عطفت فيه جملة (لو) بشرطها وجوابها المقدر؛ «ولو افتدى به أيضاً لم يقبل منه» على ما قبلها. أما على الوجه المختار، فالمعطوف هو: (لو) مع مدخولها وحده، على المقابل المقدر، فيكون قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ معطوفاً بالواو على مقدر معلوم، وهو: لو لم يفتد به. كما بيّنا.

هذا، والمعنى المراد من الآية واحد على كلا الرأيين، وهو أنه لا يقبل المال من الكافر في كلتا الحالتين.

والنتيجة أن قوله سبحانه: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ ليست الواو فيه زائدة، وليس الكلام فيه على مراعاة المعنى، تلك التي تؤدي إلى قلب الوضع الأصلي للآية، كما أنه ليس الكلام فيه على تقدير (المثل)، فإن هذه كلها تكلفات لا حاجة إليها ولا ضرورة تقتضيها، ولا موجب للخروج بأسلوب - من أجلها - عن المقرر في اللغة، والمعهود به الاستعمال. انتهى.

الآية السادسة:

وهي الآية الثانية في ثانية الزهراوين، فهي قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [آل عمران: ١٤٠].

قالوا[1]: إن الواو في قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ زائدة، والتقدير عند القائلين بالزيادة: وتلك الأيام نداولها بين الناس ليعلم الله.

---

(١) البرهان، (٤/ ٤٤٢).

ومثل هذه الواو كثيرة في كتاب الله تعالى، مثلها مثل قوله سبحانه في سورة الفتح: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِۦ وَكَفَّ أَيْدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:٢٠].

والحق أن هذه (الواو) جاءت لتشير إلى محذوف يتعلق به المعنى، أي: وليعلم الله الذين آمنوا جعلنا هذه المداولة. فاللام هنا لام كي، أي: لام التعليل، والواو: واو العطف، والمحذوف مؤخر[١].

ويمكن أن يكون الأمر على العكس من ذلك، أي: يكون المحذوف مقدماً على هذه (الواو)، ويكون المعطوف عليه علة محذوفة، أي: فعلنا ذلك لتتعظوا، وليعلم الله الذين آمنوا. وهذا اختيار الزمخشري، والأول اختيار أبي حيان.

الآية السابعة:

وهي الآية الثالثة من سورة آل عمران؛ قوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ [آل عمران:١٢٦].

التقدير عندهم: وما جعله الله إلا بشرى لتطمئن، فجعلوا[٢] الجعل للاطمئنان فحسب، أي: قصروا الجعل على الاطمئنان، أي: وما جعله الله إلا بشرى لتطمئنوا.

وسياق النظم يختلف عما قالوه، فالله يريد أن يمنَّ علينا بالإمداد بالملائكة، وبيّن له كلمتين اثنتين: البشرى والطمأنينة، وإنما كانت الأولى اسماً - البشرى - والثانية فعلاً - لتطمئن - ؛ لأن الأولى إنما هي من الله تبارك وتعالى، فهو المبشر سبحانه، وأما الثانية - أعني تطمئن - فهي للقلوب، فالقلوب فاعل؛ هذا من حيث الإعراب.

---

(١) انظر: البحر المحيط، (٣/ ٦٣).

(٢) البحر المحيط، (٣/ ٥٢).

أما من حيث البيان، فلأن البشرى أمر سارٌّ لا يتعلق بوقت معين، ولكن الطمأنينة أمر متجدد كلما أصاب القلوب وجيف وهلع، والقول بالزيادة يجرد الآية من هذا البيان كله؛ إذ يصير المعنى عليه: ما جعل الله إمدادكم بالملائكة إلا لتطمئن قلوبكم.

الآية الثامنة:

وهي الرابعة من سورة آل عمران؛ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [آل عمران:١٥٢].

التقدير عندهم: حتى إذا فشلتم تنازعتم في الأمر؛ لكن الفراء لم يرتض القول بالزيادة فحسب، بل غير النظم الكريم، وقدَّم فيه وأخَّر. والتقدير عنده: حتى إذا فشلتم... وهذه عبارته، قال - عفا الله عنه - :

«يقال: إنه مقدم ومؤخر: حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم. فهذه الواو معناها السقوط كما يقال: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ [الصافات:١٠٣-١٠٤]؛ معناه: ناديناه. وهو في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾، و﴿فَلَمَّآ أَن﴾، مقول لم يأتِ في غير هذين، قال الله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ۝٩٦﴾، ثم قال: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء:٩٦-٩٧]؛ معناه: اقترب، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣]، وفي موضع آخر: ﴿فُتِحَتۡ﴾ [الزمر:٧١]»[(١)].

فقد ذكر الفراء هنا عدة آيات عدَّ الواو فيها زائدة، وقال: إن الواو مآلها السقوط. والحق أن كلامه هو الذي يجب أن يكون مآله السقوط.

---

(١) معاني القرآن، للفراء، (١/ ٢٣٨).

ولقد كان الفراء توعد أبا عبيدة صاحب «مجاز القرآن» أن يضربه إن هو لقيه على ما له من تأويلات لكتاب الله تعالى لا تستقيم، ولا أدري أكان أبو عبيدة وحده الذي يستحق أن يُضرب على تأويلاته؟!

والواو في الآيات التي ذكرها الفراء جاءت في محلها غير قلقة ولا نابية، وليس في النظم كذلك تقديم أو تأخير، أما آية آل عمران: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾ فقد قال الزمخشري فيها:

«فإن قلتَ: أين متعلق ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾؟ قلتُ: محذوف؛ تقديره: حتى إذا فشلتم منعكم نصره»[1].

فالواو إذن عاطفة، عطفت بعض الأمراض على بعض، فالتنازع والفشل - الضعف - مرضان في حياة الأمم في حربها وسلمها، وهما لا ريب من شر ما أصيبت به هذه الأمة، فمن ضعفنا لا تهابنا الأمم، بل إنها تزدرينا، وكذلك التنازع جعلنا في مؤخرة الركب.

الآية التاسعة:

﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء:٩٧].

قالوا: إن الواو هنا زائدة، والتقدير عندهم: (حتى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ اقْتَرَبَ الوعْدُ الحَقُّ) ؛ فجعلوا (اقترب) جواباً لـ (إذا)، وهذا مردود من حيث المعنى.

والحق أن الواو هنا عاطفة، أي: حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج واقترب الوعد الحق؛ رأوا ما يذهلهم، أو لا تنفعهم معذرتهم، وتقدير جواب إذاً بما ينسجم مع السياق أمر لا لبس فيه.

---

(١) الكشاف، (١/ ٤٢٧).

والخلاصة: أن قوله سبحانه: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ ليس جواب (إذا) حتى تُعد الواو فيه زائدة.

الآية العاشرة:

﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾﴾ [الصافات:١٠٣].

قالوا: إن الواو زائدة. والتقدير: فلما أسلما تله للجبين.

وليس الأمر كذلك، فليس قوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ﴾ جواب ﴿فَلَمَّآ﴾، بل الجواب محذوف، والتقدير: فلما أسلما، وتله للجبين، وباشر إبراهيم ذبح ابنه، أجزل لهما في الثواب، أو أكرمهما بالرحمة، أو مَنَّ الله عليهما بنعمة الفداء، وحذف الجواب يكاد يكون ظاهرة أسلوبية في كتاب الله تعالى، والآيات التي جاء فيها أكثر من أن تعدّ وتحصى.

الآية الحادية عشرة:

وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣].

عدّها الفراء زائدة؛ قياساً على الآية الأخرى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧١]، وهذا أمر من الخطورة بمكان، فعلى هذا يمكن أن نعدّ كل حرف ذكر في آية ولم يذكر في أخرى زائداً، وهذا إهمال للسياق والمعنى كليهما.

فعلى سبيل المثال؛ قال تعالى: ﴿إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمۡ...﴾ [الأنفال:٤٩]، وفي آية أخرى: ﴿وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورٗا ﴿١٢﴾﴾ [الأحزاب:١٢]، أفنعد الواو في الآية الثانية زائدة؛ لأنها لم تأت في الآية الأولى، مع أنها جاءت في مكانها، يحتِّمها السياق، ولا يتم المعنى بدونها ؟!

وقال تعالى حكاية عن قوم صالح عليه السلام: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [الشعراء:١٥٣-١٥٤]، وحكاية عن قوم شعيب عليه السلام: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ

أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [الشعراء:١٨٥-١٨٦]، أنعدّ الواو في الآية الثانية زائدة؟! .. إن هذا خلف من القول !!

وقال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النحل:١٤]، وقال سبحانه: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر:١٢]، أنعدّ الواو في الآية الأولى زائدة؟! سبحانك ربنا نرتفع بكتابك عما تأوله المتأولون.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المؤمنون:٢١]، وفي آية أخرى: ﴿مِّنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [الزخرف:٧٣].

والحق أن قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ في سورة الزمر، يختلف عن قوله: ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾، حيث جاءت في سياق الكافرين بدون واو، وجاءت الواو في سياق الحديث عن المتقين...

ولو أنصف صاحبنا لرجع البصر كرتين، والفكر مرتين، فسيدرك أن هذه الواو كانت صاحبة رسالة، والله تعالى أعلم حيث يجعل رسالته.

ومعنى الآية الكريمة؛ أن أهل الجنة يجيئونها فيجدون أبوابها مفتحة، وهذا أشارت إليه آية كريمة أخرى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾﴾ [ص:٥٠]، وهو ما تؤديه هذه الواو، فهي واو الحال. أما الكافرون فيجيئون جهنم، فيجدون أبوابها مقفلة، فهم ينتظرون، ولكن ينتظرون ماذا؟ ما أشد هذا على النفس وأقساه !! ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف:٤٩][١].

---

(١) كتب الأستاذ طه الزيني في «مجلة الأزهر» حول زيادة الواو في هذه الآية الكريمة وغيرها، وبيّن أن القول بالزيادة هو قول الكوفيين، وأن البصريين أبوا القول بالزيادة، ورفضوه، ولكن الأستاذ الزيني - وهو حاصل على شهادة الأستاذية في النحو كما يقول عن نفسه - يقارن بين الكوفيين والبصريين، ويصل بنا إلى هذه النتيجة:

«الكوفيون متحررون، أما البصريون فرجعيون جامدون»! =

وجواب (إذا) في الآية محذوف، وتقديره: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها كان لهم من إكرام الله ما لا يمكن حصره، أو ما يشابهه. وحذف جواب (إذا) مستفيض في كلامهم.

وقد تتساءل لِـمَ حذف الجواب هنا، وذُكر في الآية السابقة: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ ؟! والذي يبدو لنا - والله أعلم - أن هذه من دقائق الإعجاز، فجواب (إذا) في هذه الآية التي تتحدث عن الكافرين ﴿فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، أي: أبواب جهنم، وفي هذا الجواب من الشدة والغيظ ما فيه.

أما جواب (إذا) في الآية التي تتحدث عن المؤمنين، فلم يكن فتح أبواب الجنان؛ لأنهم يجيئونها فيجدونها مفتحة لهم الأبواب، وإنما الجواب قد حُذِف ليدلّ على ما هو أعظم من هذا من طمأنينة نفوسهم برضوان الله... ﴿وَرِضۡوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ﴾ [التوبة:٧٢].

ويبدو لي وجه آخر، وهو أن جواب إذا في الآية الأولى محذوف كذلك، والمعنى: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها، وجدوا من الهول والحسرة والندامة والأسى ما يعجز عنه الوصف، وقال لهم خزنتها كذا وكذا.. وتكون جملة فتحت أبوابها ليست جواباً، وإنما هي مستأنفة. فإن قبلت هذا القول، فخذ به، ولكل وجهة هو موليها.

= وكأن الأستاذ تأثر بلوثة العصر وتقسيم الناس إلى جامد ومتحرر، فالبصريون الذين رفضوا القول بالزيادة رجعيون!

وكنا نظن أن الأستاذ سيأتي بجديد، ولكنه بعد أن طوَّف بنا كثيراً قال: إن هذه الواو الزائدة للتأكيد، وسامحه الله، فكيف تكون زائدة ومؤكدة؟! هذا أولاً.

وأما ثانياً: فمن قال من علماء البيان أو النحو أن من أدوات التأكيد المعروفة الواو؟! ما نعرف من الأئمة من جعل الواو أداة للتوكيد.

الآية الثانية عشرة:

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الأنعام:٧٥].

وقد جعلوا[1] الواو زائدة فيقوله: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾، والتقدير: كذلك نري ليكون. ولو كان ما قالوه حقاً ما كان لهذه الواو في الآية الكريمة معنى ولا ضرورة.

والمنعم في الآيات القرآنية، يجد أن هذه اللام جاءت في آيات كثيرة غير مقترنة بالواو، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف:١٢-١٣]، وقال تعالى: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [الجاثية:١٢]، والآية التي معنا: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾، فلو كان ما قالوه مقبولاً، لجاء أسلوب هذه الآية الكريمة كالآيات السابقة، أي: ليكون من الموقنين. أما أن تجيء الواو هنا، فلا بد أن يحمل مجيئها معنى جديداً، فإن قيل: فما المعنى الذي تدل عليه الواو؟! قلت: هناك مسلكان صحيحان يمكن أن نسلكهما في فهم هذا الحرف.

أما أولاً: فمعنى الآية، ومثلما أرينا إبراهيم ضلال قومه، وخروجهم عن الحق، نريه ملكوت السماوات والأرض؛ إكراماً له، ثم قال تعالى: وليكون من الموقنين أريناه ما أريناه، فكأن الكلام انتهى عند قوله: ﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾.

وأما المسلك الثاني: فقوله تعالى: ﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ معطوف على محذوف يدل عليه السياق، أي: ليستدل على وحدانيتنا، وليكون من الموقنين. ونحن نعلم أن اليقين أعلى مراتب العلم.

---

(١) البرهان، (٤/ ٤٤٢). البحر المحيط، (٤/ ١٦٥).

فالفرق بين المسلكين - كما رأينا - أن الأول يقدِّر المحذوف فعل الرؤية، والثاني يجعل المحذوف فعلاً يناسب لام التعليل، فإنه وإن كان كلاهما صحيحاً من حيث المعنى، لكن النفس إلى الأول أميل، لما فيه من زيادة إنعام، فما أبعد الزيادة عن واو سورة الأنعام !!

الآية الثالثة عشرة:

وشبيه بهذه الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف:٢١]، فقد عدُّوا الواو في قوله: (ولنعلمه) زائدة، ويقال فيها ما يقال في سابقتها[1].

الآية الرابعة عشرة:

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾﴾ [يوسف:١٥].

يرى الكوفيون أن الواو زائدة[2]، والتقدير: فلما ذهبوا به، وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب؛ أوحينا إليه. فالواو في (وأوحينا) هي الزائدة عندهم، ولا شك أن في هذا القول خروجاً عن الصواب، وجرأة على كتاب الله، وابتعاداً بالآية الكريمة وبالنظم المحكم عن المعنى المراد.

فمعنى الآية الكريمة؛ أنهم لما ذهبوا به، وقد أجمعوا على جعله في غيابة الجب، وقد أوحى الله له ذلك، وألهمه إياه؛ كان كذا وكذا.

والجواب يحذف كثيراً في مثل هذا التركيب؛ لتذهب النفس فيه كل مذهب، وليقدره كل واحد بما يريد مما لا يخرج عن السياق، فيمكن أن تقدره: فلما ذهبوا به، وكان كذا وكذا، عرَّفناه. وهذا ما قدره أبو حيان، ولكنه قال: أو ما يشبهه. فلم يلزم

---

(١) الجمل على الجلالين، (٢/ ٤٤٣).

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، (٢/ ٢٨).

القارئ بهذا الجواب، فيمكن أن تقدره: ذهب روعه، أو سكنت نفسه واطمأنت، أو أنس وذهبت وحشته.

إن حذف الجواب في مثل هذه المواضع لم يأت عبثاً، وإنما هو أمر يقصده القرآن قصداً، وسيمر معنا ما يشبه هذه الآية الكريمة.

الآية الخامسة عشرة:

ومما عدوه زائداً[1] قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ [هود:٧٤].

ما نظن الكلام بحاجة إلى أن يردَّ عليه؛ لأنه ليس المقصود أنه لما ذهب عن إبراهيم الروع جاءته البشرى، إنما الذي يقتضيه النظم الكريم لما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى؛ أثلج صدره، واطمأنت نفسه، وأخذ يجادلنا في قوم لوط. فما أبعد الواو في قوله: ﴿ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ عن الزيادة !

بيان ذلك أن إبراهيم عليه السلام حينما جاءه الملائكة، نكرهم، وأوجس منهم خيفة، ولكنهم آنسوه، وبيّنوا أنهم إنما جاؤوا لإهلاك قوم لوط، وبشروه بغلام، فحصل لإبراهيم عليه السلام مسرتان اثنتان:

الأولى: ذهاب الروع حينما عرفهم ملائكة.

الثانية: البشرى بغلام؛ وهو شيخ، وامرأته عجوز.

هما أمران - إذن - والقول بزيادة الواو لا ينسجم مع هذا التفسير؛ لأنه يجعل أحدهما - وهو مجيء البشرى - مرتباً على ذهاب الروع، وليس هذا ما يقصده القرآن، والله أعلم.

---

(١) الأشباه والنظائر، للسيوطي، (٤/ ١٣).

الآية السادسة عشرة:

ومثل هذا ما جاء في السورة نفسها: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود:٦٦].

التقدير عندهم: نجينا صالحاً برحمة منا من خزي يومئذ.

وقولهم[١] بالزيادة هنا كذلك تكلُّف وتمحل؛ لأنه ليس المقصود نجينا صالحاً من خزي يومئذ، وإنما أنجيناهم برحمة منا، ونجيناهم من خزي يومئذ. هما كرامتان إذن لصالح عليه السلام ومن معه:

الأولى: إكرامهم برحمة من الله.

والثانية: نجاتهم من الخزي في ذلك اليوم.

وهذا أعظم في الإنعام من أن يقال: نجّيناه من الخزي؛ لأنها حينذاك تكون نعمة واحدة، أما نظم الآية الكريمة فيبين أنها نعمتان اثنتان، إحداهما معنوية، وهي الإكرام بالرحمة، والثانية مادية، وهي التنجية من العذاب.

الآية السابعة عشرة:

ومما عدُّوا الواو فيه زائدة[٢] قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الحج:٢٥].

والتقدير عندهم: إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله. وهذا غير مألوف في كتاب الله، أي: الإخبار عن الكافرين بالصد عن سبيل الله، وإنما المألوف من كتاب الله أن يذكر الذين جمعوا بين هذين الوصفين؛ الكفر والصد.

---

(١) الجمل على الجلالين، (٢/ ٤٠٢).

(٢) الأشباه والنظائر، للسيوطي، (٤/ ١٣).

وهذا التركيب كثير في كتاب الله تعالى، فالواو عاطفة، فلم يُرد القرآن أن يخبر عن الذين كفروا بأنهم يصدون عن سبيل الله، وإنما يريد أن يبين لنا أمر أولئك الذين جمعوا بين الكفر والصدّ.

والذين ذهبوا إلى الزيادة أرادوا أن يجعلوا جملة (يصدُّون) خبراً، وهذا غير لائق في فن القول أن يُعطف الخبر على مبتدئه، فكيف بكتاب الله تعالى بديع الصنعة عجيب النظم؟!

وهو فاسد من حيث المعنى كذلك، وجعل الجملة حالية كما ذهب إليه بعضهم مردود؛ لا من حيث المعنى فحسب، بل من حيث الصنعة كذلك[1].

والحق أن الواو هنا عاطفة، ولا مانع من عطف المضارع على الماضي، بل يظهر لي فيه نكتة بيانية رائعة بديعة، فمع أنهم يجمعون بين الكفر والصدّ، إلا أن الكفر عقدية راسخة لهم، والصدّ أمر متجدد مستمر، ولذلك عبر عنه بالمضارع.

ولعل ما يشبهه من حيث النظم قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد:٢٨]، حيث عبر عن الإيمان بصيغة الماضي، والاطمئنان بصيغة المضارع، كأنه قال: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله نذيقهم، أو لهم كذا كذا، وحذف خبر (إن) - كما نبه الشيخ عبدالقاهر - معروف لا ينكر، والحذف بلاغة، والزيادة حشو.

الآية الثامنة عشرة:

ومما عدُّوا الواو فيه زائدة قوله سبحانه: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفۡظًا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾﴾ [الصافات:٦-٧].

ذهب بعضهم إلى أن الواو زائدة[2]، وقالوا: التقدير: زيَّنَّا السماء حفظاً.

---

(١) راجع كتاب: البلاغة- أفنانها وفنونها - علم المعاني.

(٢) البحر المحيط، و: الجمل على الجلالين، و: البرهان، (٤/ ٤٤٢).

ويعلم الله أن هذا تمحُّل يأباه النظم، ويردُّه المعنى، وهذا يدل على ما قلته - من قبل - من أن بعض النحاة جعل الإعراب هو الأصل، وجعل المعنى تابعاً له، مع أن الإعراب فرع المعنى؛ بيان ذلك:

قالوا: إن في قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا﴾ عدّة أعاريب، فيمكن أن تكون مفعولاً مطلقاً، أي: وحفظناها حفظاً، ويمكن أن يكون قوله: ﴿ وَحِفْظًا﴾ متعلق بكلام محذوف، وعلى هذين الإعرابين لا تكون الواو زائدة.

والوجه الثالث من وجوه الإعراب في الآية الكريمة أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا﴾ مفعولاً لأجله، أي: زينا السماء بالكواكب حفظاً من الشياطين، وعلى هذا الإعراب تكون الواو زائدة.

وهنا يجب أن نتساءل: تُرى هل يجوز أن نحمل الآية على هذا القول؟!

إن من له أدنى مسحة في فهم الآيات وتذوقها يرفض ذلك القول رفضاً باتّاً؛ لا من أجل زيادة الواو فحسب، وإنما من أجل المعنى، إذ المعنى فاسدٌ على هذا التأويل؛ لأن مؤداه: زيّنّا السماء بالكواكب من أجل الحفظ من الشياطين، فوجود الكواكب في السماء الدنيا، إنما كان من أجل أن تحفظ من الشياطين ! وهذا ليس بصحيح، بل إن الكواكب نعمة للناس، وقد منعت الشياطين من استراق السمع إكراماً لنبينا ﷺ، فما فائدة الكواكب إذن ؟!

الحق أن هذا القول لا يستقيم، ونعجب من الذين ذكروه دون أن يردوه، وأن يلحظوا هذا الملحظ.

الآية التاسعة عشرة:

ومن الواوات التي ادعوا زيادتها قوله سبحانه: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص:٤٤]. والتقدير عندهم: فاضرب به لا تحنث.

والحق أنني لم أرَ أحداً من المفسرين أشار إلى هذه الواو على أنها زائدة؛ لكن نقل صاحب «البرهان» عن ابن فارس في كتابه «فقه اللغة»:

قال الزركشي: «فقيل: الواو زائدة. ويحتمل أن يكون مجزوماً جواب الأمر بتقدير: اضرب به لا تحنث، ويحتمل أن يكون نهياً. قال ابن فارس: والأول أجود»[1].

وهذه عبارة ابن فارس؛ قال:

«وتكون الواو مقحمة، كقوله جل ثناؤه: ﴿فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾؛ أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تحنث، جزماً على جواب الأمر، وقد تكون نهياً، والأول أجود»[2].

ابن فارس إذن يرجح الأول - وهو إقحام الواو، وزيادتها - ويسكت صاحب «البرهان»، ولم يبدِ رأياً، ولو أنهما اكتفيا بالزيادة دون الترجيح لهان الأمر.

ويظهر أن المفسرين - حتى الذين ينقلون القول بالزيادة، ولا يرون به باساً، كذلك أصحاب كتب إعراب القرآن - لم يعرض أحد منهم - فيما اطلعت عليه - لزيادة هذا الحرف. وسواء أكان عدم ذكرهم له لعدم اطلاعهم على ما كتبه ابن فارس، أم لأن هذا القول مرجوح - وهذا ما أرجحه - أقول: سواء أكان هذا أم ذاك، فإن القول بالزيادة نوع من التحكم والتمحل، وإليكم بيان ذلك.

الآية في سياق الحديث عن أيوب عليه السلام؛ قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾ وَوَهَبْنَا

---

(١) البرهان، (٤/ ٤٤١).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ص١٢٠.

لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص:٤١-٤٤].

الآية الكريمة - كما نرى - تتحدث عن إنعام الله على أيوب ورحمته به، فبعد أن أكرمه بالشفاء، ورحمه؛ فردّ عليه أهله وماله، كانت رحمته بعد ذلك فيما يُصلح له دينه، فقال: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾، وهذا الأسلوب كثير في كتاب الله، أي: وقلنا له: خذ بيدك ضِغْثاً، فاضرب به، وقلنا له: لا تحنث. فهما أمران اثنان، تتجلى النعمة في كل منهما، قلنا له: خذ، وقلنا له: لا تحنث.

والذين عدُّوا الواو زائدة، جعلوهما أمراً واحداً، أي: فقلنا له خذ بيدك ضغثاً فاضرب به لا تحنث.

وأظنك معي بأنه كلام ممجوج، وقول محجوج، ونظم القرآن يترفع عن مثل هذا الأسلوب. إن أخذ الضغث منّة من منن الله، وإن عدم الحنث منّة أخرى كذلك.

خلاصة القول؛ أن الواو ليست زائدة، ولا مقحمة، وإنما جاءت تعطف منّة على منة، وفضلاً على فضل ولله المنّة والفضل.

الآية العشرون:

بقيت الواو في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾﴾ [الانشقاق:١-٢].

فالذين عدُّوا الواو زائدة[1]، جعلوا جملة (أذنت) جواب الشرط، والتقدير عندهم: إذا السماء انشقت أذنت.

---

(١) المقتضب، (٢/ ٨٠).

وهو قول مردود، فليس المعنى المراد: إذ السماء انشقت أذنت. وإنما - والله أعلم بأسرار كتابه - إذا السماء انشقت، وأذنت لربها وحقت، كان ما تقشعر له الجلود، وترتعد له الفرائص.

وبعضهم جعل الواو زائدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝﴾ [الانشقاق:٣]، والتقدير عندهم: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت إذا الأرض مدت.

وهو غير مقبول؛ لأنه لا فائدة من قولنا: وقت انشقاق السماء وقت امتداد الأرض، والخبر لا بد أن يكون مفيداً. واستبعده أبو البقاء لوجهين:

أحدهما: أن الخبر محطُّ الفائدة، ولا فائدة من إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت المدّ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة.

الثاني: بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال[1].

ونحن نستبعده زيادة على ما ذكره أبو البقاء؛ لأنه في كتاب الله لا يتسق مع المعنى، ولا مع النظم.

---

(١) البرهان، للزركشي، (٤/ ٤٤٢).

المبحث الثامن
حرف (الفاء)

ومما ادعوا فيه زيادة الفاء في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر:٣][1]، وقوله: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧﴾ [ص:٥٧][2]، وقوله جل ذكره: ﴿فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ۝٢﴾ [الماعون:٣][3].

وتمحّلوا لزيادتها؛ إذ رتبوا على عدم الزيادة ما يُخل بقواعدهم التي قعّدوها، فقالوا: لو لم يحكم بزيادتها لأدّى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها، وهي عاطفة[4] !

تلك النتيجة الحتمية لتحكيم الآراء المذهبية في تفسير الآيات الكريمة؛ سواء أكانت هذه المذهبية عقدية، أم فقهية، أم نحوية.

ومن الكلمات التي عدّوها زائدة في آي القرآن الكريم (الفاء).

الآية الأولى:

قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٨٨﴾ [آل عمران:١٨٨].

قالوا: إن الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ۖ﴾ زائدة، وقال بعضهم للتأكيد، والفاء لا تأتي مؤكدة، ولعل القائل يقصد الجملة كلها، أي: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ جاءت مؤكدة للجملة الأولى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾.

---

(١) أمالي الشجري، (٣/ ٣٢٦). المفصل، لابن يعيش، (٨/ ٩٥).
(٢) البرهان، (٤/ ٣٠٠). البيان في غريب القرآن، للأنباري، (٢/ ٣١٧). البحر المحيط، (٧/ ٤٠٥).
(٣) البرهان، (٤/ ٣٠١). إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، (٢/ ٤٠١).
(٤) بيان ذلك أن كلمة (ربك) مفعول به لفعل الأمر (كبِّر)، والفعل بالطبع مقدم عل المفعول، فالنظم عندهم هكذا: وفكبر ربك. فدخلت الواو على الفاء؛ من أجل ذلك حكموا بالزيادة.

وقد حوّم صاحب المنار - رحمه الله تعالى - حوّم ولم يقع كما يقولون، وكل الذي ذكره أن الإمام محمد عبده - رحمه الله - لم يرضَ القول بالزيادة في كتاب الله تعالى[1] ولم يزد على ذلك، وأرجو أخي القارئ أن تحتمل بعض ما احتملت، وأنا أتدبر الآية الكريمة.

وبادئ بدء أبين لك: أن هذا الفعل - فعل الحسبان - ورد في هذه السورة الكريمة، سورة آل عمران، أكثر من مرة:

١- قال تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾ [آل عمران:١٦٩].

٢- ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾ ﴾ [آل عمران:١٧٨].

٣- ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾ ﴾ [آل عمران:١٨٠].

٤- الآية التي نقف أمامها لنتدبرها ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ ﴾ [آل عمران:١٨٨].

هذه آيات كريمات أربع جاءت بعنوان الحسبان، ولنتدبر هذه الآيات - أخي القارئ - لتدرك أن الآية الأخيرة، تختلف عن الآيات السابقة من حيث النظم، فالآيات الثلاث الكريمات التي جاءت قبل هذه الآية الكريمة؛ ذكر فيها الحسبان

---

(١) تفسير المنار، (٤/ ٢٩٥).

مرة واحدة، أولها عن الذين أكرمهم الله بالشهادة، لا تحسبنهم أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون.

والثانية: تقريع للكافرين الذين يعيشون في بحبوحة ظانّين أن ما أعطاهم الله في الدنيا خير لأنفسهم، وليس الأمر كذلك، إنما يملي لهم ليزدادوا إثماً، وهذا قريب من قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾﴾ [الفجر:١٥-١٧].

والآية الثالثة جاءت في وعيد الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله، ظانين أن ذلك خير لهم، بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة.

لكن الآية الكريمة التي معنا وقد أطال كثير من المفسرين[١] في الحديث عن القراءات وأوجه الإعراب في الآية الكريمة - فقد جاءت تبين صنفاً من الناس، غرّتهم أنفسهم وسوّلت لهم، ووسوس لهم شيطانهم أن هذا الثناء، وهو كونهم يفرحون بما أتوا، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا؛ أن ذلك سيجلب لهم الخير في دنياهم، ثم يذكر هذا الفعل في الآية الكريمة مرة ثانية ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ﴾ وإلى هنا - أخي القارئ - أرجو أن يلوح لك فهم الآية الكريمة، وأن تظهر لك المنارات التي تعينك على الفهم، والله أعلم بما ينزِّل.

والذي يبدو لي في فهم الآية الكريمة ما يلي، والله هو الوليّ، وهو من وراء القصد:

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ ﴾، الخطاب لكل من كان منه الحسبان، والفاعل في تحسبن (أنت)، وقوله سبحانه: ﴿ ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر: روح المعاني، (٤/ ١٥٠). الجمل على الجلالين، (١/ ٣٤٥). الدر المصون، (٤/ ٥٢٦). المنار (٤/ ٢٩٥).

﴿يَفْرَحُونَ﴾ مفعول أول، أما المفعول الثاني لتذهب فيه النفس كل مذهب، فيمكن أن تقدره: «لا تحسبنّ هؤلاء ينفعهم في دنياهم، أو لا تحسبنهم يحصلون على خير من فرحهم وحبهم حمد الناس لهم، أو قدّر ما يتلاءم مع هذا المعنى، وخلاصته أن هؤلاء الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا لن يجديهم خير في دنياهم». وإلى هنا يكون هذا القسم من الآية الكريمة قد أدى هذه الرسالة العظيمة لهؤلاء، بأن فرحهم وحبّهم الحمد لن يجديهم في دنياهم شيئاً.

ولكن أهذا هو الجزاء؟ لا، إن هناك جزاءً أكثر إيلاماً من خيبتهم في الدنيا، ذلكم هو العذاب في الآخرة ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ وعلى هذا، فإن هذه الفاء أبعد ما تكون من الزيادة، ويظهر لي أنها يمكن أن تكون الفاء الفصيحة التي تدل على شيء محذوف كما يقولون، أي إذا كان فرحهم وحبهم الحمد لا يجديهم في هذه الدنيا فإن هنا جزاء أكثر صعوبة، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب.

ويمكن أن توجه الفاء لتكون عاطفة عقوبتهم في الآخرة على خيبتهم في الدنيا، هذا الذي أفهمه من هذه الفاء، التي كادوا يجمعون على أنها زائدة، فإن راق لك هذا الفهم أخي القارئ، فلا أريد منك إلا أن تدعو لي دعوة طيبة، وأن يفتح الله لنا أبواب الفهم الصحيح، بلا تكلف أو تعنت أو تصنع في هذا الكتاب الكريم.

الآية الثانية:

وأما الفاء في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ ﴾ [ص:٥٧]، فما أبعدها من أن تحوم حولها شائبة زيادة، وهي - بعد - أجمل ما تكون موضعاً، وأليق ما تكون موقعاً، وأخوف ما تكون مسمعاً، فهي تعقيبية، تفسيرية؛ كما يقول الشهاب - رحمه الله - كأنما يذوقونه إذاقة بعد إذاقة، فما أجملها انسجاماً ولياقة.

وقد نفى الدكتور أحمد أحمد بدوي كون الفاء زائدة، فقال:

«وليست الفاء في قوله سبحانه: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ ﴾ بزائدة، بل هي آية ضُمنت ثلاث جمل قصيرة، يوحي قصرها الخاطف بالرهبة في النفس،

والخوف، فالجملة الأولى مبتدؤها مذكور حذف خبره، فكأنه قال: هذا حق ثابت لا مراء فهين وكأنه إلى ما تقدم من قوله: ﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٥٦﴾﴾ [ص:٥٥-٥٦]، ثم فرع على ذلك العذاب الذي أُعد لهم، قائلاً: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾؛ ذاكراً ضميراً يبعث في النفس ترقب تفسيره، ففسره بأن ما سيذوقونه حميم يحرق بحرّه، وغسّاق يقتل ببرده، ولم يذكر المبتدأ هنا إسراعاً إلى ذكر العذاب المعد لهم.

وخرَّجه ابن هشام على أن خبر ﴿هَٰذَا﴾ هو ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾، لا الجملة الطلبية. وعليه فتأويل الآية: هذا حميم وغساق، فليذوقوه. وإنما أسرع بالجملة الطلبية تهديداً لهم، وتشفياً منهم»[1].

الآية الثالثة:

﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾ [المدثر:٣].

وأنقل هنا ما ذكره أستاذنا الدكتور محمد عبدالله دراز؛ قال:

«وفي دخول الفاء ها هنا سر من البلاغة جليل؛ لأن تقدم المفعول وإن دلّ على التخصيص، لكن الكلام بدون الفاء جملة واحدة، وأما معها فهما جملتان: الأولى: ربك عظم. الثانية: إن كنت معظما شيئاً فربك عظم. وهذه الثانية أشد حثاً وتحريضاً من الأولى.

ويصح أن يكون الكلام مع الفاء جملة واحدة أيضاً، لكن مزيتها من جهة دلالة الفاء على أن هذا التكبير مأمور به على كل فرض وتقدير، كأنه قيل: مهما يكن من شيء فربك عظم، أي: سواء أعصوك أم أطاعوك، وسواء أهادنوك أم ناصبوك العداء، فلا تعظم إلا إياه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام:٩١]»[2].

---

(١) من بلاغة القرآن، الدكتور أحمد بدوي، ص٩٩-١٠٠.

(٢) المختار من كنوز السنة، شرح أربعين حديثاً، الدكتور محمد عبدالله دراز، ص٤٣.

ولا أرى بأساً من أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ﴾ منصوب بفعل محذوف، أي: ووحِّد ربّك، أو أطع ربك فكبره. ويكون في ذلك إرغام للمشركين الذين كانوا يعظمون أصنامهم.

ويعين على هذا أن هذه الآيات هي أول ما نزل في وجوب الدعوة إلى الله، فهي أول آيات في مرحلة الرسالة، حيث نزلت بعد الآيات الأولى من سورة اقرأ، والله أعلم، وله الحمد والمنّة.

الآية الرابعة:

وبقيت الفاء في قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾﴾ ، وأمرها أظهر من أن يخفى، فهي واقعة في جواب شرط يُفهم من السياق، ويدل عليه السياق، كأنه يقول: إن لم تعرف الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم، وهذا ما قاله المفسرون.

ولا مانع عندي من أن تكون تفسيرية كذلك؛ لقوله: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾﴾ [الماعون:١]، فسره بأنه ذلك الذي يدعُّ اليتيم. والله أعلم بأسرار كتابه.

المبحث التاسع
الحرف (أم)

ومن الحروف التي ادّعوا زيادتها (أم) في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾ [الزخرف:٥٢].

ذهب إلى هذا أبو زيد؛ قال المبرد:

«قاله أبو زيد وحده، فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة، ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير. وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون؛ لا يعرفون (أم) زائدة»[١].

والمتأمل في الآية الكريمة لا يتصور معنى للزيادة أبداً، إذ إن الآية تحدثنا عن تعالي فرعون، وفخره، وقد نادى في قومه: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [الزخرف:٥١-٥٢]، وهي التي يسميها النحاة (أم) المنقطعة، وهي بمعنى (بل)، أي: بل أنا خير. فهو إضراب عن أمر، وهو ما له من ملك ومن أنهار تجري من تحته، إلى أمر آخر، وهو كونه خيراً من موسى عليه السلام.

وجوّز الزمخشري أن تكون متصلة؛ كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ويكون المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون أنني أنا خير منه. وذلك كما يقول أحد الناس لآخر: أفلا تسمع أم تسمع حينما قلت لك كذا وكذا؟

---

(١) المقتضب، (٣/ ٢٩٦).

المبحث العاشر
الحرف (لا)

ولقد كان للحرف (لا) عند عشاق الزيادة نصيب الأسد !! لا يا قومنا، فليست (لا) في كتاب الله حرية بالزيادة، إنها (لا)، تدعوكم لكي لا تقولوا بزيادتها. وما أكثر الآيات التي ذكروا زيادة (لا) فيها؛ لأن (لا) كثيرة الورود في القرآن الكريم، وكأنهم رأوا كثرتها، فأرادوا أن يكون نصيبها من الزيادة أكثر من غيرها؛ لذلك كان حريّاً أن نصنفها بحيث يكون لكل صنف ضوابطه، وقد تقدم لنا تصنيف الشيخ عبدالرحمن تاج - رحمه الله - حيث قسمها إلى أقسام خمسة:

أولاً: أن تكون مع القسم: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء:٦٥].

ثانياً: ما وقعت مع (أن) المصدرية بعد فعل (منع): ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢].

ثالثاً: ما دخلت فيه (لا) على فعل (أقسم): ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة:١].

رابعاً: ما وقعت فيه (لا) بعد (أن) المصدرية، المسبوقة بلام التعليل، ثم وقع نفي بعدها في الجملة نفسها: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد:٢٩].

خامساً: ما ذكرت فيه أداة النفي مرتين، وجاءت ثانيتهما مع ثاني الأمرين في مقام نفي التسوية بينهما.

وهذا التقسيم يبدو لأول وهلة فيه استقصاء وجمع؛ إلا أنه غير جامع لكل ما وسموه بالزيادة، فهناك مثل قوله سبحانه: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥ ﴾ [الأنبياء:٩٥]، وقوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام:١٥١]. فلقد قال الكثيرون هنا بزيادة (لا)، مع أنها لا تدخل تحت واحد من الأقسام التي ذكرها الشيخ - رحمه الله وجزاه خيراً.

وسنحاول أن نستقرئ ما قالوا فيه بالزيادة.

الآية الأولى:

وهي قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [آل عمران:٨٠]. والآية جاءت بعد قوله سبحانه: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ...﴾ .

فالذين يدّعون الزيادة قالوا: إن تقدير الآية: ما كان لبشر آتاه الله الحكم والنبوة أن يقول للناس: كونوا عباداً لي من دون الله وأن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

والسياق لا يدل على هذا المعنى - والله أعلم بمراده - : ما كان لبشر أتاه الله الحكمة أن يفعل كذا وكذا، ولكن يقول لهم كونوا ربّانيين، ولا يأمرهم أن يتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

فكلمة (لا) كما نراها جاءت حيث ينبغي أن تكون، ولا يتصور القول بزيادتها.

الآية الثانية:

وهي قوله تعالى: ﴿ ۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَـٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَـٰبَكُمْ ۗ ﴾ [آل عمران:١٥٣].

قالوا: إن (لا) في قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَـٰبَكُمْ ۗ﴾؛ زائد، والنظم عندهم هكذا: لكي تحزنوا على ما فاتكم وما أصابكم.

والمعنى على هذا التقدير أنه حدث للمسلمين ما حدث في أُحد، وفُعل بهم ما فُعل؛ من أجل أن يحزنوا على ما فاتهم من الغنائم، وما أصابهم من الجراح والقرح، فهي دعوة من الله تبارك وتعالى وإرشاد؛ لكي يظل الحزن مخيماً عليهم.

وهذا تأويل مردود لا ريب، ونستشهد لرده:

١- بآيات من كتاب الله تعالى: مثل قوله سبحانه: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد:٢٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾ [آل عمران:١٣٩-١٤١].

٢- إن حزن المسلمين على ما فاتهم وما أصابهم من شأنه أن يؤثر في نفوسهم تأثيراً سلبياً، فيُقعِدَهُم عن الجهادِ، ويُثبِّطَهُم عن مواصلةِ السير، وذلك أمرٌ لا يرضاهُ الله ورسولُه، ولا يليق بهم.

٣- إن حزنهم على ما فاتهم وأصابهم يتعارض مع الإيمان بالقدر، والإيمان بالقدر؛ خيره وشرّه، من أركان الإيمان.

٤- إن هذا التركيب في كتاب الله تبارك وتعالى: ﴿لِكَيْ لَا﴾؛ لم تأتِ (لا) فيه زائدة ألبتة، بل كانت عمدة لا يتم المعنى بدونها، نقرأ هذا في قوله سبحانه: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ﴾ [الأحزاب:٣٧]، فلا يجوز مطلقاً أن يقال: إن (لا) زائدة، والمعنى: لكي يكون على المؤمنين حرج. وقوله سبحانه: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ﴾ [الحشر:٧]، فلا يصح المعنى لو حذفت (لا)، وقيل: لكي يكون دولة.

وعلى هذا؛ فـ (لا) في قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ۗ﴾ [آل عمران:١٥٣]؛ لا يصح القول بزيادتها، إذ لا يتم المعنى بدونها، ومعنى الآية كما قال أبو السعود:

«أي: لتتمرنوا على الصبر في الشدائد، فلا تحزَنوا على نفعٍ فات أو ضرٍّ آتٍ»[1].

---

(١) تفسير أبي السعود، (١/ ٢٨٣).

هذا هو المعنى الذي يليق بالنظم الكريم؛ ذلك أن غزوة أُحد ليست هي آخر مرحلة من مراحل الجهاد في حياة المسلمين فالجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، والحرب سجال، فالآية تقرير علوي للمسلمين، وحثٌّ لهم على أن يصبروا إذا أصيبوا في بعض معاركهم مع عدو الله وعدوهم؛ لأنهم ظفروا بإحدى الحسنيين... هي دعوة لهم لكي يتغلبوا على جراحاتهم وأحزانهم.

وهكذا نجد أن هذه الكلمة - وهي كلمة (لا) - تعد المسلمين على مدى عصورهم بطاقات وقدرات، وهم يرتفعون فوق مظاهر الحزن؛ ليبددوا أسباب الوهن، وجلّ الله، وعظمت كل كلمة من كلمات كتابه.

الآية الثالثة:

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنعام:١٠٩].

قالوا: إن (لا) زائدة، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون.

والآية خطاب للمؤمنين، وقد كانوا يحبون أن يُعطى الكافرون ما طلبوه من آيات ليكونوا من المؤمنين.

وقد كتب الشيخ تاج؛ شيخ الأزهر الأسبق - رحمه الله - في «مجلة الأزهر» يناقش القائلين بزيادة (لا) في هذه الآية، وبعد أن ذكر سبب نزول الآية الكريمة، وأقوال العلماء في زيادة (لا)، وأصالتها، وأسهب في هذا - رحمه الله - ثم قال:

«هذا، وإنه يمكن أن يقال في مثل هذا المقام: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون. على معنى أنكم تتمنون وتطلبون أن تحقق لهم بعض الآيات المقترحة؛ ليؤمنوا، ويوفوا بما وعدوا وما عقدوا عليه الأيمان، ولكن من أين لكم أنهم إذا جاءتهم الآية يؤمنوا بها؟

يمكن أن يقال ذلك لتأدية هذا المعنى، ويكون إعلاماً بأن أولئك المشركين معاندون مكابرون، شأنهم اقتراح الآيات، ولكنهم لا يؤمنون. غير أن هذا المعنى لا يمكن الوصول إليه في الآية الكريمة إلا على أساس زيادة (لا) فيها.

وهذه هي العقدة التي يصعب حلها، والتي يحسن الالتجاء إليها في تفهم آيات الكتاب العزيز، على أن الكلام مع ثبوت (لا) وأصالتها له مقصد آخر، يخالف ما يقصد منه عند عدمها، أو إسقاطها إن كانت قائمة؛ ذلك أنه على هذا الوجه الثاني، يكون في الكلام تخطئة ولوم لأولئك المخاطبين من المؤمنين، الذين رجوا أن تحقق تلك الآية التي اقترحها المشركون، وعلقوا عليها إيمانهم، ويكون حاصل المعنى: أنتم مخطئون في ظنكم، واهمون في تقديركم؛ فمن أين لكم أنهم يؤمنون إذا حُقِّقت لهم المقترحات؟

أما على أن (لا) أصلية - وهو الوجه المختار في فهم الآية - فإنه يكون كلاماً معبراً عن عذر أولئك المؤمنين في ظنهم ورجائهم أن تُحقَّق تلك الآية الكونية التي اقترحها الكفار، فالله سبحانه يقول لهم: إنكم ظننتم أن هؤلاء لا يؤمنون إلا إذا جاءتهم الآية المقترحة؛ ولذلك تعلق رجاؤكم بطلب تحقيقها لهم، فأنتم معذورون في هذا الظن وهذا الرجاء؛ لأنكم لا تدرون أنهم لا يؤمنون إذا تحققت لهم الآية المقترحة، ولا سبيل لكم إلى معرفة ذلك، إذ إن علمه عند الله وحده.

وإذا كان الأمر كذلك - ولا يستقيم المعنى مع ثبوت (لا) إلا إذا كان كذلك - فكيف يسارَع إلى القول بأن (لا) هذه زائدة، وأن ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ معناه (يؤمنون)؟! هذا شيء كان ينبغي ألا يكون، والله ولي التوفيق»[1].

ونود أن نزيدك أيها القارئ إيضاحاً عن سرّ هذا الحرف، ويحسن أن نتلوا الآية الكريمة ونتدبرها: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾.

والمتدبر للآية الكريمة يجد أن أولها كان حديثاً عن الكافرين، فهم الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، وهذا مجمع عليه لا خلاف فيه

(١) مجلة الأزهر، ص٣٢٨.

بين المفسرين، ونحن نعلم أن أولئك الكفار كانوا يقترحون آيات كثيرة؛ ﴿ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ ﴾ [الإسراء:٩٠]، ويرد الله تبارك وتعالى عليهم بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١٠٩]، أي: هو الذي ينزلها إن شاء، وهو الذي يقدر عليها وحده، وهذا خطاب للنبي ﷺ .

وقد كان المؤمنون يرغبون أن يجاب الكفار إلى ما اقترحوه، فقال تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾، وفي هذه الجملة الكريمة قراءات عدة:

القراءة الأولى: بفتح الهمزة في (أنها)، والياء في (يؤمنون)؛ (وما يُشعِركُم أنها إذا جاءت لا يُؤمنونَ).

القراءة الثانية: بكسر الهمزة والياء: (وما يُشْعِركُم إنها إذا جاءت لا يؤمنونَ).

القراءة الثالثة: بفتح الهمزة والتاء؛ (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا تُؤمنونَ).

القراءة الرابعة: بكسر الهمزة والتاء: (وما يشعركم إنها إذا جاءت لا تُؤمنونَ).

وبعد هذا البيان، نتساءل: هل هذه الجملة الكريمة: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ خطاب للمؤمنين أو هي خطاب للكافرين؟

أما على قراءتي تاء الخطاب، فإن الخطاب للكافرين قطعاً، أي: وما يشعركم أيها الكافرون ويدريكم بأن هذه الآيات إذا جاءت لا تؤمنون. أما على قراءة الياء فالظاهر أن الخطاب للمؤمنين.

وعلى قراءة التاء مع كسر الهمزة، لا يجوز أن تكون (لا) زائدة؛ لأن المعنى: وما يشعركم بها سيكون منكم، ثم استأنف فقال: إنها إذا جاءت لا تؤمنون. فـ (لا) على هذه القراءة تستحيل زيادتها؛ لأن زيادتها يفسد بها المعنى، وإذا كانت كذلك، فكيف يجوز أن تكون (لا) مزيدة على قراءة أخرى؟! إن وجود (لا) عمدة في القول في قراءة ما، لا يسوّغ أن تكون زائدة في قراءة أخرى. وهذا ما فطن له أبو حيان؛ يقول:

«قال: وهذا الوجه أقوى في العربية، والذي ذكر أن (لا) لغو - زائدة - غالط؛ لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو، ومن قرأ بالكسر، فالإجماع على أن (لا) غير لغو، فليس يجوز أن يكون المعنى مرة إيجاباً ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد»[1].

ويا ليته - رحمه الله - بقي على هذا الذي قرره.

هذا كله من حيث القراءات والإعراب، ولا ننسى أن نذكرك بما فطن إليه الشيخ تاج، وما نقلناه عنه من قبل، وهو أنه يترتب على زيادة (لا) أن يكون الخطاب توبيخاً للمؤمنين؛ يقول لهم: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون؟! من أين جاءكم هذا؟! كيف تقولون رجماً بالغيب؟! وكيف تطلقون الكلام جزافاً دون قاعدة أو سند؟! مع أن السياق بعيد عن توبيخ المؤمنين كل البعد.

أما النظم الذي جاءت عليه الآية الكريمة، ليس فيه شيء من هذا التوبيخ للمؤمنين، بل هو على العكس من ذلك، هو إقرار لهم فيما ذهبوا إليه، ولكن سامح الله شيخي الكوفة؛ الكسائي والفراء، إذ القول بزيادة هذا الحرف في هذه الآية الكريمة نقل عنهما أول ما نقل.

الآية الرابعة:

قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء:٦٥].

فلقد وقفت عندها وقفة طويلة متأملة، فأمررتها وما يشبهها من آيات على قلبي، وردّدت تلاوتها، فوجدت أن القسم بلفظ الرب بعد الفاء والواو جاء ما بعده تارة مثبتاً غير منفي، وتارة جاء منفياً كما في الآية التي معنا.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾ [الحجر:٩٢]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ [مريم:٦٨]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات:٢٣].

---

(١) البحر المحيط، (٤/ ٢٠٢).

فنلاحظ أنه في المقسم عليه المثبت لم ترد مع القسم كلمة (لا)، لكنها جاءت بعد القسم المنفي: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء:٦٥]، فهما لاءان متقابلتان؛ جاءت إحداهما لتشد من أزر الأخرى، فهي نفي لما يُتَوهم من الإيمان مع وجود بعض دواعيه، فكأنه قيل: لا، ليسوا صادقين فيما ادعوا، فوربك لا يؤمنون حتى يتم إذعانهم، فيحكموك في كل أمورهم، ويسلموا تسليماً.

وسياق الآية الذي جاءت فيه، وسببها الذي نزلت من أجله، شاهد صدق على ما ذهبنا إليه. ففي «الصحيحين» من طريق الزهري، عن عروة قال: اختصم الزبير ورجل من الأنصار في شراج الحرة، فقال النبي ﷺ: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك». فقال الأنصاري: يا رسول الله ! أن كان ابن عمتك؟ فتلون وجهه ﷺ، ثم قال: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، ثم أرسل الماء إلى جارك». واستوعب الزبير حقه في صريح الحكم. قال الزبير: فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾. اهـ.

وهذا ما ذهب إليه شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، قال:

«﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء:٦٥]، يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ فَلَا ﴾: فليس الأمر كما يزعمون أنهم يؤمنون بما أنزل إليك، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت، ويصدون عنك إذا دُعوا إليك يا محمد، واستأنف القسم جل ذكره، فقال: وربك يا محمد لا يؤمنون، أي: لا يصدقون بي وبك، وبما أنزل إليك، حتى يحكموك فيما شجر بينهم»[1].

وممن ذهب إلى القول بالزيادة الزمخشري في «الكشاف»، قال:

---

(١) تفسير الطبري، (٥/ ١٠٠).

«﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾؛ معناه: فوربك. كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾ [الحجر:٩٢]، و(لا) مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد:٢٩] لتأكيد وجود العلم، و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم»[١].

بقي في الآية الكريمة قولان اثنان:

أحدهما: أن (لا) الأولى قدمت على القسم اهتماماً بالنفي، ثم كررت توكيداً، وكان يصح إسقاط الأولى، ويبقى معنى النفي، ولكن تفوت الدلالة على الاهتمام المذكور، وكان يصح إسقاط الثانية، ويبقى معنى الاهتمام، ولكن تفوت الدلالة على النفي، فجُمع بينهما لذلك[٢].

وهذا القول يؤول في النهاية إلى ما قبله، أي: إلى القول بالزيادة، فإذا كان يمكن إسقاط الحرف، ولكن بقي للتأكيد، فهذا دليل على زيادته.

والثاني: أن الثانية زائدة، والقسم معترض بين حرف النفي والمنفي، وكان التقدير: فلا يؤمنون وربك[٣]، وهذا الرأي الذي ارتضاه الشيخ عبدالرحمن تاج وانتصر له، فهو يقول:

«إن (لا) الأولى نافية، وليست بزائدة، وهي مقدمة من تأخير، و(لا) الثانية زائدة مؤكدة للأولى، وهي من قبيل الزائد اللازم»[٤].

---

(١) الكشاف، (١/ ٥٢٨).

(٢) الجمل على الجلالين، (١/ ٣٩٧).

(٣) الجمل على الجلالين، (١/ ٣٩٧).

(٤) فهي تشبه (أل) التي تدخل على بعض الأسماء، فتكون زيادتها لازمة، وذلك كالآن، واللات، فإن (أل) لا تنفك عن هذه الأسماء، قال ابن مالك:

(أل) حرف تعريف أو اللام فقط ... فنمطاً عرفت قل فيه النمط

وقد تزاد لازماً كاللات ... والآن والذين ثم اللاتي

=

فتقدير الكلام عنده: فورَبِّك لا، لا يؤمنون[1].

سامح الله الشيخ تاج، فلقد ردّ كلام الطبري - رحمه الله - الذي يرى أن (لا) ليست زائدة، وإنما جاءت نفياً لكلام سابق، يُفهم من السياق، ورد كلام الزمخشري الذي يرى أن (لا) الأولى زائدة، وكأن الشيخ تاج لم يكتف بالقول بالزيادة وحده، بل أراد أن يجعل مع الزيادة في قوله تعالى تقديماً وتأخيراً.

ولقد كفاني الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة - رحمه الله تعالى - مؤونة الرد عليه، فبعد أن نقل كثيراً من أقوال العرب شعراً ونثراً، وكثيراً من أيمانهم التي كانوا يحلفون بها، خلص إلى القول إلى أن (لا) الثانية التي يرى الشيخ تاج أنها زائدة للتأكيد لا يجوز حذفها؛ لأن حذف المؤكد عندهم لا يجوز، ولكننا نجدها قد حذفت في كثير من أقوال العرب، فلا يجوز أن تكون زائدة للتأكيد إذن.

ثم يقول:

«و(لا) الأولى على أن مكانها بعد القسم - كما يرى الأستاذ - تكون جواباً للقسم، فقدم جزءاً من جواب القسم على القسم، وما أظن أن لذلك نظيراً في كلام العرب. الذي يبعدنا عن هذه الإشكالات ويصحح المعنى، ويرضي الصناعة أن تكون (لا) نافية لفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور»[2].

وما ذكر الشيخ عضيمة مستقيم مع منطق اللغة، وأظنه بحاجة إلى توضيح، فأقول:

= اللات اسم صنم، واللاتي اسم موصول. ولسنا مع الشيخ في هذا؛ لأن (أل) لا تنفك عن هذه الأسماء، وليست (لا) كذلك.

(١) فاللاءان بعد القسم؛ الأولى نافية، والثانية زائدة. هكذا يرى الشيخ.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (٢/ ٧٨).

إن جواب القسم ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ مركب من (لا) النافية والفعل المضارع، فعلى رأي الشيخ تاج يكون قد قُدِّم الجزء الأول من جواب القسم، وهو (لا) على القسم (فوربك)، وأخر الجزء الثاني، وهو (يؤمنون).

وهنا محظوران اثنان:

الأول: تقديم جواب القسم عليه، وهذا ما اقتصر عليه الشيخ عضيمة.

والثاني: تجزئة جواب القسم بحيث يذكر كل من الجزءين منفصلاً عن الآخر، وهذا غير مألوف ولا معروف، ولا معقول ولا مقبول.

هذا ما أردت أن أوضح به كلام الشيخ عضيمة، ولله الحمد، ولا ندري ما الذي حمل الشيخ تاج على سلوك هذا المسلك، مع أنه - والحق يقال - كان من أشد الناس حرصاً على نفي الزيادة، ولكن لكل مجهد نصيب.

الآية الخامسة:

قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ﴾ [الأنعام:١٥١]. والتقدير عندهم: أن تشركوا.

وحينما ننعم النظر في الآية الكريمة، نجد أمر الزيادة بعيداً، فالذين قالوا[١] بالزيادة رأوا معنى الآية هكذا: قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً. فكأنه حرم علينا الشرك والإحسان بالوالدين، وهذا غير صحيح بالطبع، وإنما يمكن أن يستقيم معنى الآية على أن تكون (لا) غير زائدة؛ قل

---

(١) المغني (١/ ٢٥٠). إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، (١/ ١٤٨). معاني القرآن، للفراء، (١/ ٣٦٤).

وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي الكرات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٩م، (١/ ٣٤٩).

تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، ثم قال: (أن)، وهي المفسرة؛ كأنه قيل: تعالوا أقول لكم ما حرم ربكم؛ أي: لا تشركوا به شيئاً.

فـ (أن) مفسرة، وليست مصدرية، والذين قالوا بزيادة (لا) جعلوا (أن) هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وكما نعلم (أن) المصدرية تؤول هي وما بعدها بمصدر، فإذا أردنا تأويلها بمصدر (أن لا تشركوا)، كان المعنى حرم ربكم عليكم عدم الشرك... وهذا غير صحيح؛ لذلك قالوا: (لا) زائدة، ويصير المعنى: حرم عليكم أن تشركوا. أي: حرم عليكم الشرك. وهذا غير مستقيم مع ما بعده كما قلنا؛ لذلك قلنا: إن (أن) تفسيرية وليست مصدرية.

ومجيء (أن) تفسيرية كثير في كتاب الله، قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ﴾ [الأعراف:٤٤]، والمعنى: أي قد وجدنا. ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الأعراف:٤٣]، والمعنى: أي تلكم الجنة. ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف:٥٠]، والمعنى: أي أفيضوا. وهو كثير في الكتاب العزيز - مجيء أن مفسرة بمعنى أي - .

وعلى هذا التفسير يستقيم معنى الآية، ويكون ما جاء فيها منسجماً بعضه مع بعضه، أي: أقول لكم قولاً، ثم فسر هذا القول بما جاء في الآية الكريمة، أي: لا تشتركوا به شيئاً، وبالوالدين إحساناً؛ لا تشركوا، وأحسنوا.

وذهب بعضهم فراراً من الزيادة إلى القول: آمركم ألا تشركوا، وآمركم بالإحسان. وإن كان المعنى صحيحاً على هذا، ولكن الأول منسجم مع نظم الآية الكريمة، وهو اختيار الزمخشري رحمه الله[1]، فـ (لا) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾؛ ليست زائدة، ولا فضلة، وإنما هي عمدة في الكلام.

---

(١) البرهان، للزركشي (٤/ ٣٥٧). المغني، لابن هشام، (١/ ٢٤٨). معاني القرآن، للفراء، (١/ ٢٧٤).

الآية السادسة:

وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢].

ونقل هنا ما ذكره شيخ المفسرين ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى -؛ قال:

«فإن قال قائل: أخبرنا عن إبليس؛ ألحقته الملامة على السجود أم على ترك السجود، فإن تكن لحقته الملامة على ترك السجود فكيف قيل له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، وإن كان النكير على السجود، فذلك خلاف ما جاء به التنزيل في سائر القرآن، وخلاف ما يعرفه المسلمون؟! قيل: إن الملامة لم تلحق إبليس إلا على معصية ربه بتركه السجود لآدم، إذ أمره بالسجود له، غير أن في تأويل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ بين أهل المعرفة بكلام العرب اختلافاً، أبدأ بذكر ما قالوه، ثم أذكر الذي هو أولى بالصواب»[1].

ثم ذكر ابن جرير - رحمه الله - أقوالاً كثيرة في ذلك، منها القول بزيادة (لا)؛ نقله عن البصريين وغيرهم، وذكر ما استدلوا به، ولم يرتض ذلك كله، ثم قال:

«والصواب عندي من القول في ذلك أن يقال: إن في الآية محذوفاً قد كفى دليل الظاهر منه، وهو أن معناه: ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد. فترك ذكر (أحوجك) استغناء بمعرفة السامعين قوله: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأعراف:١١]، أن ذلك معنى الكلام، من ذكره[2]، ثم عمل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ في ﴿أن﴾ ما كان عاملاً فيه قبل أحوجك لو ظهر؛ إذ كان قد ناب عنه، وإنما قلنا: إن هذا القول أولى بالصواب لما قد مضى من دلالتنا قبل على أنه غير جائز

---

(١) تفسير الطبري، (٨/ ٩٦).

(٢) السياق: استغناء بمعرفة السامعين... من ذكره.

أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، وأن لكل كلمة معنى صحيحاً، فتبين بذلك فساد قول من قال: (لا) في الكلام حشو لا معنى له»[1].

ورحم الله ابن جرير، فلقد كان حريصاً كل الحرص؛ لا على أن يتجنب القول بالزيادة فحسب، بل على رد مثل هذا القول - أياً كان قائله - بحجج وبراهين جلية ساطعة، وهذا يؤدي ما قلناه من قبل، من أن القول بالزيادة إنما ظهر من بعض النحاة عند التشادِّ المذهبي، واشتداد الخلاف فيما بينهم...

وقول ابن جرير يحتاج إلى بعض التوضيح، فنقول وبالله التوفيق:

لا يجوز أن يكون القول بالتفسير جزافاً، ولكي يكون التفسير مقبولاً لا بد له من طرق:

١- التفسير بالمأثور عن سيدنا رسول الله ﷺ، أو ما صح عن الصحابة رضي الله عنهم.

٢- أن يستند إلى اللغة.

٣- أن يستند إلى السياق، وهو ما يسميه العلماء: المقتضى، أي: ما يقتضيه موضوع الآية المفسرة.

وهذا يختلف باختلاف الناس، فالناس يتفاوتون في فهومهم وقدارتهم وثقافاتهم. قال الزركشي:

«وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس في قوله: «اللهم فقِّهْهُ في الدين، وعلِّمه التأويل». وروى البخاري رحمه الله في كتاب الجهاد من «صحيحه» عن

---

(١) تفسير الطبري، (٨/ ٩٧).

عليٍّ: هل خصّكم رسول اله ﷺ بشيء؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة، أو فهم يؤتاه الرجل[1].

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق: للقرآن نزول وتنزُّل، فالنزول قد مضى، والتنزُّل باقٍ إلى قيام الساعة...

ومن ها هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كلٌّ واحد برأيه على مقتضى نظره في المقتضى»[2].

ولقد كان الطبري - رحمه الله تعالى - يأخذ بحظ وافر في تفسير كتاب الله تعالى بهذا الوجه، ويؤيد هذا ما سننقله عنه في رد القول بزيادة (إذ)، وهذا ما أشار إليه وهو يردّ القول بزيادة (لا)، حيث قال:

«إن في الآية محذوفاً قد كفى دليلُ الظاهر منه».

يريد أن يقول: إن في الآية محذوفاً، دلّ عليه لفظ الآية، وهذا المحذوف يقتضيه المعنى، إذ لا يتم بدونه، وهذا المحذوف كما قدره: «ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد»؛ لكنه ترك لفظ (أحوجك) استغناء بمعرفة السامعين له، فقوله سبحانه وتعالى: (أنْ لا تَسْجُدَ)، معمول لقوله: أحوجك، أي: أحوجَك أن لا تسجُدَ. ولما حُذف الفعل، وأغنى عنه ﴿مَا مَنَعَكَ﴾، سدَّ مسدَّه في العمل، كذلك فقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ سدَّ مسدَّ المحذوف من حيث المعنى، ومن حيث العمل كذلك، هذا ما اختاره ابن جرير، وهو حسن ووجيه.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: فكاك الأسير، حديث رقم (٣٠٤٧). ولفظه: عن أبي جحيفة قال: قلت لعليٍّ: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر. اهـ.

(٢) البرهان، (٢/ ١٦١).

وهناك رأي آخر في الآية، مبني على عدم زيادة (لا) كذلك، وهو أن قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ يفسَّر بقوله: ما دعاك، أي: ما دعاك أن لا تسجد. قال صاحب «المفتاح»:

«وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء، وبين الداعي إلى تركه، يحتمل عندي أن يكون منعك في قوله علت كلمته: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ مراداً به ما دعاك إلى أن لا تسجد، وأن يكون (لا) غير صلة - غير زائدة - قرينة للمجاز، ونظيره: ﴿مَامَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه:٩٢-٩٣]، وهذا القول من باب المجاز المرسل»[1].

وهناك قول ثالث في الآية الكريمة، مآله إلى التضمين، وهو أن يضمَّن (منع) معنى (حمل)، أي: ما حملك على أن لا تسجد.

ولكن الدكتور علي العماري رد هذه الأقوال جميعاً، وننقل هنا ما كتبه، حيث قال:

«(منع) هنا بمعنى دعا؛ ما دعاك إلى أن لا تسجد. وهذا ما ردده السكاكي في باب المجاز المرسل، ووضح ذلك المفسر أبو السعود، حيث قال: «وقيل: الممنوع عن الشيء مصروف إلى خلافه، فالمعنى: ما صرفك إلى أن لا تسجد». وواضح أن هذا الكلام حينئذ من قبيل المجاز المرسل، الذي علاقته الضدية.

واختار الشيخ تاج هذا الوجه، غير أنه رأى العدول عن القول بالمجاز إلى القول بالتضمين الذي هو - في رأيه - من أقوى ما امتازت به بلاغة القرآن وأجمله، وأبرعه، فالفعل (منع) أشرب معنى الفعل حمل أو بعث.

---

(١) مفتاح العلوم، ص١٥٦.

وبهذا الذي سماه الشيخ التضمين، وكان يسميه من قبله المجاز، حل الإشكال في آية ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، وفي آية: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه:٩٢-٩٣].

ولكن؛ ألا يمكن أن يقال: إن القول بأن (منع) بمعنى (حمل) سواء كان مجازاً أو تضميناً لا يخرجنا من الإشكال؟ ذلك أن الذين رفضوا القول بالزيادة احتجوا بأنه لا يمكن أن يجيء الإثبات في صورة النفي، فيقال لهم: وهل يصح أن يذكر الفعل الذي يدل على النفي ويراد به الفعل الذي يدل على الإثبات؟!

وإذا سلمنا لكم أن (منع) هنا معناها حمل، أمكننا أن نأتي لأي فعل في القرآن، فنقول: المراد به ضده، ويكون قولنا هذا كقولكم.

وأيضاً نسألك ما الحكمة في هذا المجاز؟! أو في هذا التضمين؟! ولماذا لم يقل القرآن الكريم: (ما حملك)؟! وهل هناك سرٌّ بلاغي لهذا العدول عن اللفظ إلى ضده؟!

إن السكاكي نفسه حين ذكر الاستعارة والتشبيه اللذين يستعمل فيهما اللفظ في ضده من مثل قول الشاعر:

نَقْرِيهُمُ لَهْذَمِيّاتٍ نَقُدُّ بها ... ما كان خَاطَ عليهم كُلُّ زَرَّادِ

وفي قول الآخر: «تحية بينهم ضرب وجيع».

ذكر أن هذا يقصد به التهكم. فما الذي قصد من المعاني البلاغية باستعمال (منع) مكان (حمل)؛ سواء كان ذلك من قبيل المجاز أم من قبيل التضمين؟!

ثم إن الذي نعرفه في أساليب التضمين التي جاءت في كلام العرب، أو في القرآن الكريم، أن الفعل يضمن معنى فعل يناسبه، كتضمينه (يخالفون) معنى يخرجون في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣]. والمخالفة والخروج معنيان متلازمان، أما أن يضمن الفعل معنى على مضادّ له فلا نكاد نعرفه..

هذا، وقد ذكر الخطيب القزويني في «الإيضاح» بعد أن نقل كلام السكاكي هذا؛ نقلاً عن الراغب الأصفهاني، أن بعض المفسرين قال: إن معنى ما منعك: ما حملك وجعلك في منعة مني في ترك السجود، أي: في معاقبة تركه.

قال: وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال: لو كان كذا لم يكن يجيب بأن يقول: أنا خير منه، فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه، وإنما هو جواب من قيل له: ما منعك أن تسجد؟ ويمكن أن يقال في جواب ذلك: إن إبليس لما كان ألزم ما لم يجد سبيلاً إلى الجواب عنه، إذ لم يكن له من كائن يحرسه ويحميه، عدل عما كان جواباً؛ كما يفعل المأخوذ بكَظَمِهِ في المناظرة. انتهى كلام الراغب.

قلت: ورأي هذا المفسر وجيه، والاعتراض عليه محل نظر، والإجابة عنه مجرد محاولة فيها بعض الطرافة، وما المانع أن نقول: إن قول إبليس: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ جواب عن سؤاله: ما حماك؟ وكأنه قال: إن اعتقادي في فضلي عليه جعلني في منعة وعزة. والاعتزاز بالنفس والكبرياء، واعتقاد التفرد عند الإنسان تحميه في ظنه من أن يخضع لعدوه، فهي - في نظره - سلاح قوي يحارب به في ميدان الحروب النفسية.

فإذا كان لا بد من القول بأصالة (لا) في هذا الموضوع، فأحسن ما يقال - في رأيي - هو تخريج هذا المفسر؛ ذلك لأنه يتمسك بمعنى لغوي صحيح، متجنباً المجاز والتضمين، وما يوجه إليهما من سؤالات»[1].

فالدكتور العماري - كما رأينا - ردّ قول الطبري؛ لأنه يرى فيه تكلفاً، وردّ القول بالمجاز كذلك؛ لأن المجاز لا يصار إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا، وردّ

---

(١) مجلة الأزهر.

القول بالتضمين؛ لأن شرط التضمين - كما يقول - أن تضمن الكلمة معنى كلمة موافقة لها. أما أن تضمن الكلمة معنى كلمة مضادة لها، كأن تضمن كلمة (منع) معنى حمل، والمنع من الشيء مضاد من الحمل عليه، فهذا غير مقبول، وماذا يقول أعداء الإسلام إذا عرفوا أننا نفسر الكلمة بنقيضها؟!

ومع أننا نستشف من قول الدكتور العماري القول بالزيادة، إلا أنه مع ذلك اختار قولاً رابعاً نقله، وهو قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾، أي: ما جعلك في منعة من عدم السجود، فإذا كان لا بد من القول بعدم الزيادة، فليُختَر هذا القول.

والرأي الذي رجحه الدكتور العماري، ونقله عن الراغب، وهو تفسير: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾، أي: ما جعلك في منعة، هذا الرأي يمكن أن يوجه إليه اعتراض قوي، وسؤال وجيه، فيقال: وبم تفسر المنع في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص:٧٥]، ولن يستطيع أن يحمِّل الفعل هنا في سورة (ص) ما حمَّله عليه في سورة الأعراف، فهو هنا يقيناً من المَنْع لا من المَنَعة! نعم؛ يمكن أن يصار إلى هذا القول، لو لم تكن هناك أقوال مغنية عنه.

ونحن نوافق الدكتور العماري في بعض ما ذهب إليه، ونخالفه في بعضه الآخر، نوافقه فيما قرره عن التضمين، وأنه لا بد أن يكون بين كلمتين متفقتين، ولكنا نخالفه في ردّ كلام الطبري، وردِّه القول بالمجاز، وترجيحه قولاً لا يدانيهما من حيث المنطق والصحة.

ونحن مع ترجيحنا لقول الطبري - رحمه الله - لا نستبعد ما نقلناه عن صاحب «المفتاح»، ونرى أن هناك داعياً لهذا التأويل.

بيان ذلك أن تبكيت الله لإبليس حينما امتنع عن السجود جاء في ثلاثة مواضع، في سورة [ص:٧٥]: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ﴾، وفي سورة [الأعراف:١٢]: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾، ثم في سورة [الحجر:٣٢]: ﴿مَا لَكَ أَلَّا

تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾﴾، ونحن نجد أن هذه الأسئلة الثلاثة كل منها له مورده الخاص به، فلا ينبغي أن تُحمل على شيء واحد.

آية (ص): ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾؛ هي سؤال عن المانع من السجود، وفي الأعراف: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، فليس من الحكمة البيانية التي عرفناها أن نحمل هذه الآية على ما حملنا عليه الآية السابقة، وأن يكون السؤال عن المانع من السجود.

لا بد من محمل آخر للآية الكريمة، فإذا كان السؤال في سورة (ص) عن المانع عن السجود، فإن السؤال في سورة الأعراف ينبغي أن يكون عن الحامل على عدم السجود، ولهذا جاء في آية (ص) قوله سبحانه: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾. لا يقال: إن الأمرين شيء واحد، فقد يكون المانع من الشيء غير الحامل على تركه.

بقيت سورة الحجر، حيث كان السؤال فيها مغايراً لما جاء في السورتين السابقتين، فلم يُسأل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ كما في سورة (ص)، أو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ كما في سورة الأعراف، وإنما سُئل: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾﴾، فلقد نُظر في هذه الآية الكريمة إلى مخالفته للساجدين الذين كان معهم من قبل، هكذا تأتي كل آية بجديد !

خلاصة القول بعد هذا التطواف أننا لا نقرُّ القول بزيادة (لا)؛ لأن ذلك لا يتفق مع الحكمة البيانية لقرآن الكريم.

الآية السابعة:

﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه:٩٢-٩٣].

قالوا: التقدير: ما منعك من اتباعي، فـ (لا) زائدة !

ولما كانت هذه الآية مشابهة للتي قبلها، نكتفي بما قلنا هناك، فكأنه قيل: ما منعك، وأحوجك أن لا تتَّبِعن. أو: ما حملك على أن لا تتبعن.

الآية الثامنة:

قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الأنبياء:٩٥].

قال عشاق الزيادة[1]: إن (لا) زائدة، وأصل الكلام عندهم: وحرام على قرية أهلكناها أنهم يرجعون. والمعنى: وحرام - أي: ممتنع - على أهل قرية أهلكناهم رجوعهم إلى الدنيا. فالجملة من مبتدأ - وهو حرام - وخبر - وهو رجوعهم؛ وهو المصدر المؤول من أن وما بعدها - .

هذا ما ذهبوا إليه، وهو مردود من حيث السياق والمعنى، ونذكر هنا أن شيخ النحاة أبا علي الفارسي ذهب غير هذا المذهب، وهو أن (لا) غير زائدة، وتقرير ما ذهب إليه هكذا:

وحرام على قرية أهلكناها ثابت، ثم قال: إنهم لا يرجعون. يريد أن يقول: الامتناع ثابت ومتيقّن، وإنما كان كذلك؛ لأنهم لا يرجعون، فخبر المبتدأ عند أبي علي محذوف.

وفي «تفسير الرازي» نقلاً عن أبي مسلم بن بحر توجيه جيد منسجم مع سياق الآيات، فالآية التي قبل هذه الآية الكريمة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الأنبياء:٩٤]، أي أن الذي اجتمع له هذان الأمران، وهما: عمل الصالحات أولاً، والإيمان ثانياً؛ ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ ﴾: لا كفران لعمله الذي قدمه ولا جحود ولا نكران له، و﴿وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ ﴾ وحافظون كل ما يستحق من أجر. ثم قال: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء:٩٥] أي: هذا الأجر من عدم الكفران للعمل والكتاب والحفظ محرم على

---

(١) معاني القرآن، (١/ ٣٧٤). المغني، لابن هشام، (١/ ٢٥٢).

المهلكين؛ لأنهم لا يرجعون ليعملوا صالحاً. وهذه العبارة التي جاءت في «تفسير الرازي» نقلاً عن أبي مسلم:

أما قوله: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾.

فاعلم أن قوله: ﴿ وَحَرَٰمٌ ﴾ خبر، فلا بدَّ له من مبتدأ، وهو إما قوله: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾، أو أي شيء آخر، أما الأول، فالتقدير أن عدم رجوعهم حرام، أي: ممتنع، وإذا كان عدم رجوعهم ممتنعاً كان رجوعهم واجباً، فهذا الرجوع إما أن يكون المراد منه الرجوع إلى الآخرة، أو إلى الدنيا، أما الأول، فيكون المعنى أن رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة واجب، ويكون الغرض منه إبطال قول من ينكر البعث، وتحقيق ما تقدم؛ أنه لا كفران لسعي أحد، فإنه سبحانه سيعطيه الجزاء على ذلك يوم القيامة، وهو تأويل أبي مسلم بن بحر»[1].

أما القول الثاني، وهو أن الخبر محذوف، وهو ما أشرنا إليه من قبل؛ «فالتقدير: وحرام على قرية أهلكناها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور، ثم علل فقال: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ عن الكفر»[2]. وهذا المعنى يصح سواء كانت همزة (إن) مكسورة أم مفتوحة.

وهناك توجيه في فهم الآية الكريمة للشيخ عبدالرحمن تاج - رحمه الله - خلاصته:

إن الذين قالوا بالزيادة حملوا الرجوع في الآية على الرجوع إلى الدنيا، فقالوا: وممتنع على كل قرية أهلكناها في الدنيا أنهم يرجعون، أي: رجوعهم في الدنيا ممتنع، ويقول: إن الرجوع في كتاب الله كما يشمل الرجوع إلى الدنيا، فإنه يصدق على الرجوع إلى الآخرة كذلك، وهو المقصود هنا، وعليه فالمعنى: وممتنع على كل قرية

(١) تفسير الرازي، (٢٢/ ٢٢١).

(٢) تفسير الرازي، (٢٢/ ٢٢١).

أهلكناها عدم رجوعهم إلى الآخرة؛ ليجازى كل واحد بما يستحق، فكأنه يقول: ليس إهلاكهم في الدنيا خاتمة المطاف، بل لا بد أن يرجعوا إلى الله ليجازيهم، فحرام، أي: ممتنع عدم رجوعهم إلى الله.

ولنستمع إلى ما قاله الشيخ - رحمه الله - تحت عنوان: «درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز»؛ يقول:

«قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾ [الأنبياء:٩٥]، يقول بعض العلماء من المفسرين والنحويين: إن (لا) هنا زائدة، والمعنى: أنهم يرجعون؛ إذ إن المراد بالرجوع في الآية - على ما يرون - هو الرجوع بعد الموت إلى الحياة الدنيا، وذلك أن الكفار الذين أهلكهم الله، يفزعون حين يرون بوادر العذاب الذي أُعدَّ لهم في الآخرة أشد الفزع، ويتمنون أن يعادوا إلى الدنيا ليصلحوا من حالهم، ويحققوا على الوجه الصحيح إيمانهم، ويعملوا صالحاً غير الذي كانوا يعملون؛ كما حكى عنهم القرآن في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، ﴿رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [السجدة:١٢].

فالآية التي معنا تقرر - على ما يرى أولئك العلماء - أنه حرام ومحال على أهل قرية أهلكهم الله أن يعودوا إلى الدنيا كما يريدون؛ فجاءت فيها عبارة ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ مكان يرجعون.

لكن ما هي الضرورة التي ألجأتهم أن يحملوا الرجوع في الآية على الرجوع إلى الدنيا؛ ليقولوا: إن (لا) فيها زائدة؟ وهل مجرد ورود الرجوع في بعض الآيات القرآنية بمعنى الرجوع إلى الدنيا يوجب أن يكون المراد به ذلك المعنى في كل ما ورد منه في آيات الكتاب العزيز؟!

إنه لو كان الرجوع لا يطلق في اللغة ولا في الشرع إلا على الرجوع إلى الدنيا، لكان لهم عذر في الحكم بأن (لا) في الآية زائدة، لكن الأمر ليس كذلك؛ فقد ورد

في آيات كثيرة من القرآن الكريم إطلاقه على رجوع الناس إلى الله يوم القيامة بالبعث بعد الموت، ومصيرهم إلى الدار الآخرة، التي يلقون فيها جزاءهم على ما قدموا في الحياة الأولى من أعمال.

وهذه الآيات قد بلغت من الكثرة بحيث يضيق المقام عن إيرادها جميعاً؛ فلنقتصر منها على ما فيه الكفاية لإثبات ما نقول، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾ [يونس:٤]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون:١١٥]، ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا﴾ [النور:٦٤]، ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة:١١].

ثم إن في سورة الأنبياء ذاتها قبل تلك الآية التي هي محل للبحث آيتين أخريين لا يفصلهما عنها فاصل، قد بُيِّن فيهما المقصود بالرجوع الوارد في تلك الآية، وأنه هو الرجوع إلى الله تعالى للحساب والجزاء، وليس هو الرجوع إلى الدنيا، ذلك هو قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنبياء:٩٣]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأنبياء:٩٤]، ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء:٩٥].

هذه الآيات الثلاث تقرر ما تقرره الآيات القرآنية الكثيرة التي تثبت البعث ورجوع الناس بعد الموت إلى حياة أخرى؛ يقومون فيها بين يدي الله سبحانه وتعالى، فيحاسبهم على أعمالهم، ويجازيهم عليها بالثواب والعقاب.

فمعنى الآية حينئذ أن الناس الذين أهلكهم الله بسبب فجورهم وشرورهم في الدنيا محال أن يكون ذلك نهاية أمرهم، فلا يكون لهم في الآخرة حساب ولا عقاب، بل لا بد أن يُحْشروا ويرجعوا إلى الحياة الأخرى، ليوفَّى عليهم الحساب،

ويجازوا على ما قدموا أشد الجزاء، فكلمة (لا) في الآية أصلية، والمعنى على أصالتها مستقيم كل الاستقامة»[1].

الآية التاسعة:

قوله سبحانه: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد:٢٩].

قالوا[2]: إن (لا) زائدة، وإن التقدير: ليعلم أهل الكتاب.

ولكن المتأمل للآية التي قبلها يجد أن (لا) جاءت في مكانها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد:٢٨-٢٩]. أي: يفعل الله ما يفعل من خير بكم ليتبين جهل أهل الكتاب، وقد كانوا يدَّعون أنهم أقرب إلى الله، وأنهم الذين يستحقون الخير وحدهم، فجاءت (لا) في مكانها، لا يتم المعنى بدونها.

وهذا كلام يحتاج إلى توضيح، وقد نقلنا ما ذكره الدكتور عبدالعال سالم مكرم؛ مدعياً الإجماع على أن (لا) زائدة في هذه الآية، وما نقله كذلك من تشنيع الزجّاج على أبي مسلم بن بحر، ونزيد هنا أن أبا البركات ابن الأنباري، ذهب إلى القول بعدم الزيادة، فليس ابن بحر وحده الذي ينفي الزيادة عن كتاب الله؛ قال أبو البركات في كتابه «البيان في غريب القرآن»:

«وفي (لا) وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة.

---

(١) مجلة الأزهر، ص٣٢٥.

(٢) معاني القرآن، (١/ ٣٧٤)، (٣/ ١٣٧). المقتضب، (١/ ١٧).

والثاني: أن تكون غير زائدة.

لأن قوله تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أن يفعل بكم هذه الأشياء؛ ليبين جهل أهل الكتاب، وأن ما يؤتيكم من فضله لا يقدرون على إزالته وتغييره»[1].

وقد قلت هناك في أول هذا الباب: إن ابن بحر الذي قيل عنه إنه الجاحظ، ونفى الدكتور عبدالعال أن يكون الجاحظ، ولكنه اكتفى بهذا، قلت: إنه ابن بحر، وكان يكفيهم أن يرجعوا إلى «تفسير الرازي» الذي ينقل أقوال ابن بحر عند تفسير كثير من الآيات، وهذه عبارته ننقلها ليطلع عليها القارئ:

«القول الثاني: إن لفظة (لا) غير زائدة، فاعلم أن الضمير في قوله: ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ عائد إلى الرسول وأصحابه، والتقدير: لئلا يعلم أهل الكتاب أن النبي والمؤمنين لا يقدرون على شيء من فضل الله، وأنهم إذا لم يعلموا أنهم لا يقدرون عليه، فقد علموا أنهم يقدرون عليه، ثم قال: ﴿وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾، أي: وليعملوا أن الفضل بيد الله، فيصير التقدير: إنا فعلنا كذا وكذا لئلا يعتقد أهل الكتاب أنهم يقدرون على حصر فضل الله وإحسانه في أقوام معينين، وليعتقدوا أن الفضل بيد الله.

واعلم أن هذا القول ليس فيه إلا أنا أضمرنا فيه زيادة، فقلنا في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾، تقدير: وليعتقدوا أن الفضل بيد الله.

وأما القول الأول، فقد افتقرنا فيه إلى حذف شيء موجود، ومن المعلوم أن الإضمار أولى من الحذف؛ لأن الكلام إذا افتقر إلى الإضمار لم يوهم ظاهره باطلاً أصلاً، أما إذا افتقر إلى الحذف كان ظاهره موهماً للباطل، فعلمنا أن هذا القول أولى - وهو عدم زيادة (لا) - والله أعلم»[2].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، (٢/ ٤٢٥).

(٢) تفسير الرازي، (٢٩/ ٢٤٨).

الآية العاشرة:

بقي (لا) التي تجيء قبل فعل القسم، مثل قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة:١] [1]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد:١].

فقال قوم: إنها زائدة.

ورُدَّ هذا بأن مجيئها في الصدارة ينافي زيادتها[2]، وقد رد الزمخشري القول بزيادة (لا)، ولم يرتض ما أجاب به القائلون بالزيادة؛ لأنه جواب غير سديد[3].

وقال قوم: إنها نافية، والذين قالوا هذا القول ذهب بعضهم إلى أنها نافية لكلام محذوف؛ كأنه قيل: لا؛ ليس الأمر كما زعمتم. وقد رُدّ هذا القول كذلك عند المحققين؛ لأنه لا دليل على هذا المحذوف.

وذهب بعضهم إلى أنها نافية للقسم نفسه، وهذا هو المختار في «تفسير الرازي»، فهو يقول:

«الاحتمال الثاني: أن (لا) ها هنا لنفي القسم، كأنه قال: لا أقسم عليكم بذلك اليوم، وتلك النفس، ولكني أسألك غير مقسم: أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟ فإن كنت تحسب ذلك، فاعلم أنا قادرون على أن نفعل ذلك. وهذا القول اختيار أبي مسلم، وهو الأصح، ويمكن تقدير هذا القول على وجوه أخر:

أحدها: كأنه تعالى يقول: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ بهذه الأشياء، على إثبات هذا المطلوب، فإن هذا المطلوب أعظم وأجلّ من أن يقسم عليه بهذه الأشياء، ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه، وتفخيم شأنه.

---

(١) المغني، لابن هشام، (١/ ٢٤٩).

(٢) ولا يشفع لهذا القول إن القرآن كله كالسورة الواحدة؛ لأن لكل سورة نظمها، بل لكل آية كذلك.

(٣) الكشاف، (٤/ ١٦٣).

وثانيها: كأنه تعالى يقول: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن إثباته أظهر وأجلى، وأقوى وأحرى، من أن يحاول إثباته بمثل هذا القسم، ثم قال بعده: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ [القيامة:٣]، أي: كيف خطر بباله هذا الخاطر الفاسد مع ظهور فساده»[1]؟

وهذا القول الذي ارتضاه الشيخ عبدالرحمن تاج في «مجلة الأزهر».

ولئن أمكن قبول هذا القول في هذه الآية الكريمة، فإنه لا يمكن في آيات أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة:٧٥]؛ لأنه قد جاء بعدها: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة:٧٦]، فكيف نرتضي القول بأن (لا) في هذه الآية لنفي القسم وفي غيرها من الآيات التي جاءت بهذا التركيب.

القول الذي نختاره ونرجحه - وهو الذي لم يرتضه الشيخ تاج، بل يظهر أنه مرّضه وضعفه - هو أن (لا) أصلها لام الابتداء أشبعت فتحتها، ونستأنس لما ذهبنا إليه بأن هذه قراءة سبعية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن في كلام العرب ما يشهد لهذا، أعني: إشباع لام الابتداء، وهذا القول نقله العلامة المرحوم الشيخ محمد أمين الجكني الشنقيطي، واستشهد له بكلام العرب، وقراءة بعضهم، ثم قال: «هي قراءة قُنبل، ورواية عن البزِّي»[2].

وسامح الله النحاة، فلقد ذكروا عشرات الآيات التي زيدت فيها (لا) [3]، وذلك بعد النفي بـ (ما)، كقوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة:١٠٥]، أو بـ (لا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى

---

(١) تفسير الرازي، (٣/ ٢١٥).

(٢) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، ص٢٨٣.

(٣) انظر: دراسات في أسلوب القرآن الكريم، الشيخ محمد عضيمة، (٢/ ٥٧٥).

ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾﴾ [آل عمران:٥]، أو بـ (لن) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:١٠]، أو بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾﴾ [النساء:١٣٧]، أو بـ (ليس) كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء:١٢٣]، أو بـ (غير) كقوله تعالى: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة:٥]، أو بعد (لا) الناهية: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣٣]، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾ [فاطر:١٩-٢١]، وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِيٓءُ﴾ [غافر:٥٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت:٣٤].

ولو أردنا أن نقف عند بعض الآيات لرأينا أن وجود (لا) أمر من الأهمية بمكان، ولنأخذ آيات ثلاث يمكن للقارئ أن يقيس عليها غيرها:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:١٠٥].

فالله تبارك وتعالى يريد أن يبين للمؤمنين أن أهل الكتاب والمشركين يكرهون أن ينزَّل عليكم من خير من ربكم، فهم متساوون في هذه الكراهية، ولو أنها حُذفت (لا) حيث صار النظم هكذا: ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين. لكان النفي عن أهل الكتاب أولاً، وجاء المشركون بعد ذلك تبعاً، ولكانت كراهية أهل الكتاب أكثر من كراهية المشركين، والقرآن لا يريد هذا المعنى، وإنما يريد أن يعلمنا أنهم متساوون في كراهة ذلك.

الآية الثانية:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾ ﴾ [آل عمران:٥].

ولو أن (لا) حُذفت لصار النظم هكذا: إن الله لا يخفى عليه شيء، في الأرض وفي السماء. ولكان المعنى: إن عدم خفاء شيء في الأرض تقدم على السماء، وإن علم الله في الأرض أظهر من علمه في أي مكان آخر وهذا غير صحيح بالطبع.

الآية الثالثة:

﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران:١٠].

فالله تبارك وتعالى يريد أن يبطل ما يفتخرون به من أموال وأولاد على السواء، ولو أن (لا) هذه حذفت، فقيل: لن تغني عنهم أموالهم وأولادهم، لكان المقصود أولاً هو عدم إغناء الأموال، ثم ذكر الأولاد تبعاً لذلك، وليس ذلك بسديد.

اللام هذه التي عدوها زائدة في عشرات الآيات، إن لم يكن أكثر من ذلك، هي من هذا القبيل كلها - كما رأينا - جاءت في مكانها، ليست عرضاً، وإنما لتؤدي غرضاً.

ولا أجد ضرورة هنا أن أنقل القارئ إلى الجدل المحتدم على صفحات «مجلة الأزهر» بين الشيخين الجليلين الشيخ عبدالرحمن تاج والدكتور علي العماري، فلقد حاول الشيخ عبدالرحمن تاج - رحمه الله - جاهداً أن ينفي زيادة (لا) في مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت:٣٤]، محتجاً لذلك بأن جنس الحسنات مختلف، والسيئات كذلك، فكأنه قال: لا يستوي جنس الحسنات، فبعضها أعظم من بعض، ولا جنس السيئات، فبعضها أكبر من بعض.

وكذلك عند قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ ﴾ [فاطر:١٩-٢٠]، وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ ﴾ [غافر:٥٨].

ولقد ردَّ عليه الدكتور علي العماري مبيناً أن القول بالزيادة لا تشوبه شائبة، مكتفياً بما قلته من قبل، خاتماً هذا البحث؛ بحث (لا)، بآيتين من كتاب الله، راجياً أن تظهر فيهما دقة النظم، وروعة الإحكام. هاتان الآيتان هما قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران:١٣٩]، والآية الثانية: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد:٣٥].

القائلون بالزيادة[1] يرون أن (لا) في الآية الأولى مزيدة؛ لأنها جاءت بعد النهي، وأن الآية الثانية خلت من هذه الزيادة، ولكننا - ونحن ننزه القرآن عما سموه زائداً، أو صلة، أو مقحماً - نقف أمام النصين الكريمين، باحثين عن سرِّ التعبير، فلماذا ذكرت (لا) في آية وحذفت في آية ؟!

إن الآية الأولى تنهى المؤمنين عن الوهن والحزن، وهما أمران مذمومان، لا ينبغي للمؤمنين أن يتصفوا بهما أو بأحدهما، فهما مذمومان مجتمعين أو متفرقين.

أما الآية الثانية فقد ذكر فيها أمران: الوهن، والدعوة إلى السَّلْم، والوهن هو الأمر المذموم على كل حال وفي كل زمان، ولكن الدعوة إلى السلم ليس أمراً ممقوتاً لذاته، إنما يكون كذلك إذا كان سببه الوهن كالذي يدعو إليه بعضهم كثيراً في أيامنا هذه؛ أما إذا كانت الدعوة إلى السلم في حالة قوة المؤمنين وعزتهم وقوة شوكتهم، فلس أمراً مذموماً، ولا ممقوتاً[2].

أرأيت إلى النظم في الآيتين الكريمتين؟! أفبعد هذا يمكن أن يقال: إن هناك حرفاً زائداً في كتاب الله ؟! اللهم لا. وبهذا أنهي الحديث عن (لا).

---

(١) البرهان، (٤/ ٣٥٧).

(٢) راجع كتابنا في الإعجاز.

المبحث الحادي عشر
الحرف (إلا)

ذكروا زيادتها في قول الله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [البقرة:١٧١][1].

والتقدير عندهم: «ينعق بما لا يسمع دعاء ونداء».

وهذا غير متصور في فهم الآية الكريمة، والذي حملهم على ذلك أنَّ الأصمعي ذكر زيادتها في هذا البيت من الشعر:

حَراجيجُ ما تنفكُّ إلا مُنَاخَة ... على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قفراً

أي: ما تنفك مناخة، وتبعه ابن جني في القول بالزيادة في بيت الشعر، فعز على هواة الزيادة أن لا يجدوا لذلك مثيلاً في كتاب الله تعالى، ولكنهم وجوده - بزعمهم - بعد بحث وتنقيب في الآية الكريمة، ونعجب من أولئك أنهم لم ينظروا للمعنى، فإن المعنى على ما ذهبوا إليه غير سديد، فجمهور المفسرين على أن معنى الآية الكريمة: مثل داعي الذين كفروا إلى الإيمان، كالذي يرعى الأغنام، ويصيح بها، لكنها لا تدرك ما يقول، فلا تسمع منه إلا دعاء ونداء، أي: لا تسمع إلا صوتاً دون أن تفقه ما يقول.

قال الجلال السيوطي في «تفسير الجلالين»:

«و﴿ وَمَثَلُ ﴾ صفة ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ومن يدعوهم إلى الهدى ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ يصوِّت ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ أي: صوتاً ولا يفهم معناه، أي: هم في سماع الموعظة وعدم تدبرها كالبهائم تسمع صوت راعيها ولا تفهمه».

---

(١) الكشاف (١/ ١٣٨).

المبحث الثاني عشر
الحرف (ألا)

ولقد نقلنا القول بزيادتها عن ابن قتيبة كذلك.

و(ألا) كما يقول علماء المعاني: أداة تأكيد، وقد كثر ورودها في كتاب الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة:١١-١٣]. وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس:٦٢-٦٤].

وإذا بحثت عن فائدة هذه الأداة، وجدت أنها فائدة ذات شأن، إنها تفيد تحقق ما بعدها، بحيث لو حذفت لذهبت تلك الفائدة البديعة، فالمنافقون واليهود الذين ادّعوا الإصلاح، واتهموا المؤمنين بالسفه، تؤكد لنا الآية الكريمة أنهم الأحقون بهذين الوصفين.

والآية الثانية تؤكد أن الذين اتخذوا الله ولياً أو والاهم الله سبحانه وتعالى بعيدون عن أن ينالهم خوف أو حزن، وهكذا كل موضع وردت فيه هذه الكلمة.

اقرأ مثلاً قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿١٨﴾ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [المجادلة:١٨-١٩]، واقرأ قوله سبحانه في وصف المؤمنين: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ كَتَبَ

فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المجادلة:٢٢]، وانظر كيف يتغير النظم ويصير المعنى لو حذفت هذه الكلمة!!

المبحث الثالث عشر
الحرف (ما)

ومما أطلقوا القول بزيادته كذلك كلمة (ما) في مثل قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [البقرة:٨٨][١]، ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٠][٢]، ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الذاريات:١٧][٣].

و(ما) في هذه الأمثلة مصدرية، ويكون تقدير الآيات: «فقليلاً إيمانهم»، «فقليلاً هجوعهم»، «من قبل تفريطكم في يوسف».

كما أنها يمكن أن تكون نافية في بعض المواضع، فيقصد بها نفي الإيمان: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾.

وكذلك قالوا بزيادتها بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون:٤٠]، ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح:٢٥]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة:١٣].

وقد ذهب بعضهم إلى أن (ما) في هذه الآيات نكرة تامة؛ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، أي: بشيء.

وأذكر هنا ما نقله الشيخ الجمل - رحمه الله - عن السمين، فبعد أن ذكر القول بالزيادة، قال:

---

(١) البحر المحيط، (١/ ٣٠٢). إملاء ما منّ به الرحمن، (١/ ٢٨). المغني، لابن هشام، (١/ ٣١٦). الكشاف، للزمخشري، (١/ ٨١).
(٢) المغني، لابن هشام، (١/ ٣١٧).
(٣) الكشاف للزمخشري، (٤/ ٢٧). إملاء ما منّ به الرحمن، العكبري، (٢/ ١٢٨)، البحر المحيط، (٨/ ١٣٥-١٣٦).

«والثاني أنها غير مزيدة، بل هي نكرة، وفيه وجهان:

أحدهما: أنها موصوفة برحمة، أي: فبشيء رحمة.

والثاني: أنها غير موصوفة، ورحمة، بدل منها، نقله مكي عن ابن كيسان. ونقل أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة غير موصوفة، ورحمة: بدل منها؛ كأنه أبهم ثم بيّن بالإبدال، وكان من يدعي أنها غير مزيدة يفر من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كأنه لا يجوز أن يقال في القرآن هذا زائد أصلاً»[1].

وفراراً من القول بالزيادة ذهب الرازي إلى أن (ما) استفهامية. ورد عليه أبو حيان[2] بأن ذلك غير جائز من حيث الصنعة الإعرابية، لا من حيث المعنى.

وكذلك يقال فيما يماثلها كقوله تعالى[3]: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥، المائدة:١٣]، و﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ﴾ [ص:١١]، ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون:٤٠].

في مجيء (ما) بعد (إذا) قرار شاهد بإعجاز هذا القرآن الكريم:

ذُكرت (إذا) كثيراً في كتاب الله، ولكنها في بضع عشرة مرة ذُكرت بعدها (ما)، وكل الذي تسمعه أن (ما) زائدة بعد (إذا) للتأكيد، ولكن إذا كان الأمر كذلك فلِمَ تُركت في عشرات المواضع، وذُكرت في هذا العدد النزر القليل؟ لا بد إذن من سر بياني، ولطيفة من لطائف الإعجاز، وهذا ما سنعرضه بعد قليل إن شاء الله بعد أن نذكر لك أمثلة من النظمين الكريمين.

---

(١) الجمل على الجلالين، (١/ ٣٢٩).

(٢) البحر المحيط، (٣/ ٩٧).

(٣) معترك الأقران، للسيوطي، (٢/ ٥٥٢).

١ – قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [النور:٤٨].

٢ – قال سبحانه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة:٩٣].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الأعراف:٢٠١].

٣– قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة:٩٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور:٦٢].

٤ – أ– قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٤]. وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة:١٢٧].

ب– قال سبحانه: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [التوبة:٨٦].

٥ – أ– قال سبحانه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [يونس:٥١].

ب– وقال سبحانه: ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل:٨٢].

٦ – أ– قال سبحانه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم:٦٦].

ب- وقال سبحانه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الصافات:١٦].

٧- أ- قال سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت:٢٠-٢١].

ب- قال سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧١].

ارجع إلى كل مجموعة من هذه الآيات الكريمة، وستجد أن (ما)، جاءت حيث استدعى السياق وجودها، وكانت هناك كلمة بيانية وغرض بلاغي، خذ المجموعة الأولى مثلاً: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾، إن شهادة الشهداء أمر تتعلق به مصالح الناس وحقوقهم، وهؤلاء الشهداء قد يجدون إحراجاً وضيقاً من إدلائهم بالشهادة كان لا بد - إذن - من أن يؤكد لهم هذا المعنى، فجاءت (ما) لتؤدي هذه الرسالة الكبيرة العظيمة.

أما الآية الثانية فلا تتطلب هذا التأكيد، فإنها تتحدث عن واقع المنافقين، بأنهم إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم، يعرض فريق منهم.

فإذا انتقلت إلى المجموعة الثانية، وجدت أن (ما) تتحدث عن قضية خطيرة كانت تشغل المؤمنين، وهي مصير أولئك الذين ماتوا قبل أن تحرم الخمر تحريماً قاطعاً ماذا سيكون مصيرهم في الآخرة؟ وهذا دليل على ما كان بين المؤمنين من وشائج، لا بين الأحياء فحسب، بل بينهم وبين إخوانهم الذين سبقوهم إلى الدار الآخرة، لا عجب فذلكم هو المجتمع الذي تكفل الله برعايته، وذلكم هو المجتمع الذي حرص سيدنا محمد ﷺ على تربيته، تلكم التربية الفذة التي لم تعرف في أمة من الأمم. فجاءت الآية الكريمة تبين أن أولئك ليس عليهم جناح فيها طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات، الأمر - إذن - بحاجة إلى هذا التأكيد، لأنها تتحدث عن المتقين وتلك سجية فيهم، أنهم إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا.

أما المجموعة الثالثة، وهي التي اشتملت عليها سورة التوبة، فإن الآيات التي ذكرت فيها (ما) جاءت عقب قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ١٢٣﴾ ثم بينت أن أولئك يهارون، ويجادلون ويراوغون، سواء كان ذلك بألسنتهم أم بنظراتهم، فتارة ﴿أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ﴾، وأخرى ﴿نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٖ﴾. ولكن الآية الثانية، تحدثت عن أمر طبعي لأولئك المنافقين ﴿ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ﴾.

وعلى هذا نستطيع أن نفهم ما بقي من الآيات، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ من أنه أراد تأكيد هذا المعنى، الذي دلت عليه (ما)، ثم ألا ترى كيف استغربه أولئك حيث قالوا لجلودهم ﴿لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ﴾ أما الآية الثانية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، فليس بحاجة إلى هذا التأكيد لأن فتح الأبواب بعد المجيء أمر لا بد منه، بل كان المجيء من أجله، وإذا قلنا: إن الجواب محذوف، فالأمر فيه كذلك، أي حتى إذا جاؤوها وجدوا ما يزعجهم ويؤلمهم.

وانظر إلى قوله سبحانه: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ٦٦﴾ [مريم:٦٦] كيف أكد هذا المعنى، ثم كيف كان الرد عليه ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم:٦٨].

وانظر إلى قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ٣٧﴾ [الشورى:٣٧] ألا ترى أن الغفران بعد الغضب أمر صعب على كثير من النفوس، فكان لا بد أن تأتي (ما) تحث المؤمنين على هذه الفضيلة التي لا بد أن يروضوا عليها نفوسهم، كذلك قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦﴾ [الفجر:١٥-١٦] تلك قضية فكرة اجتماعية

جاء القرآن ليردها، ولذلك كان الرد حاسماً محكماً، ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾﴾ [الفجر:١٧].

ومن هنا تدرك أن (ما) لم تزد بعد (إذا) كما يدعون، وأنها لم تجئ عرضاً، وإنما جاءت لتؤدي غرضاً، ونِعْمَ الغرض الذي أدته.

ما وُضع للتأكيد لا يسمى زائداً:

وهنا قضية لا بد من الإشارة إليها والتنبيه عليها، وهي أننا لا بد أن نفرِّق بين ما يصلُحُ لأن يكون تأكيداً وبين ما لا يصلح، فإذا كانت الكلمة أو الحرف مستعملاً في التوكيد؛ فلا ينبغي أن يوصف بالزيادة أو بالإقحام؛ لذلك لم نسمع أحداً يقول في قوله سبحانه: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾﴾ [الهمزة:٤]: إن النون هنا زائدة. بل قالوا: إن النون هنا للتوكيد.

ولم نسمع أحداً يقول في قوله سبحانه: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة:٢٢١]: إن اللام هنا زائدة. بل الذي قالوا: هي لام الابتداء، ولام الابتداء من أدوات التوكيد.

ولم نسمعهم يقولون في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]: (قد) هنا زائدة. وفي قوله سبحانه: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾ [الضحى:٥]: (سوف) هنا زائدة، بل الذي قالوه: إن هاتين الأداتين - أعني (قد) و(سوف) - يؤكد بهما الفعل.

وإذا كان هذا صنيعهم في كثيرٍ من أدوات التوكيد التي ذكرتها هنا: (إن)، اللام، (قد)، و(سوف)، وغيرها؛ مثل: القسم، و(أمّا)، و(ألا)؛ فلا أدري ما الذي دعاهم للخروج عن هذا المنهج السوي في بعض أدوات التوكيد؛ مثل (ما) التي تأتي بعد (إن) الشرطية في مثل قوله سبحانه: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال:٥٧]، و(أن) التي تأتي بعد (لما) الواسطة في مثل قوله سبحانه:

﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف:٩٦]، و(من) الاستغراقية في مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ [البقرة:١٠٢]، والباء الواقعة في خبر (ليس)، وما يشبه هذه الكلمات.

فما دامت قد سيقت للتأكيد - شأنها شأن نوني التوكيد، والقسم، و(إنَّ) - فلِمَ فرقوا بين هذه الكلمات ذوات الهدف الواحد، فسموا بعضها زوائد، وقالوا: إن بعضها للتأكيد؟!

ما نظن ذلك مقبولاً ألبتة، وإليك هذا البرهان العملي؛ لتدرك حقيقة الأمر، وتتبين ما قلته لك:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ ۝٣ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق:١-٤].

في هذه الآية الكريمة قراءتان:

القراءة الأولى: بتشديد ميم (لَّما)، و(لَّما) هنا بمعنى (إلا)، و(إن) نافية، والمعنى - والله أعلم - : ما كل نفس إلا عليها حافظ. أي: ليست هناك نفس إلا عليها حافظ موكل بها. وهذا الأسلوب - أعني أسلوب النفي والاستثناء - يسمى أسلوب الحصر والقصر؛ كما تقول: ما الحياة إلا ظل زائل. وهذا الأسلوب يفيد التأكيد بالطبع، فأسلوب الحصر أو القصر طريقة من طرق التوكيد.

القراءة الثانية: بتخفيف الميم؛ (لَما)، و(إن) في الآية الكريمة ليست نافية، بل هي مخففة من (إنّ) الثقيلة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، واللام في قوله سبحانه: (لما)؛ يسمونها اللام الفارقة، أي: التي تفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية، وهذه قضية نحوية أرجو أن يتسع صدرك لي ولها، فلا تجد عليّ؛ راجياً أن أشرحها لك بإيجاز إن شاء الله تعالى.

فأقول وبالله التوفيق:

(إنْ) - بكسر الهمزة وسكون النون - قد تأتي حرف نفي، مثال ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الملك:٢٠]، أي: ليس الكافرون إلا في غرور. وقوله سبحانه: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ﴾ [فاطر:٤١]، أي: إن زالت السماوات والأرض؛ لم يمسكهما أحد من بعده. وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾﴾ [الفرقان:٨]، أي: ما تتبعون.

وقد تأتي مخففة من (إن) الثقيلة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم:٥١]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف:١٠٢]، فـ (إن) هنا ليست نافية قطعاً؛ لأن المعنى: إنَّ الكافرين يكادون يزلقونك بأبصارهم، وإنّا وجدنا أكثرهم فاسقين. وتقول: إنْ تاريخ أمتنا لمشرق، وإنْ عدونا لماكر غادر، فـ (إن) هنا ليست نافية كذلك؛ لأنك تريد أن تثبت أن تاريخنا مشرق، وبأن عدونا غادر، و(إنَّ) الثقيلة - كما عرفت - للإثبات والتوكيد، فتكون (إن) المخففة منها أيضاً للإثبات والتوكيد.

ولا ريب أن الإثبات نقيض النفي، فـ (إن) قد يكون معناها النفي، وقد يكون معناها التوكيد، وهما معنيان متناقضان، مع أن اللفظ واحد، وهو (إن)، فكيف نفرق بين المعنيين واللفظ واحد - والعربية لغة الدقة في الوضع، وأبناؤها الأول موصوفون برقة الطبع - ؟!

من أجل هذا، ولكي لا تختلط المعاني بعضها ببعض؛ كانت هناك قاعدة ميسرة سهلة، وهي أنّ (إن) إذا كانت مخففة من الثقيلة؛ وجب أن يأتي في خبرها لامٌ تسمى اللام الفارقة، أي: التي تفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية، فإذا قلت مثلاً: إن أمتنا لغافلة. فربما يتوهم بعضهم أن (إن) نافية، والمعنى: ليست أمتنا غافلة. ولكنك ترد على هذا الوهم بأن (إن) ليست للنفي، بل هي مخففة من الثقيلة، وآية ذلك أنها

جاءت اللام بعدها، ولو كانت نافية؛ لقلت: إن أمتنا غافلة. أي: ليست أمتنا غافلة. وهذا ليست صحيحاً بالطبع، فأي غفلة أعظم مما هي فيه؟!

بعد هذا تدرك أن القراءة الثانية في الآية الكريمة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق:٤]؛ (إن) فيها مخففة من الثقيلة، واللام فارقة.

و(ما)؛ قال المفسرون واللغويون - سامحهم الله - : إنها زائدة. ولو كانت زائدة؛ لاختلفت القراءتان المتواترتان، ولكانت كل واحدة لها معنى يختلف عن أختها، وهذا غير مقبول، وصدق الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢].

ولكن كيف ذلك؟

عرفت أن القراءة الأولى - بتشديد الميم - جاء بأسلوب الحصر والقصر، وعرفت أن هذا الأسلوب يفيد التأكيد، وعلى هذا فالقراءة الثانية يجب أن تفيد التأكيد كذلك، ولما كان التأكيد يضعف بـ (إن) المخففة؛ فلا بد من أداة تقوِّي هذا التأكيد، وهذه الأداة هي (ما) التي جاءت بعد اللام الفارقة.

وبهذا التوجيه تتفق القراءتان السبعيتان، إذ كلتاهما أفدت التأكيد، والقول بالزيادة ينافي هذا المعنى.

وخلاصة القول إننا ينبغي أن نسمي الأشياء بأسمائها، فما كان يفيد التأكيد؛ فلا ينبغي أن نسميه زائداً، والألفاظ الموضوعة للتأكيد معروفة عندهم، وبهذا الصنيع نضع الأشياء في موضعها، ونتجنب الخلط بين أمور ليست من وادٍ واحد.

وقد رأينا من ادّعى أن الواو في مثل قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣] زائدة للتوكيد، مع أنه لم يُسمع قط بأن الواو تكون للتوكيد !

وقد ذكرت هذه الكلمة لأبين أن هناك فرقاً بين ما يجيء للتأكيد وبين ما يسمى زائداً، وبأننا لا ينبغي أن نفرِّق بين المتماثلات، فنسمي بعضها للتأكيد، ونسمي مثيلاتها زائدة، والله الموفق للصواب.

المبحث الرابع عشر
الحرف (أنْ)

وذكروا زيادتها في آيات كثيرة من كتاب الله تعالى، يمكن أن نجملها في المواضع التالية:

أولاً: أن تقع بعد (لَـمَّا) الحينية؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف:٩٦][(١)]، ﴿فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾ [القصص:١٩][(٢)]، ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت:٣٣][(٣)].

ثانياً: أن تقع قبل (لو)، وأن يكون في الكلام قسم محذوف، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد:٣١][(٤)]، ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ:١٤][(٥)].

ثالثاً: ذهب الأخفش إلى أنها تزاد في غير هذين الموضوعين، ويُنصب بها الفعل المضارع، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٦][(٦)]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم:١٢][(٧)]، ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا

---

(١) البرهان، (٤/ ٢٢٧). البحر المحيط، لأبي حيان، (٥/ ٣٤٥).
(٢) البحر المحيط، (٧/ ١١٠).
(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، (٨/ ١٣٠). البحر المحيط، (٧/ ١٥٠). البرهان، (٤/ ٢٢٧).
(٤) البحر المحيط، (٥/ ٣٩١).
(٥) البحر المحيط، (٧/ ٢٦٧-٢٦٨).
(٦) المغني (١/ ٣٤). البرهان، (٤/ ٢٢٧). البحر المحيط، (٢/ ٥٦).
(٧) المغني (١/ ٣٤). البرهان، (٤/ ٢٧٧). البحر المحيط، (٥/ ٤١١). الكشاف، للزمخشري، (٢/ ٢٩٦).

﴿يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الأنفال:٣٤] [1]، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٠] [2].

أولاً: أما (أن) في الآيات الأولى، وهي التي وقعت بعد (لَـمَّا الحينية)، فإن فيها سرّاً رائعاً من أسرار كتاب ربي، مع أنه كاد أن يجمع عليه المفسرون من أنها زائدة للتأكيد، ولقد كان الزمخشري - رحمه الله - درَّاكاً للمحة حينما قال:

«(أن) صلة، أكدت وجد الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان» [3].

ولكن الزمخشري - رحمه الله - وقف هنا دون أن يفتق لنا أكمام هذه الثمرة اليانعة، أو يفجر لنا ينبوع هذا الرحيق القرآني، وهذا ما سنحاول إتمامه - إن شاء الله - .

ولكي نصل إلى النتيجة التي نخلص منها إلى شذى هذا العَرف، لا بد أن نتتبع في الآيات الكريمة وجود هذا الحرف، وأعين به (أن).

في سورة هود: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِيٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾ قَالُواْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴿٧٩﴾ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ۖ﴾ [الآيات:٧٧-٨١].

وفي سورة العنكبوت: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ۖ﴾ [الآية:٣٣].

---

(١) البحر المحيط، (٤/ ٣٩٠).

(٢) البرهان، (٤/ ٢٧٧). الكشاف، للزمخشري، (٤/ ٦٥). البحر المحيط، (٨/ ٢١٨).

(٣) الكشاف، للزمخشري، (٣/ ٤٥٣).

وفي سورة يوسف: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّى لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ ﴿٩٤﴾ قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴿٩٥﴾ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ [الآيات:٩٥-٩٦].

وفي سورة القصص: ﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ﴾ [الآية:١٩].

إن المنعم النظر في الآيات الكريمة يلمح فرقاً بين الآيات التي ذكرت فيها (أن) والآيات التي لم تذكر فيها، فالآيات التي ذكرت فيها (أن) نجد فيها ظاهرة عجيبة، وهي أن النتائج التي تتشوف إليها النفس، ويتشوق لها القلب، تُذكر مباشرة دون تريُّث أو تمهُّل، كما نرى ذلك واضحاً في آية يوسف؛ حيث جاء البشير، فألقى القميص على وجه يعقوب عليه السلام فارتد بصيراً، وكذلك آية العنكبوت؛ حينما ضاق لوط عليه السلام ذرعاً، فطمأنه الرسل؛ لا تخف ولا تحزن، وكذلك آية القصص؛ حيث ذُكر فيها ما جعل موسى عليه السلام يقلع عما عزم عليه وأراد من البطش.

ولكن الآيات التي لم تذكر فيها (أن) لا نجد فيها هذه النتائج ذات النهايات القريبة، ولعل آية هود خير شاهد على هذا: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾ ﴾، وتشتد المحاورة بينه وبينهم: ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾ ﴾، ويُصرون على ما يريدون: ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴿٧٩﴾ ﴾، ثم تأتي النتيجة بعد ذلك: ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ﴾.

وسبحان الذي علّم القرآن، وعلّم البيان. فمثل الآيتين كمثل الذي يريد أن يسير إلى مكان ما، فيكون أمامه طريقان اثنان؛ أحدهما أقصر من الآخر، فيختار حسب ظرفه الطريق الذي يريد أن يسير فيه، كذلك المتكلم حينما يريد أن يطوي بعض الجمل، فإنه يمكن أن يدخل في كلامه (أن)، أو يحذفها إذا لم يرد ذلك.

تلك قاعدة (أن) معنىً وأسلوباً، فما أروع البيان القرآني ! وما أجدرنا بأن نقف عند كل كلمة منه[1] !!

ويمكنني أن أمثل لذلك - لوجود (أن) وعدمها - بما يلي:

١ - لما خرج عمر إلى الشام لتفقد الرعية - وهذا شأن الحاكم المسلم - «حتى إذا كان بسرغ[2] لقيه أهل الأجناد؛ أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام. قال ابن عباس: فقال عمرُ: ادعُ لي المهاجرين الأولين. فدعوتُهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر، ولا نرى أن ترجِعَ عنه. وقال بعضهم: معك بقية الناس، وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن تُقْدِمَهُم على هذا الوباء. فقالَ: ارتفعوا عني. ثم قال: ادع لي الأنصار. فدعوتُهم، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم. فقال: ارتفعوا عني. ثم قال: ادع لي مَن كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح. فدعوتهم، فلم يختلف عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس، ولا تقدمهم على هذا الوباء. فنادى عمر في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظهر، فأصبِحوا عليه. فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفِراراً من قدر الله؟! فقال عمر: لو غيرُكَ قالها يا أبا عُبيدة ! - وكان عمر يكره خلافه - نعم، نفرُّ مِن قدرِ الله، أرأيتَ لو كانت لك إبل، فهبطت وادياً له عدوتان؛ إحداهما خصبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبدالرحمن بن عوف، وكان متغيباً في بعض حاجته، فقال: إن عندي من هذا علماً: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا سمعتُم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه». قال: فحمد الله عمر بن الخطاب، ثم انصرف»[3].

---

(١) ولقد حام حول هذا المعنى الخطيب الإسكافي صاحب «درة التنزيل»، ص٣٦١.

(٢) سرغ - بسين مهملة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم غين معجمة - : قرية في طرف الشام مما يلي الحجاز.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة، شرح النووي، (١٤/ ٢٠٨).

وهذه رواية طويلة، فإذا جئنا بـ (أن) كانت دليلاً على الاختصار:

ولما أن خرج عمر إلى الشام، وبلغ سرغ؛ «بلغه أن الوباء قد وقع بالشام، أخبره عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»، فرجع عمر بن الخطاب من سرغ»[1].

٢- لما أراد الاستعمار تقسيم بلادنا بعد التآمر على الخلافة العثمانية؛ عمد قبل كل شيء إلى إثارة النعرات على اختلافها، وإضعاف اقتصاديات البلاد، وسلك مسالك كثيرة في إضعاف الروح الدينية والوطنية، وفرض الضرائب على أهل البلاد لتزهيدهم في الأرض، وفتح لليهود باب الهجرة على مصراعيه، ومكَّن اليهود من الحصول على أنواع السلاح على اختلافها، ومنحهم كل التسهيلات لذلك، ومنع أهل البلاد من كل ما يتصل بذلك، ونشر بينهم الرعب، وقسى عليهم في أحكامه، ثم بلغ هدفه من التمكين لليهود ليقيم دولتهم، وهيَّأ لهم إخلاء البلاد من أهلها.

في هذا القول كانت الجملة الأولى خالية من (أن)، فإذا جئنا بـ (أن) كانت دليلاً على اختصار هذا القول، فنقول:

لما أن أراد الاستعمار تقسيم بلادنا فعل كل ما في وسعه لإضعاف الروح الدينية، ومحاربة الروح الوطنية وإضعاف اقتصاديات البلاد، ومكَّن لليهود إقامة دولته.

هذا الأسلوب نتعلمه من كتاب الله، وتعلمنا إياه هذه الكلمة، بل هذا الحرف (أن).

ذلك هو الحرف الذي كادوا يُجمعون على زيادته، ويعلم الله أن الكتاب الكريم لا تتصور فيه زيادة حرف أو جزء من حرف، حتى قواعد رسم المصحف

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة، شرح النووي، (١٤/ ٢١٢).

ذكروا لها تعليلات كثيراً ما تكون مقبولة، ولا أريد أن أنتقل إلى موضوع آخر، لكنها خاطرة مرت بي.

كل الذي أود أن أذكره أننا يصعب علينا أن نجد في كتاب الله شيئاً من هذا القبيل مهما قلّ، فسامح الله الذين يدَّعون أن الزائد كثير، كما نقل عن بعضهم في أول هذا الباب.

وهكذا؛ يمكن أن تكون (أن) ظاهرة أسلوبية نأتي بها إذا أردنا طيّ بعض الكلام واختصاره، والانتقال إلى النتائج؛ دون ذكر جميع المقدمات والحقائق، ونترك (أن) إذا لم نُرِد أن نوجز الكلام ونختصره، فإذا شاع ذلك في أساليبنا كلاماً وكتاباً؛ صار القارئ أو السامع يدرك إذا وجد (أن) في الكلام الذي قرأه أو سمعه أنّ هناك حقائق مطوية، يمكن أن يبحث عنها، فتصير تلك قاعدة للإيجاز أو الإطناب، ولذكر الكلام كلاً أو بعضاً. إنها روعة التنزيل، وما أعظمها روعة.

ثانياً: وأما (أن) التي قبل (لو)، فهي مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، ولا معنى للزيادة، ولا ضرورة للقول بها، فقوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾ [الرعد:٣١]، وقوله: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ:١٤]؛ تؤول هكذا: «أنه لو شاء الله. وأنهم لو يعلمون الغيب». وهذا بدهي في قواعد النحو.

ثالثاً: وأما (أن) التي ذكر الأخفش زيادتها مع نصبها للفعل المضارع، فمع مخالفة الجمهور له، فإن سياقها لا يحتمل الزيادة؛ فإنها تؤوَّل والفعل الذي بعدها بمصدر، وهذا شائع في اللغة، فيقال في قوله سبحانه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٣٤]، أي: في عدم تعذيب الله لهم، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:١٢]، أي: أي شيء لنا في عدم التوكل، وهكذا: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾ [البقرة:٢٤٦]، أي: أي فائدة لنا في عدم القتال. و﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟﴾ [الحديد:١٠]؛ يقال فيها كذلك.

وهكذا نجد أن ما عدوه زائداً في هذا الحرف؛ غير مقبول أسلوباً، ولا مستقيم معنى.

المبحث الخامس عشر
الحرف (إن)

وذكروا زيادتها في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف:٢٦].

والقول بزيادة[1] (إن)؛ فضلاً عن أنه لا يستقيم من حيث اللفظ، فإنه مخل بالمعنى كذلك، حيث يصير التقدير: ولقد مكّناهم فيما مكنّاكم فيه، أي: في مثل الذي مكنّاكم فيه. فيكون تمكين قريش أكثر من تمكين عاد، وهذا غير مراد قطعاً، ولا يستقيم به المعنى، فالمقصود تحذير قريش من أن الله أهلك عاداً مع أنهم أشد قوة وأكثر تمكيناً.

والمعنى الذي تستقيم به الآية الكريمة أن تكون (ما) اسم موصول أو نكرة، و(إن) نافية. والمعنى: ولقد مكنّا عاداً في الذي لم نمكنكم فيه، أو في شيء عظيم ما مكنّاكم فيه.

هذا الذي يتفق مع السياق، ويحتمه المعنى، ومجيء (إن) نافية مشهور وكثير، وقد اختيرت هنا ليكون فيها جمال إيقاع، فعُدِلَ عن كلمة (ما)، حتى لا تجتمع كلمتان معاً، فلا يقال: «ولقد مكنَّاكم فيما ما مكناكم فيه». فتذكر (ما) مرتين متجاورتين.

فانظر إلى عظمة القرآن، وعلو شأنه، وبديع صنعته، وروعة تعبيره، ودقة اختيار الألفاظ فيه.

---

(١) معترك الأقران، (١/ ٦٠٥).

المبحث السادس عشر
الحرف (إنّ)

وإن تعجب فعجب ما ذكره ابن قتيبة - رحمه الله وعفا عنه - من زيادة بعض الأحرف التي وضعها العرب للدلالة على معانٍ لا يتم المعنى إلا بها.

فهذه كلمة (إن) هي أصل في باب التأكيد، ومع هذا التأكيد أغراض كثيرة تؤديها هذه الكلمة، ومع ذلك وجدناه يقول بزيادتها.

وأعجب من هذا قوله بزيادة (إذ) تبعاً لأبي عبيدة، وقد شنَّع عليهما من جاء بعدهما بأنهما كانا ضعيفين في علم النحو.

يقول ابن قتيبة:

«و(إن) الثقيلة تزاد، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾ [الكهف:٣٠]، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة:٨]. وقال الشاعر:

إنَّ الخليفـــــــةَ إنَّ الله سَرْبَلَـــــــــهُ ... سِرْبــالَ مُلْــكٍ بــهِ تُرْجَــى الخَــواتيمُ

و(إنْ) الخفيفة تزاد، كقول الشاعر:

مـــا إنْ رأيـــتُ ولا سَـــمِعْتُ بـــهِ ... كـــاليومِ هـــاني أيْنُـــقٍ جُـــرْبِ

وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف:٢٦]، وقال بعضهم: أراد فيما مكنَّاكم فيه، وإن زائدة. وقال بعضهم: هي بمعنى مكنَّاهم فيما لم نمكنكم فيه.

و(إذ) قد تزاد كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾ [لقمان:١٣]، أي: وقال.

وقال ابن ميَّادة:

إذْ لا يـــزالُ قائـــلُ أبِـــنْ أَبِـــنْ»[1]

ويعنينا هنا كلمة (إنّ)؛ لأنه هو الذي انفرد في القول بزيادتها.

ويشبه هاتين الآيتين اللتين ذكرهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ﴾ [الحج:١٧].

فابن قتيبة - عفا الله عنه - يقول بزيادة (إنّ) فيما يماثل هذه الآيات التي وقعت فيها (إنّ) وما بعده خبراً، فيمكن أن يتم الكلام عنده بدونها، فيقال في الآية الأولى: «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نضيع أجر من أحسن عملاً»...

ويقال في الثانية: «إن الموت الذي تفرون منه فهو ملاقيكم»، ويقال في الثالثة: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين والمجوس والذين أشركوا؛ الله يفصل بينهم يوم القيامة».

وتذوَّق النظم البديع أولاً، ثم انظر كيف ذهب رونقه حينما حذفت منه هذه الأداة، ولقد أطال الشيخ عبدالقاهر - رحمه الله - في «دلائل الإعجاز» عن جمال هذه الكلمة وموقعها في اللفظ، ونزيدك هنا شرحاً لما لهذه الكلمة من فوائد.

ارجع إلى الجمل الثلاث التي وقعت كل منها خبراً: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾، ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْۖ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾؛ تجد أن كلاًّ منها يمكن أن تكون جملة ذات فائدة مستقلة، بحيث لو جيء بها وحدها أغنت غناءً كبيراً، وأعطت معنى غير مرتبط بما قبله، تقول مثلاً: إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. إن الموت ملاقيكم. إن الله يفصل بين الناس.

(١) تأويل مشكل القرآن، ص١٩٥-١٩٦.

وجود (إن) في هذه الجمل إذن متسق مع معناها، منسجم مع سياقها، بل هو دعامة في نظمها، إن كل هذه القضايا الكبرى تتطلب هذا التأكيد، عفا الله عن ابن قتيبة، فلقد تأثر - كما قلنا - بأبي عبيدة.

المبحث السابع عشر
الحرف (ثم)

نقل الرضي في «شرح الكافية» عن الأخفش القول بزيادتها، ولم يرجّحه، وذلك في قوله تعالى[1]: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ [التوبة:١١٨][2].

والذي دعاهم إلى القول بالزيادة أنهم نظروا إلى كلمة (إذا) فلم يجدوا لها جواباً: ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾، فظنوا أن جوابها قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾، وعلى هذا لا بد أن تكون (ثم) زائدة، والتقدير عند أولئك: «حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب الله عليهم ليتوبوا».

ولقد أهملوا - سامحهم الله - سياق الآية السابقة، وهي قوله سبحانه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة:١١٧]، فقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ في الآية الثانية، جاءت متسقة مع قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ في الآية الأولى.

وقد أنكر أبو حيان رحمه الله على القائلين بالزيادة حيث قال:

«و(إذا) إن كانت شرطية فجوابها محذوف، تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ بعد قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ...﴾ الآية. ودعوى أن

---

(١) كتاب الكافية في النحو، (٢/ ٣٦٩). ولم يرتض المؤلف هذا القول، وجعل جواب (إذا) محذوف، أي: حتى إذا ضاقت عليهم، ألهمهم الإنابة.
(٢) البرهان، (٤/ ٢٦٩).

(ثم) زائدة، وجواب إذا ما بعد (ثم) بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة ثم»[1].

وقد تكون (إذا) لمجرد الظرف، فلا تحتاج إلى جواب، والذي قاله أبو حيان ينسجم مع الصنعة الإعرابية، فـ (إذا) إن كانت شرطية فجوابها محذوف، والتقدير: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض تاب عليهم، وإن تجردت عن الشرط وتمخضت للظرف فلا تحتاج إلى جواب.

ويبقى في الآية ملمح بياني لم يشر إليه أبو حيان، وهو ما سأحاول فتق أكمامه، وإظهار سرِّه:

الذي يلوح لي من نظم الآية وسياقها، أن تكون (إذا) شرطية، وجوابها محذوف، والتقدير: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب الله عليهم، ثم تاب الله عليهم. فقد ذُكرت توبة الله عليهم مرتين؛ محذوفة تارة جواباً للشرط، ومذكورة فيما بعد.

والناظر في حال أولئك الثلاثة الذين خُلِّفوا - رضي الله عنهم - وما ذكره القرآن عن حالهم، يلمح السرّ الذي ذُكرت من أجله التوبة مرتين؛ فهم وقد ضاقت عليهم الأرض بما رحبت أولاً، وضاقت عليهم أنفسهم ثانياً، وقد حدثتنا السيرة عما كان من شأنهم، وشأن أقرب الناس إليهم معهم؛ كلُّ هذه الأمور مجتمعة تقفنا على سرِّ النظم البديع في الآية المحكمة، وهو حاجتهم إلى هذه التوبة لتُذهِبَ أرقهم، وتُطَمْئِنَ نفوسَهم وتبدد هذا الظلام المحيط بهم.

ولو أن علماء النحو سلموا بزيادة (ثم)؛ لضاعت هذه الجذوة البيانية، فالقول بالزيادة إذن مردود من حيث الصناعة النحوية، ومن حيث العمق البياني الذي دلّ عليه نظم القرآن.

---

(١) البحر المحيط، (٥/ ١١٠).

ويمكن أن يكون الجواب كلمة أخرى، أو جملة أخرى غير التوبة، كأن يقال: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ازداد إيمانهم، أو طمعوا في مغفرة الله..

نعـــمَ الـــسَّميرُ كِتـــابُ الله إنَّ لـــهُ حَلاوَةً هيَ أحْلَى مِن جَنَـى الـضَّرَبِ[1]

بِــهِ فُنــونُ المَعــانِي قَــدْ جُمِعْــنَ فــما يَفُــتْنَ مِــن عَجَــبٍ إلاَّ إلى عَجَــبِ

أمْــرٌ ونَهْــيٌ وأمْثــالٌ ومَوْعِظَــةٌ وحِكْمَــةٌ أُوْدِعَــتْ في أفْـصَحِ الكُتُــبِ

لطــائِفُ يَجْتَليهــا كُــلُّ ذي بَــصَرٍ وروضَـــةٌ يَجتَنيهـــا كُـــلُّ ذي أدَبِ

(١) الجيد من العسل البري.

المبحث الثامن عشر
الحرف (لعلّ)

يدّعي بعض الكاتبين المحدثين[1] زيادة (لعلّ) في قوله تبارك وتعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [يوسف:٤٦].

فهو يدّعي أنه قد زيدت كلمة (لعلّ) من أجل الفاصلة، فأصل النظم عنده: «لعلي أرجع إلى الناس فيعلمون»؛ لأن الفعل المضارع ينصب في جواب الترجي، فزيدت (لعلّ) حتى تكون الفاصلة بالنون.

وكنت أود للكاتب أن يقف مع الآية الكريمة، أما وإنه لم يفعل، فلتقف أنت أيها القارئ مع الآية الكريمة في نظمها.

وبادئ بدء فإنها جرأة أن نقرر زيادة كلمات من أجل الفاصلة، وهو بعدُ باب خطير أن يفتح؛ لأنه سيُدّعى بأن قضايا كثيرة إنما زيدت لأجل الفاصلة، أو النظم، أو السياق، وهذه تشكل خطوة نحن على ثقة من أن الكاتب لا يرضاها.

ولنرجع إلى الآية الكريمة؛ جاء أحد السجينين - وهو الذي نجا منهما - ليوسف عليه السلام، ليؤول له الرؤيا، وكان الملك ومن حوله ينتظرون بفارغ الصبر هذا التأويل، ذلك لأن لهذه الرؤيا شأناً عند الملك، كما نفهمه من سياق القرآن، وجاء رسول الملك وهو فرح مغتبط، أن يعلم التأويل من يوسف عليه السلام، فمن يدري فلعل هذه تجعل له حظوة ومنزلة عند الملك، وهذا ما كان يرجوه ويتوقعه، ألم يقل: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾﴾ [يوسف:٤٥]، هذا التوقع الذي كان يرجوه رسول الملك، هو

(١) الفاصلة القرآنية من أسرار التعبير القرآني، الدكتور عبدالفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، ص٢٥.

ما جاءت من أجله كلمة (لعلّ) الأولى؛ ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾ . أما الناس - والملك أولهم بالطبع - فلقد كانوا يتوقعون تأويل هذه الرؤيا التي أحدثت في أنفسهم هزة، وأقضّت مضاجعهم، وأرّقتهم، كانوا بحاجة إلى ما يزيل ذلك كله عنهم وهم يتوقعون أن يعرفوا من تأويلها ما يريحهم، ليعلموا ما يترتب على هذه الرؤيا.

كلمة (لعلّ) في قوله سبحانه: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ لم تأت من أجل الفاصلة، وإنما جاءت ليستقر بها الأمر، ويتم بها المعنى - وهو توقع الناس ورجاؤهم -، جاءت كلمة أساسية في النظم، ولو كان الأمر أمر الفاصلة؛ لأمكن أن يقال: لعلي أرجعُ إلى الناس فيعلمونَ، فتكون الفاء عاطفة لا للسببية، ولن نعدم تخريجاً نحوياً لها، وقد جاء في التنزيل: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾ [عبس:٣-٤]، برفع (يذَّكّر)، و﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ﴾ [طه:١١٣].

وعلى ما ذهب إليه الكاتب، فإن (لعلّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ ۝١٨٦﴾ [البقرة:١٨٦].

أقول: إن (لعل) على ما ذهب إليه ينبغي أن تكون زائدة، جيء بها من أجل الفاصلة؛ لأن النظم يصير هكذا: فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي يرشدوا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾ [البقرة:٢١]؛ لأن النظم يكون هكذا: اعْبدوا ربكم تتقوا. فيكون مجزوماً بجواب الأمر، فزيدت (لعل) لأجل الفاصلة. وعلى هذا فيجب أن نضيف لقائمة الزوائد كلمة جديدة هي (لعلّ).

إننا نجلّ الكتاب الكريم، والنظم البديع، والكلام المعجز عن مثل ما ذهب إليه الكاتب.

المبحث التاسع عشر
الاسم (مِثل)

ذهب بعضهم إلى أن كلمة (مثل) مقحمة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة:١٣٧]. ونقله الشهاب الألوسي[1]، وقال: إنها قراءة أبيّ، ونحن نعلم أن مثل هذا لا يعد من القراءات المقبولة المجمع على صحتها من الأمة.

والحق أن (مِثْل) جاءت في مكانها، لا يستقيم المعنى بدونها، والمتدبر لآي القرآن في خطاب بني إسرائيل يجد ظاهرة إرخاء العنان لهم.

ولأستاذنا محمد عبدالله دراز - رحمه الله تعالى - وقفة مشكورة عند هذه الآية، سبق ذكرها في حرف (الباء).

وإن القول بزيادة (مثل) يدعو إلى العجب حقاً؛ ذلك أن المعنى الذي يريده القرآن هنا لا يستقيم لو حذفت هذه الكلمة - كما سنعرفه إن شاء الله تعالى - وأعجب من ذلك أن بعض أئمة التفسير نقل القول بزيادتها عن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - بل ذهب إلى أكثر من هذا، فنقل عن حبر الأمة عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - أن قراءتها غير جائزة، أي: لا يجوز أن نقرأ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾؛ لأنه ليس لله مثل.

لقد نقل هذا خاتمة المحققين في عصره، أبو الفضل الشهاب الآلوسي كما أسلفت، ومما يدعو للأسف أنه لم يعلق عليه بشيء !! ونقله شيخ المفسرين وإمامهم ابن جرير، وإن كانت عبارته فيها تمريض لهذه لرواية - كما سننقلها إن شاء الله - .

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (١/ ٣٩٦).

والذي أود أن أسجله هنا أن مثل هذا القول عن الحبر - رضي الله عنهما - لا يجوز صدوره، فهذه قراءة متواترة، لا ينبغي لأحد مخالفتها أياً كان، وقوله مردود عليه.

يقول الطبري - رحمه الله تعالى -:

«حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي حمزة؛ قال: قال ابن عباس:

لا تقولوا: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾، فإنه ليس لله مثل، ولكن قولوا: فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا. أو قال: فإن آمنوا بما آمنتم به».

فكأن ابن عباس - في هذه الرواية - إن كانت صحيحة عنه يوجِّه تأويل قراءة من قرأ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾، فإن آمنوا بمثل الله، وبمثل ما أُنزل على إبراهيم وإسماعيل، وذلك إذا صرف إلى هذا الوجه شرك - لا شك - بالله العظيم؛ لأنه لا مثل لله تعالى ذكره، نؤمن أو نكفر به، ولكن تأويل ذلك على غير المعنى الذي وُجِّه إليه تأويله، وإنما معناه ما وصفنا، وهو: فإن صدَّقوا مثل تصديقكم بما صدقتم به، من جميع ما عددنا عليكم من كتب الله وأنبيائه، فقد اهتدوا.

فالتشبيه إنما وقع بين التصديقَيْنِ والإقرارَيْنِ اللذين هما: إيمان هؤلاء، وإيمان هؤلاء، كقول القائل: مرَّ عمرو بأخيك مثل ما مررتُ به... يعني بذلك: مرَّ عمرو بأخيك مثل مروري به، والتمثيل إنما دخل تمثيلاً بين المرورين لا بين عمرو وبين المتكلم، فكذلك قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ إنما وقع التمثيل بين الإيمانين لا بين المُؤْمَن به»[1]. هذا من حيث الرواية.

---

(١) تفسير الطبري، (٣/ ١١٤).

أما من حيث المعنى، القول بزيادة (مثل) غير مستقيم، يأباه المعنى، ويرده السياق.

أما أولاً: فلأن الخطاب مع اليهود - كما نعلم - واليهود يؤمنون بالله؛ لأنهم أصحاب دين سماوي، فلا يمكن أن يقال لهم: آمنوا بالله. ويكتفى بهذا لأنهم سيقولون: نحن نؤمن بالله، لذا لا يمكن القول: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ﴾؛ أي: بالله.

وأما ثانياً: فلأن الآية التي جاءت قبل هذه الآية: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة:١٣٦-١٣٧] [١]، أي: فإن آمنوا بمثل هذا الإيمان، ليس بالله وحده فقط، وإنما بالله وأنبيائه، وما أوتي هؤلاء الأنبياء، هذا ما تعطيه المثلية.

ويؤلمنا كثيراً أن نجد مثل هذه الأقوال في بعض كتب التفسير دون أن يعرض لها ناقلوها بالرد والتبيين، ونحن نعلم أنها ستستغل من قِبَل أصحاب النيات السيئة ليوجهوا من ذلك سهام حقدهم للحنيفية السمحة.

---

(١) البحر المحيط، (٢/ ٧٠).

المبحث العشرون
الاسم (مَثَل)

وممن ذكروا القول باحتمال زيادتها العلامة أبو السعود في تفسيره، في مثل قوله سبحانه: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد:١٥].

والحق أن القول بالزيادة كما يذهب رونق اللفظ، فهو مخل بالمعنى كذلك، فالمثل في الآية الكريمة ليس هو الذي شُبِّه مضربه بمورده، أي مما اصطلح عليه الناس بضربه في المناسبات التي تتفق مع الحالة التي قيل فيها كقولهم: «الصيف ضيعت اللبن»، «قضية ولا أبا حسن لها»، «من مأمنه يؤتى الحذر»، وإنما المراد بالمثل في الآية الكريمة الصفة العظيمة الشأن، وتفصيل هذا أن المثل قد يُطلق على ما يضربه الناس للاعتبار وعلى الحال العجيبة وعلى الصفة إذا كان فيه غرابة.

فقوله سبحانه: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾، أي: صفتها العجيبة الشأن، العظيمة في غرابتها، مما يُتلى عليكم، فلو أن هذه الكلمة قد حذفت، لذهب هذا المعنى الذي تقصده الآية، ولما كان للنظم الكريم هذا الحسن، فهو لا يريد أن يخبر أن الجنة فيها كذا، وإنما يريد أن ينبه الناس إلى صفتها العظيمة، مصدراً ذلك البيان بكلمة (مثل) ليشدَّ النفوس، ويجتلب الآذان، ويختلب الأذهان، فجلّ الله، وعظم كلام الله.

المبحث الحادي والعشرون

الظرف (إذا)

يرى بعضهم أن (إذا) زائدة في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق:١]؛ لأنها - بزعمهم - لا ضرورة لها، وعليه فأصل الكلام هو: «السماء انشقت».

وخالف هذا آخر، فادّعى أن (إذا) ليست زائدة، وإنما الزائدة الواو في قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ [الانشقاق:٢]، ويكون تقدير الكلام على هذا: إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت. فجملة «أذنت» وقعت في جواب إذا، ولا بد إذن أن تخلو جملة الجواب من الواو، ولو أنصف هذا وذاك ما جعلا النص القرآن تحت طائلة استنتاجهما.

والحق أن (إذا) و(الواو) جاءت كل منهما تؤدي غرضاً لا بد منه، ومثل هذا كثير في سياق الحديث عن يوم القيامة، فتأويل هذه الآية: «إذا انشقت السماء وأذنت لربها، وإذا مدت الأرض وألقت ما فيها، عُرِض الناس للحساب، أو بُلِيت السرائر، أو عَلِمت نفس ما أحضرت..».

ونظير هذا ما نراه في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار:١]، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ [التكوير:١]، حيث ذكر الجواب في كل من السورتين الكريمتين، وهو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ۝٥﴾ [الانفطار:٥] في الأولى، و﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ۝١٤﴾ [التكوير:١٤] في الثانية.

والحق أن (إذا) بعيدة عن الزيادة، ونظن أن الذين قالوا بزيادتها دون (إذا) في سورتي التكوير والانفطار، فعلوا ذلك لأنهم لم يجدوا لها جواباً، ولم يبحثوا عن هذا الجواب، فهُرعوا إلى القول بالزيادة.

المبحث الثاني والعشرون
الظرف (إذْ)

ومما زاد الطين بِلة قول بعضهم بزيادة (إذ)، فلئن كان الحديث عن زيادة الحروف، فقد تعدوه - كما رأينا - إلى زيادة الظروف، وممن ذهب هذا المذهب أبو عبيدة، بل لعله أول من ذهب إلى هذا، ومن قالوا بعده بهذا القول اقتفوا أثره.

ومع ما وُجِّه[1] لهذا القول من نقد علمي، ورد محكم، إلا أنني - والحق يقال - ما قرأت أو سمعت أبلغ ولا أجمع مما ذكره شيخ المفسرين ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - ولذا آثرت أن أنقل بعض ما قال في الرد على هذا القول، مع اختصار وتصرف؛ يقول:

«قال أبو جعفر: زعم بعض المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة:٣٠]: قال ربك، وأن (إذ) من الحروف الزوائد، وأن معناها الحذف...» .

وبعد أن ذكر الطبري - رحمه الله - ما استشهد به أبو عبيدة على قوله من شعر، وردَّ هذا الاستشهاد، وبين أن الأمر على العكس من ذلك، وهو أن (إذ) عمدة في الكلام، لا يتم المعنى بدونها، قال رحمه الله:

«... وكذلك معنى قول الله جل ثناؤه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]، لو أبطلت (إذ)، وحذفت من الكلام، لاستحال عن معناه الذي هو به وفيه (إذ)، فإن قال قائل: فما معنى ذلك، وما الجالب لـ (إذ) إذ لم يكن في الكلام قبله ما يعطف به عليه؟! قيل له: قد ذكرنا فيما مضى أن الله جل ثناؤه خاطب الذين خاطبهم بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] بهذه

---

(١) المغني، (١/ ٨٣). همع الهوامع شرح جمع الجوامع، (١/ ٢٠٥).

الآيات والتي بعدها... فكان في قوله ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ معنى: اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم إذ خلقتكم ولم تكونوا شيئاً، وخلقت لكم ما في الأرض، وسويت لكم ما في السماء، ثم عطف بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ على المعنى المقتضى بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾»[1].

ويستمر ابن جرير رحمه الله يبين الناحية الجمالية من جهة، ودقة المعنى الذي تعطيه (إذ) من جهة ثانية، راداً دعوى الزيادة بما لا مزيد عليه.

وإذا استعرضنا (إذ) في كتاب الله عز وجل، نجده جميعاً جاءت كل لفظة منها في مكان لتأدية معنى خاصٍّ بها، لا يتم بدونها، حتى إذا ذكرت في موضع واحد مرات عديدة، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٩﴾ إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾ وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ...﴾ [الأحزاب:٩-١٣].

فنحن نرى أن (إذ) ذكرت في هذه الآيات خمس مرات، ومع هذا فلا يمكننا أن نستغني عن واحدة منها؛ لأن كل واحدة جاءت في ظرف وسياق خاصين بها، ولكن سامح الله ابن قتيبة، حيث اقتفى أثر أبي عبيدة، فقال بزيادة (إذ)، ورحم الله ابن جرير، وجزاه خير الجزاء.

---

(١) تفسير الطبري، (١/ ١٥٣-١٥٤).

المبحث الثالث والعشرون
الاسم (اسم)

ولعل من أول من قال بالزيادة أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، ومن حذا حذوهما، وهم - والحمد لله - قليل، ولو أننا وقفنا مع الآيات الكريمة التي ذكرت فيها كلمة (اسم)، وجدنا أن هذه الآيات بعضها لا يحتمل الزيادة ألبتة؛ لأن القول بالزيادة يفسد المعنى كقوله سبحانه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود:٤١]، فحذف كلمة اسم من مثل هذه الآيات لا يحتمله المعنى أبداً، فلا يمكن أن يقال: «بالله نبدأ»، و«بالله نقرأ ونأكل ونشرب»، وإنما «بسم»، ولا سيما أنهم قد كانوا يبدؤون بغير اسم الله سبحانه، بأسماء آلهتهم، ولا يزال بعضهم كذلك.

أما بعضها الذي يحتمل الزيادة من حيث المعنى، فمثل قوله سبحانه: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمن:٧٨]، فمن حيث المعنى لا مانع أن يقال: تبارك ربك. ولكن كلمة (اسم) في الآية الكريمة تفيد معنى جديداً، فكما ينبغي أن نعظمه سبحانه، ينبغي أن تُعظَّمَ أسماؤه كذلك، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

وهكذا أعطت هذه الكلمة معناها الذي جيء به من أجلها.

المبحث الرابع والعشرون
الاسم (وجه)

في مثل قوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧].

والحق أن هذه من القضايا التي تعددت فيها المواقف بين من يبقي الكلمة على ظاهرها من غير تشبيه ولا تمثيل، وبين من يؤولها بالذات، وهذا مذهب الكثيرين حتى من السلف، وليس هذا موضع مثل هذا البحث، إنما الذي يعنينا هنا أمر الزيادة، وهي غير مقبولة؛ فإن لكلمة الوجه من التأثير في النفس والهيمنة على الفؤاد الكثير الكثير.

المبحث الخامس والعشرون
الفعل (كان)

وقد ادّعوا زيادتها في الآيات التالية:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿وَمَا عِلۡمِي بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١١٢﴾ [الشعراء:١١٢].

وإذا كانت الأدوات التي مرت كلها حروفاً أو ظروفاً أو أسماء، فلقد عزّ عليهم أن لا يجعلوا نصيباً للزيادة من الأفعال، فقالوا في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَا عِلۡمِي بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١١٢﴾ [الشعراء:١١٢]، إن (كان) هنا زائدة، وحاول صاحب «البرهان»[1] - سامحه الله - أن يعلل سبب الزيادة، ولقد نقل الشيخ الجمل القول بالزيادة عن القرطبي دون أن يعلق عليه بشيء.

وإنها لدهشة تصيب القارئ، فهذا الفعل - أعني (كان) - أجمعوا على أنه يفيد الاستمرار في أكثر استعمالاته، وعلى القول بأنه لا يفيد استمراراً، وإنما يتجرد للماضي، فلا معنى للقول بالزيادة، ويظهر لي أن لهذا الفعل هدفاً وغاية بهما يتم المعنى، وهاكم بيان ذلك:

أراد قوم نوح أن ينالوا من الذين آمنوا به، فقالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ [هود:٢٧]، وقالوا: ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١﴾ [الشعراء:١١١]، فأراد نوح أن يدافع عن أولئك المؤمنين، والإيمان يجبُّ ما قبله، فما داموا قد آمنوا فقد دخلوا في سلك عباد الله الأخيار، فلا

(١) البرهان، (٤/ ٣٠٠).

يحق لكم أن تنالوهم بأذى، فهم خير منكم، أما إن كنتم تسجلون عليهم نقائص قبل إيمانهم، فهذا أمر لا يعنيني بشيء.

هذا المعنى لا بد له من كلمة (كان)، أي: «وما علمي بما كانوا يعملون قبل إيمانهم»، وهذا القول وإن لم يذكره المفسرون، إلا أنه لا يترتب عليه محظور، بل نجده منسجماً ومتفقاً مع ما يقرره الإسلام، ومع ما نادى به الأنبياء عليهم السلام، وهو أن الإيمان يجب ما قبله.

هذا الفعل الذي وسموه بالزيادة - إذن - جاء في مكانه ليؤدي رسالته، كأي كلمة من كلمات هذا الكتاب الخالد.

الآية الثانية:

قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾ [النساء:٢٢].

وقد نقل أبو حيان[1] القول بالزيادة عن المبرِّد، وردّه بأن (كان) الزائدة لا خبر لها، والتي معنا ليست كذلك، فخبرها: (فاحشة ومقتاً)، وفسرها بأن معناه: لم يزل.

والحق أن (كان) في العربية تستعمل أكثر ما تستعمل دون نظر لتقييد خبرها بالزمن الماضي، يؤيد هذا ما جاء في التنزيل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء:٩٦]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾﴾ [الأحزاب:٢٧]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، وهذا ما رُوي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - كما جاء في «صحيح» الإمام البخاري - رحمه الله - حينما أوّل ابن عباس لمن خفي عليه معنى هذه الكلمة، ففسرها بقوله: «كان ولم يزل».

---

(١) البحر المحيط، (٣/ ٢٠٨).

الآية الثالثة:

قوله سبحانه: ﴿قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝٢٩﴾ [مريم:٢٩].

فقد نقل القول بزيادتها عن أبي عبيدة.

وفراراً من القول بالزيادة؛ قال بعضهم: إن كان هنا تامة، بمعنى وجد، والتامة هي التي تكتفي بفاعلها دون حاجة إلى اسم وخبر.

وردّ أبو حيان[1] هذا القول، وقال: «الظاهر أنها ناقصة، أي: تحتاج إلى اسم وخبر، ومعناها ولم يزل».

وقال الزمخشري[2]:

«(كان) لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم، يصلح لقريبه وبعيده، وهو ها هنا لقريبه خاصة، والدال عليه مبنى الكلام، وأنه مسوق للتعجب. ووجه آخر: أن يكون (نكلم) حكاية حال ماضية، أي: كيف عهد قبل عيسى أن يكلم الناس صبياً في المهد، فيما سلف من الزمان، حتى نكلم هذا». اهـ.

إن زيادة هذا الفعل لا مسوِّغ لها، إذ إنها خروج عن الأسلوب العربي الذي جاء به التنزيل كثيراً كما قلت من قبل.

---

(١) البحر المحيط، (٦/ ١٨٧).

(٢) الكشاف، (٣/ ١٥).

المبحث السادس والعشرون
الفعل (يكد)

وقد عدُّوها زائدة في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: ٤٠].

وقد نقل أبو حيان[١] القول بالزيادة عن ابن الأنباري، وقال: إنه غير صحيح.

ولنتصور المعنى على حذف هذا الفعل، إذ يصير النظم هكذا: إذا أخرج يده لم يرها. وهذا يذهب بروعة التصوير التي أرادها القرآن الكريم، وهي التي تدل على صعوبة الأمر، وفظاعة الهول.

ويلوح لي معنى آخر في توجيه الكلمة، ذلك أنه لو قيل: «لم يرها»، فيمكن أن يكون عدم الرؤية ناشئاً عن شيء آخر غير هذه الظلمات، ولكن جاءت كلمة (يكد) لتدل على صعوبة الهول الناتجة عن تلك الظلمات، والله أعلم بمراده.

هذه هي الكلمات التي ادّعوا زيادتها، وتلك هي الآيات الكريمة التي ادّعوا الزيادة فيها، ولقد حاولت استقصاء هذه الآيات، والوقوف عند كل آية كريمة فيها ما استطعت، وربما اكتفيت بذكر ما هو أهم في بابه. ولقد جهدت لأرد القول بالزيادة بما قاله المفسرون وغيرهم من الأئمة، أو بما حاولت استنباطه، وأنا أقف أمام النص القرآني ولا أتجاوزه، ولا أتحاكم إلى غيره. وهذا هو الواجب؛ أن نسترشد الحس القرآني فيما ذهبنا إليه.

وقد وجدنا أن القول بالزيادة إنما نشأ عن النظرة الجزئية لهذه النصوص، ويظهر أن كثيرين من القائلين بالزيادة أخذ خلفهم عن سلفهم، وكان لعامل الثقة - ثقة الخلف بالسلف - أثر كبير في ذلك المضمار.

---

(١) البحر المحيط، (٦/ ٤٦٢).

وقد وجدنا بعد ذلك التطواف وتلك الدراسة أن كثيراً مما قيل بزيادته إن لم يكن أكثره؛ لم يكن عليه إجماع من النحاة أو اللغويين، وما أجمعوا عليه - وهو قليل - نجد أنهم ترسموا فيه خطوات النحويين... وتلك هي النظرة الجزئية التي أشرت إليها من قبل، كما رأينا ذلك عند حديثنا عن قوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد:١٣]، وفي قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق:١٤]، وغيرهما من الآيات.

وكان من الممكن أن يبدعوا في الوقوف عند أسرار هذه الحروف، ولكنها الثقة - كما قلت - ثقة المتأخر بالمتقدم، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ليجد كل مسلم على مدى الدهر في كتاب الله تعالى، ما يبهج به نفسه، ويرهف به حسه، وهو يبحث عما فيه من نفائس كنوزه، ويحِلُّ ما استشكل من إشاراته ورموزه، حتى يصدق ذلكم القول: «كم ترك الأوائل من كلمة لقائل».

ولقد رأينا أن ما ادُّعيت زيادته لا يتم المعنى الذي تقصده الآية الكريمة بدونه، كما أن القول بأنه جاء للتأكيد غير متصور؛ لأن للتأكيد أدوات نص عليها أئمة اللغة، وعلماؤها، كنوني التوكيد، و(ألا)، و(وما) في بعض حالاتها، أما أن تكون الواو واللام و(في) وغيرها للتوكيد، فذلك أمر لم يقل به أحد من الأئمة.

وقد رأينا أن هذه الكلمات التي ادُّعيت زيادتها، إنما هي كلمات مؤسِّسة، حتى أسلوب التضمين الذي فسرنا به بعض الكلمات لم يكن فراراً من القول بالزيادة فحسب، بل وجدنا فيه أسراراً وحكماً يحتمها السياق، ويقتضيها المعنى.

وأرجو أن يكون القارئ الكريم قد تذوق سر الكلمة في كتاب الله. وما لم نذكر، فقد يكون لعدم اطلاعنا عليه، أو لأنه ليس بحاجة إلى رد.

وهي محاولة أرجو الله أن يأجرني عليها، وأن تكون موفقة من حيث الاستنتاج، فإن أصبت فذلك من فضل الله، وإن كانت الأخرى، فأرجو أن يشفع لي حُسْن القصد، والله من وراء القصد. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الثاني

الحذف

والنحويون الذين قالوا بزيادة الحروف في كتاب الله تعالى لم يقفوا عند هذا، بل رأوا كذلك أن هناك حروفاً محذوفة، قدروها هم كما يحلو لهم. والحق أن قضية حذف الحروف لم تفت العلماء والمحققين، فهذا ابن جني في «الخصائص» ينكر على القائلين بالحذف، ونحن معه فيما قال، إلا أن الأمر فيما نرتئيه يحتاج إلى شيء من التفصيل.

فالحروف ليست سواء فهناك حروف قد تحذف من الكلمة بهدف التخفيف، ولكنك بعد حذفها تجد دليلاً عليها، أي: تدرك لأول وهلة أن في الكلمة حرفاً محذوفاً، وذلك كالياء التي حذفت من أواخر الكلمات، كـ«يسر» في قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾ [الفجر:٤] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ۝١٤﴾ [إبراهيم:١٤]، والتاء في مثل قوله سبحانه: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [البقرة:٨٥]، وأدوات القسم فيما يدل عليها دليل في مثل قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد:٢٥]، وأدوات النفي في مثل قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥].

مثل هذه إن حذفت، فإن هناك دليلاً يدل عليها، فحذفها وذكرها سيان، بل حذفها أيسر من ذكرها، ولكن هناك حروفاً ادّعوا حذفها، دون أن يكون عليها

دليل كبعض حروف العطف، وحروف الجر، بل إن هذا الحذف فضلاً على أن لا دليل عليه، فإنه لا يساعد عليه المعنى. وسأضرب لك بعض الأمثلة لذلك.

ولكنني قبل هذا أراني مضطراً إلى تسجيل هذه الملحوظة المؤلمة، وهي أن ما قرره بعض النحويين من قضية الحذف والزيادة، يأخذه بعض الكاتبين عنهم دون تمحيص، ودون نظر إلى المعنى، أيستقيم مع القول بالحذف أو الزيادة، أم لا يستقيم؟، والأنكى من ذلك أننا نجد بعض الكاتبين المحدثين، الذين تصدوا للكتابة عن الإعجاز وعن النظم، ينقلون هذه الأقوال في كتبهم، على أنها وجوه من وجوه البلاغة والإعجاز البياني، وما هي - يعلم الله - كذلك. ويا حبذا لو أنهم رجعوها إلى مصادرها، وهذا ما تقتضيه الأمانة العلمية، ولو فعلوا ذلك لكان خيراً لهم وأقوم قيلاً، فيدرك القارئ المصدر الذي رجعوا إليه، ويسلمون هم من تبعة هذا القول، وهذا كثير مع كل أسف.

أمامي كتاب «فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم» للدكتور فتحي عامر، يتحدث فيه عن حذف الحرف، وكل الأمثلة التي ذكرها مأخوذة من كتاب «البرهان في علوم القرآن» للزركشي. ولكن الزركشي - رحمه الله - والحق يقال - ذكر في أول بحثه هذا اختلاف العلماء في جواز حذف الحرف، إلا إذا دلّ عليه دليل. ونقل عن ابن جني أن الحرف ينوب عن الاسم أو الفعل، وإنما ذكر اختصاراً، فإذا قلنا: «هل يطلع الفجر على المستضعفين؟» فمعنى هذا: أستفهم وأسأل عن طلوع الفجر، (فهل) نابت عن جملة «أستفهم» و«أسأل». وإذا قلنا: «تفوز الأمم إلا الضعيفة»، فمعنى هذا: «نستثني الأمة الضعيفة» فنابت «إلا» عن جملة «أستثني». وعلى هذا يرى ابن جني أنه لا يجوز حذف الحرف، لأنه جيء به اختصاراً للكلام، واختصار المختصر إخلال[1].

---

(١) أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي في بغداد، وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه: =

ولكن الكاتب - سامحه الله - لم يشر إلى شيء من هذا، إنما تحدث عن بعض الحروف التي ذكرها الزركشي، من غير ما إشارة إلى الزركشي، أو إلى غيره، وكنت أتمنى أن يتصف الكاتبون، وخاصة في كتاب الله بالأمانة العلمية.

وسأقف بك عند نوعين من هذه الحروف، حروف العطف أولاً، وحروف الجر ثانياً.

أولاً: حذف حروف العطف:

١- قوله سبحانه: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [البقرة:٦٧].

قالوا: والتقدير: «فقال: أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين» فقد حذفت الفاء في هذه الآية.

٢- في قوله سبحانه: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۖ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ﴾ [القصص:٧٩] قالوا: والتقدير: «وقال الذين يريدون الحياة الدنيا».

واكتفى الكاتب بنقل هذين المثالين في حذف حرف العطف، ولكن صاحب البرهان ذكر أكثر من هذا، ومنها:

٣- قوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران:١١٨]. قال والتقدير: «ولا يألونكم».

٤- ومنها: قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾﴾ [الغاشية:٨]، قال: والتقدير: «ووجوه يومئذ ناعمة».

= «شرح ديوان المتنبي» «المبهج»، «سر الصناعة»، الأعلام (٤/ ٢٠٤) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر/ لبنان، (٢/ ٢٧٣).

٥- ومنها قوله سبحانه: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [التوبة:٩٢]. قالوا: والتقدير: «وقلت لا أجد».

٦- ولقد ذكر غير الزركشي أمثلة أخرى، منها ما جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج[1] ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة:٣٠] قال: التقدير: «فقالوا».

٧- وما ذكره القرطبي[2] عند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة:١٨٠]. قال: التقدير: «وكتب» فهو معطوف على قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة:١٧٨].

٨- ومنه قوله سبحانه: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾﴾ [الليل:١٥-١٦]. قال: والتقدير: «والذي كذب».

٩- ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]. قالوا: والتقدير: «ورابعهم».

١٠- ومنها قوله سبحانه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص:٦٣]. قالوا: والتقدير: «وأغويناهم».

---

(١) إعراب القرآن للزجاج، (١/ ٨٠٣).

(٢) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر، كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، والمشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة، أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة وتصنيف. توفي سنة ٦٧١هـ.
الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م، (٢/ ٢٥٨).

١١- ومما ذهبوا فيه إلى الحذف كذلك قوله سبحانه: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [البقرة:١٨، ١٧١]. قالوا: والتقدير: «صم وبكم وعمي».

ثانياً: حروف الجر:

١- قوله سبحانه: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ [الفاتحة:٦]، قالوا: والتقدير: «اهدنا إلى الصراط المستقيم».

٢- قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة:١٣٠]، قالوا: والتقدير: «في نفسه».

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾ [البقرة:٢٣٥]، قالوا التقدير: «على عقدة النكاح».

٤- قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾ [آل عمران:١٧٥]، قالوا التقدير: «يخوفكم بأوليائه».

٥- قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف:١٥٥]، قالوا: التقدير: «واختار موسى من قومه».

٦- قوله تعالى: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾ [طه:٥٢]، قالوا: والتقدير: «لا يضل عن ربي».

٧- قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ [النور:٦٣].

والحرف الذي قدروه في هذه الآية الكريمة (على)، ومعنى الآية عندهم: «لا تجعلوا دعاء الرسوم بينكم كدعاء بعضكم على بعض».

٨- قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر:١٢]، قالوا: والتقدير: «وفجرنا من الأرض عيوناً» أو «وفجرنا الأرض بعيون».

٩- قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾ [المزمل:١٧]، وتقديره: «كفرتم بيوم».

وأكتفي بما ذكرته لك، فإن أردت مزيداً، فارجع إلى كتاب «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، وكتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج.

مناقشة ما ذهبوا إليه:

حينما ننظر في هذه الآيات الكريمات نظرة تدبر، نجد أن القول بالحذف مرفوض ومردود، ولئن أجازوا لأنفسهم القول بحذف الواو، وحذف حرف جر، فلا أدري كيف أجازوا لأنفسهم القول بحذف (الفاء)، والفاء للترتيب والتعقيب، وكيف يمكن أن يحذف حرف يدل على معنيين. إن التبصر في فهم القرآن واجب، وأن التكلف في تأويله ممقوت وهو خروج عن سنن البيان، ومنهج الإعجاز، وروعة الإيجاز.

إن القول بالحذف فيه إهمال للسياق والمعنى كليهما، بل هو تهوين لشأن النظم كذلك، فلقد مثل صاحب البرهان لهذه الحذف بقوله سبحانه: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [هود:٥]، قال: والمعنى: «فقال يا قوم»، ولكن ما الدليل على هذه الفاء التي حذفت؟ ومن العجب أن جعل الدليل ما جاء في آية أخرى ﴿فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المؤمنون:٢٣]. الدليل على حذف حرف من آية، ذكره في آية أخرى.

ويقيني بدقة النظم في كتاب الله تعالى، يقيني ويقيك هذه المنزلقات. وإذا أردنا أن نفهم القرآن هذا الفهم، وأن نخرج آياته على هذا التأويل، سيختلط الأمر، ويختبط الفكر، ويخترق الستر. فماذا نقول في قول الله سبحانه: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٢٥﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا

ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ﴿٢٦﴾ ۞ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ [ق:٢٣-٢٧]. ترى أنكون من عشاق الحذف، فنقول في قوله سبحانه: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ ﴾ بأن هنا واواً محذوفة، دلت عليها الآية التي قبلها، أم نكون من عشاق الزيادة فنقول إن الواو في قوله ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ ﴾ زائدة لأن الآية التي تليها جاءت بدون واو.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ [البقرة:٤٩]، وفي آية أخرى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ [إبراهيم:٦]. أفنكون من عشاق الزوائد فندعي زيادة الواو في الآية الثانية، لأن الآية الأولى جاءت خالية من الواو؟ أم نكون من هواة الحذف، فندّعي أن الآية الأولى حذفت منها الواو؟ وهذا كثير في كتاب الله تعالى.

والحق الذي لا مرية فيه، والذي يتفق مع شفافية الأسلوب ونضارته، وسداد المعنى ورونقه، وجلال النظم ومتانته، أن لا حذف ولا زيادة، إنما جاءت كل واحدة على أبدع صورة، وأعذب وأعجب تركيب.

أولاً: حروف العطف:

وإليك بإيجاز ما يؤنس نفسك، ويرهف حسك، ويبهجك روقاً، ويروقك ذوقاً، وسأرتب لك الآيات على ترتيب السور:

١ - قوله تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ [البقرة:١٨، ١٧١]. قالوا: إن هنا واوين محذوفتين، والتقدير: «صم وبكم وعمي»، واستدلوا[1] لذلك بقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الأنعام:٣٩].

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، (٢/ ٨٠٣).

ونحن إذا استعرضنا الآيات الكريمة التي جاءت فيها هذه الأوصاف، فإننا سنجد أن هناك آيتين في سورة البقرة، إحداهما في سياق المنافقين، وهي هذه الآية، والأخرى في سياق الكافرين وهي قوله سبحانه: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾ [البقرة:١٧١].

وسورة البقرة مدنية - كما نعلم - ، وهناك آيتان أخريان في سورتين مكيتين، إحداهما في سورة الأنعام، وهي الآية الآنفة الذكر، والأخرى في سورة الإسراء، وهي قوله سبحانه: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ﴾ [الإسراء:٩٧]، وإنما جاءت آية الإسراء على هذا الترتيب، مغايرة من حيث نظمها حيث قدم فيها ما أخر في الآيات الثلاث، وما ذلك إلا لأن الحديث فيها عن يوم القيامة، وهو حري أن تقدم فيه صفة العمى، لأنه أشق ما يكون عليهم في ذلك اليوم.

أما توسط حرف العطف بين هذه الصفات، فالذي نحسبه - والله أعلم بما ينزل - أن الآية الكريمة أرادت أن تعدد لنا أوصاف الكافرين، فبعضهم يحشرون عمياً، وبعضهم بكماً، وآخرون صماً، فليس المراد جمع هذه الصفات الثلاث لفئة واحدة، وذلك ما نستند في فهمه إلى كتاب الله تعالى، قال سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [طه:١٢٤-١٢٦].

ثم إن حشرهم على هذه الهيئة منسجم مع المنطق، لأنهم إذا كانوا عمياً وبكماً وصماً، فسيفقدون كثيراً من أنواع الإحساس، لكنهم إذا كانوا على صفة واحدة، فإنهم سيشعرون باللوعة والضيق، لأنهم إن فقدوا حاسة من هذه الحواس فسيبقى لهم غيرها، كي يشعروا بالألم والعذاب.

أما آية الأنعام، فيذهب المفسرون إلى أن (الواو) فيها للاستئناف، ومعنى هذا أنها تتحدث عن المكذبين في الدنيا، ويرون أن (الواو) إنما جاءت لتغاير الوصفين،

وإنما ترك العطف في غيرها لنكتة اقتضت ترك العطف، هذا ما قرره علامة الرافدين الشهاب الآلوسي[1] - رحمه الله - ولكنه لم يذكر لنا هذه النكتة التي اقتضت ترك العطف في آيتي البقرة.

والذي يلوح لي بعد تأمل أن الأمر ليس كما ذكروا، وأن الواو ليست للاستئناف، وإنما هي للعطف، وأستدل لذلك - والله أعلم - بسياق الآيات، فالآية التي قبل هذه الآية ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [الأنعام:٣٨-٣٩] فأنت ترى أن الآية الكريمة، إنما جاءت عقب الحديث عن الحشر، فبعد أن ذكر الحشر لهذه لأمم جميعاً، خص الحديث عن أولئك المكذبين، لأنهم هم المقصودون، أما دواب الأرض والطيور فليس هناك غرض ليتحدث عما سيحدث لها بعد هذا الحشر.

وعلى هذا يكون العطف في الآية دالاً على تغاير الذوات والأنواع، لا على تغاير الصفات فحسب.

أما آيتا البقرة، فلم يكن حاجة إلى العطف فيهما، لأن الهدف بيان أن أولئك القوم لما لم يستعملوا حواسهم فيما يرشدهم إلى الخير، صاروا وكأنهم قد حرموا هذه النعم جميعاً.

وهكذا نرى أن ما قدروه من حرف محذوف لا يتفق مع جلال النظم ودقة المعنى، وروعة السياق، وجمال الأسلوب.

٢- وفي سورة البقرة أيضاً، قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة:٣٠]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ﴾ [البقرة:٦٧] حيث قدروا (فاء) محذوفة في الآيتين.

---

(١) روح المعاني، (٧/ ١٤٧).

ولكنك إذا أنعمت النظر في النظم الكريم، وجدت بهجة المعنى فيما جاء عليه هذا النظم.

ففي الآية الأولى يخبرنا القرآن الكريم بأن الله قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، ولو أنه قيل: «فقالوا أتجعل فيها» لفهم من هذا أن قول الملائكة كان مرتباً على قول الله، دون مهلة ولا تريث، وذلك ما لا يتفق مع جلال الملائكة، وتعظيمهم وخشيتهم لله تبارك وتعالى، هذه الفاء التي قدروها، يختل بها المعنى.

والذي نفهمه من الآية الكريمة ما جاء عليه النظم، فحينما قال الله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ تتشوف النفوس، وتتشوق القلوب، وتتساءل ماذا قال الملائكة يا ترى؟ فتأتي الإجابة ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾، فالجملة القرآنية جاءت جواباً عن سؤال مقدر في النفوس. وهذا لا شك له أثر نفسي عند المخاطبين جميعاً، لأنه يمكنهم من المشاركة في استخراج المعاني من الآية الكريمة، ولذا قرر علماء البيان، وأئمة البلاغة، أن الأمر حينما يكون من باب الاستئناف، فإنه يكون أكثر تأثيراً، وهذا ما يذكرونه في باب الفصل والوصل.

الآية - إذن - من باب الاستئناف البياني.

٣- كذلك قوله سبحانه: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [البقرة:٦٧]، فإن أمر الفاء التي قدروها محذوفة لا يستقيم به المعنى، ويقال فيها ما قيل فيما قبلها. الآية - إذن - من باب الاستئناف البياني، وهو أحسن هنا وأكثر تأثيراً من العطف الذي تكلفوا له القول بالحذف.

٤- أما قوله سبحانه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة:١٨٠] حيث قدروا (واواً) عاطفة تجمع بين هذه الآية وبين التي قبلها وهي ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة:١٧٨].

والحق أن تدبر الآيتين يحتم القول بعدم العطف، ولقد فطن أبو حيان - رحمه الله - في البحر المحيط[1] لهذه الدقيقة، حيث رد على القائلين بالحذف، وإليك خلاصة ما قال:

«إن قوله سبحانه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ يدل على أن هناك أناساً سيقتص منهم فيقتلون، وهؤلاء بالطبع هم من الذين يحضرهم الموت، فقوله سبحانه: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ إنما هو متعلق بما قبله، لأن هؤلاء الذين حضرهم الموت، منهم أولئك الذين سينالهم القصاص، فكأنه قيل: «فهل كتب على هؤلاء الذين سيقتص منهم قبل أن يقتلوا شيء؟»، فجاء الجواب يشملهم وغيرهم، فكأنه قيل: «كتب عليهم وعلى غيرهم ممن حضره الموت، إن ترك خيراً الوصية». ويؤيد ما ذهب إليه أبو حيان مجيء ضمير المخاطبين في الآيتين».

٥- أما آية آل عمران: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران:١١٨].

فالحقيقة أن القول بوجود حرف محذوف يفسد به النظم، فليس معنى الآية: لا تتخذوا بطانة من دونكم ولا يألونكم خبالاً، لأنه يؤدي إلى أن هذه البطانة منهم من يألوننا خبالاً، ومنهم غير ذلك، وهذا لا تقصد إليه الآية من قريب أو بعيد، وإنما المعنى لا تتخذوا بطانة من دونكم، ثم بين القرآن الأسباب التي من أجلها نهانا عن أن نتخذ الكفار بطانة، فكأنه قيل لم؟ ، فذكر أسباباً كثيرة، كل واحد منها يكفي كي لا نوالي أولئك.

وهذه الأسباب كلها جاءت على سبيل التعداد بدون حروف عطف، كان السبب الأول: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ أي: لا يقصّرون في إفسادكم وخبالكم، وكأنه

---

(١) (١٦/٢).

قيل: وهل هناك شيء آخر؟ فقال: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران:١١٨]، أي: أحبوا عنتكم ومشتقكم وصعوبة الأمر عليكم، وكأنه قيل: وهل هنالك شيء آخر؟ فقال: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران:١١٨].

٦- أما آية التوبة ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [التوبة:٩٢].

فذكروا[1] أن النظم هكذا: «ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم وقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا».

والحقيقة أن هذا نظم ينبو عنه القرآن الكريم، ذلك لأنهم ما أتوا النبي ﷺ إلا ليحملهم، ولكن النبي ﷺ - وقد كرّمه الله فجعل رزقه كفافاً - قال لهم ما قال، ففعل الشرط وجوابه خاصان بالنبي الكريم.

والذين قالوا بحذف الواو، جعلوا جملة: تولوا جواباً لـ (إذا). وهذا الذي ينبو عنه النظم - كما قلت من قبل - ؛ لأنهم ما جاؤوا النبي ﷺ من أجل أن يتولوا باكين.

المعنى الذي يلائمه النظم - إذن - هو أن تكون جملة أتوك فعل الشرط، وجملة قلت جوابه، إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه. وهنا تستشرف النفوس لتعرف ما كان من شأن أولئك البررة، فكأنه قيل فماذا فعلوا بعد أن سمعوا من النبي ﷺ ما سمعوا؟ قيل: تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً، وهكذا نجد القول بالحذف، قولاً مردوداً صناعة ومعنى، ونسقاً فنياً.

---

(١) إعراب القرآن للزجاج، (٢/ ٨٠٤).

٧- قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف:٢٢].

وقد قدروا أن هنا واوين محذوفتين:

إحداهما: «ورابعهم».

والثانية: «وسادسهم».

وقد نسوا - عفا الله عنهم - قوله سبحانه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾، ولعمري ما يضير القرآن لو وضع هذه الواو، إذا كانت من صلب النظم فيه، ولعمري كذلك لِـمَ ذكرها مرة واحدة، وكان من الممكن أن تحذف وأن يقدرها المقدرون.

إن تلك جرأة على كتاب الله تعالى ما كنا نود أن يقدم عليها مثل أولئك الذين نحسن الظن بهم، ولقد رأيت تعليقاً للرافعي - رحمه الله تعالى - في كتابه «إعجاز القرآن» يرد فيه على بعضهم في شأن هذه الواو، اجتزئ منه ما يلي، قال رحمه الله:

«إنها كانت - أي الواو - في هذه الجملة دون غيرها مما تقدمها، لتؤذن بأن الذين قالوا إنهم سبعة كانوا على ثقة مما قالوه ولم يرجموا بالغيب، ولهذا فصلوا بين القوم وبين كلبهم الذي ليس منهم إلا في العد، وارتفاع هذه الواو من الجملتين الأوليين جعلهما لا تصفان إلا الشك، وجعل سياق الكلام يؤكد أن الحساب في الجملتين من الغلط، وأن القول به لم يصدر على القطع والتحقيق، ولذا قال ابن عباس: حين وقعت الواو انقطعت العدة، أي لم يبق بعدها وجه للعدد وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم، فتأمل كيف انتظمت هذه الواو معنى الآية كلها، وكيف تكون البلاغة المعجزة التي تجعل في تركيب الكلام أسراراً كأسرار الخلق الحي»[1].

---

(١) مصطفى صادقي الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ص٦٩.

٨- قوله سبحانه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَاۖ تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ ٦٣﴾ [القصص:٦٣].

قال صاحب إعراب القرآن رحمه الله تعالى:

«إن هنا واواً محذوفة، والتقدير: «وهؤلاء الذين أغوينا وأغويناهم كما غوينا»»[1].

ونوقن بأن أدنى تدبر للآية الكريمة، من شأنه أن يجعل المتدبر، يلفظ ويرفض هذا القول، ولا يسمح لنفسه أن يتلفظ فيه، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ٦٢ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ [القصص:٦٢-٦٣].

ولا أدري لِـمَ لم يقدروا واواً أخرى محذوفة في قوله سبحانه: ﴿تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَۖ﴾ فليس أحد الموضعين أولى من الآخر بهذا التقدير.

إن القول بالحذف، يؤدي إلى ركاكة النظم وهو ما يجل عنه كتاب الله تبارك وتعالى، فكيف يمكن أن يقال: «هؤلاء الذين أغوينا وأغويناهم» والعطف يقتضي التغاير والجملتان من وادٍ واحد، ونذهب إلى ما ذهب إليه أئمة التفسير والنحو، فأبو حيان[2] في بحره ونهره ذهب إلى أن قوله سبحانه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ مبتدأ صفته: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ و﴿أَغۡوَيۡنَآ﴾ صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وقوله: ﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَاۖ﴾ هو الخبر، وإنما جاز أن يكون خبراً، لأنه مقيد، أي: أغويناهم كغينا.

وذهب أبو علي الفارسي[3] إلى أن قوله سبحانه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ مبتدأ وخبر، وقوله ﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَاۖ﴾ جملة مستأنفة.

---

(١) إعراب القرآن، الزجاج، (٢/ ٨٠٣).

(٢) البحر المحيط، (٧/ ١٢٨).

(٣) الحبل على الجلالين، (٣/ ٣٥٦).

ونحن إذا تأملنا الآية الكريمة وتدبرناها حق التدبر، فربما يترجح لنا قول الفارسي، ذلك لأن قوله ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ كلام مستقل بذاته، ثم جاءت الجملة الثانية مستأنفة كأنه قيل: فكيف أغويتموهم؟ فقيل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾.

وسواء اختير قول أبي حيان، أم قول الفارسي، فإن القول بحذف الحرف مستبشع مستكره، من حيث الوضع والطبع معاً.

٩- قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗاۚ وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [القصص:٧٩-٨٠].

قالوا: إن هنا واواً محذوفة، والتقدير: (فخرج على قومه في زينته وقال الذين).

ويا ليتهم قبل أن يقرروا ما يريدون، يقفون مع حس القرآن ونسقه. إن العطف يقتضي الاشتراك - كما نعلم - فإذا قلنا: «فرح المجاهدون وحزن القاعدون»، فنحن نود من أول وهلة أن نقرر الاشتراك. والنظم في الآية ليس من هذا القبيل، وإنما يريد أن يقرر القرآن أن قارون حينما خرج على قومه في زينته اختلف الناس في شأنه، لأن منهم العلماء العاملين الذين نسأل الله الكريم أن يكرمنا بالانتساب إليهم، وأن يجزيهم عن دينهم خير الجزاء ومنهم عشاق الدنيا، فلم يرد القرآن أن يجمع بين الخروج وبين القول، وإنما المعنى الذي يعين عليه النظم أنه حينما قيل: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ ﴾، تساءل المتسائلون، فماذا كان شأن الناس؟ فقيل: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾.

ثم إن حذف الواو يفيد نكتة بديعة أخرى، وهي أن هؤلاء الذين يريدون الحياة الدنيا، لمجرد رؤية قارون فيما هو عليه من زينة، قالوا ما قالوه. الحذف - إذن - مستبعد ومستكره كذلك.

١٠ - قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ٨﴾ [الغاشية:٨].

قالوا: هنا حرف عطف مضمر محذوف. والتقدير «ووجوه يومئذ ناعمة». ولم أجد من المفسرين من أروى قوله ذا ظمأ، اللهم إلا جملة عند أبي السعود، نقلها عنه الآلوسي والشيخ الجمل، وهي قوله: إنه ترك العطف «إيذاناً بكمال تباين مضمونيهما»[١].

ولقد وقفت عند هذه الآية، وعندما يشبهها من كتاب الله تعالى، وهي قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ مُّسۡفِرَةٌ ٣٨ ضَاحِكَةٌ مُّسۡتَبۡشِرَةٌ ٣٩ وَوُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ عَلَيۡهَا غَبَرَةٌ ٤٠﴾ [عبس:٣٨-٤٠]. ولعل عذر القائلين بالحذف، أنهم وجدوا هذه الواو جيء بها في هذه الآية الكريمة ﴿وَوُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ عَلَيۡهَا غَبَرَةٌ﴾ فقاسوا آية الغاشية عليها.

ولكننا حينما ننعم النظر في الآيات، نجد فروقاً بين الموضعين، فأنت ترى أن الآية الأولى التي عطفت بالواو، كان الحديث فيها حديثاً مجملاً، غير مفصل ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ مُّسۡفِرَةٌ ٣٨ ضَاحِكَةٌ مُّسۡتَبۡشِرَةٌ ٣٩ وَوُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ عَلَيۡهَا غَبَرَةٌ ٤٠ تَرۡهَقُهَا قَتَرَةٌ ٤١﴾ [عبس:٣٨-٤١]، ذلك لأن ما قبل هذه الآية، يستدعي إجابة عن الفريقين، وهو قوله سبحانه: ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٍ شَأۡنٌ يُغۡنِيهِ ٣٧﴾ [عبس:٣٧]. وهذا بالطبع يشمل المؤمنين والكافرين معاً، ولا يخص فريقاً دون فريق، إذن لا بد أن يبين حال الفريقين فقال: ﴿وُجُوهٌ﴾، ﴿وَوُجُوهٌ﴾.

أما سورة الغاشية فالأمر يختلف فيها اختلافاً كلياً، فالحديث من أول السورة كان عن فريق واحد، ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ١﴾ [الغاشية:١]، وهذه التسمية تشير إلى ما يغشى أولئك المعرضين من العذاب، ثم بدأ يفصل في شأن أولئك الذين يغشاهم العذاب، فبين وفصل وشرح كثيراً من أحوالهم، وما يلقونه وما يصلونه،

---

(١) الجمل على الجلالين، (٤/ ٥٢٦).

وما نوع طعامهم. ولما انتهى من أمرهم انتقل للحديث عن الفريق الآخر، وكانت روعة النظم وجودة السبك، وفخامة المعنى تقتضي ترك العطف، لأنه لو عطف، لكانت الغاشية للفريقين معاً، كما في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾، ولكن الأمر ليس كذلك كما عرفت.

إذن الحديث من أول السورة عن فريق واحد، فلما انتهى من شأنه، جاء دور الحديث عن فريق آخر لم يتحدث عنه من قبل، فكان من الأولى الحديث عنه بطريق الاستئناف.

والذي أفهمه من الآيات الكريمات قوله سبحانه: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ ﴿١﴾﴾ حديث عن الساعة، يوم يغشى المعرضين العذاب من فوقهم ومن تحت أرجلهم، فالغاشية - إذن - من شأن المعرضين عصاة وكافرين، ولو كان الحديث عن اسمٍ من أسماء يوم القيامة أو عن الساعة من غير تخصيص، لوجب العطف، اقرأ مثلاً قوله سبحانه: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾﴾ [الواقعة:١-٢] إلى قوله عن الجبال: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾﴾ [الواقعة:٦]، جاء بيان أحوال الناس بعد ذلك مبدوءاً بحرف العطف، ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَـٰثَةً ﴿٧﴾ فَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة:٧-٨].

واقرأ قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [النازعات:٣٤-٣٦] ويجيء هنا دور العطف ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ [النازعات:٣٧-٤٠].

وسورة الغاشية ليست من هذين النسقين؛ فحينما ذكرت الغاشية، ذكرت بعد أحوال الذين يغشاهم هولها ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَـٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ﴿٥﴾ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ ﴿٧﴾﴾

[الغاشية:٢-٧] ثم ذكر بعد ذلك فريق السعداء، واقتضى البيان الرفيع أن لا يكون هناك عطف؛ لأن ذكر المعرضين جاء عرضاً بعد ذكر الغاشية، ولو كان مقصوداً لذاته، أعني ذكر المعرضين، لجيء بالعطف، وهذه الرفعة في الأسلوب البياني نجدها في الكتاب الخالد في آيات كثيرة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار:١٣-١٤] كان الحديث عن الفريقين مقصوداً لذاته، فوسط بينهما حرف العطف.

وإليك أسلوباً آخر من أساليب الكتاب الحكيم، قال تبارك وتعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة:١-٥] ثم قال بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة:٦] وكان كثير من الذين يتلون هذه الآيات، يظنون أن العطف لا بد أن يكون بين هذين الفريقين فيقال: (وإن الذين كفروا) ولكن الأمر ليس كذلك، فلِمَ ترك حرف العطف، مع أن الحديث كان عن المتقين، ثم عن الكافرين؟

أدرك العلامة الزمخشري رحمه الله، هذه الدقيقة القرآنية واللطيفة البيانية، وكان بحقٍّ من أئمة البيان، درّاكاً للمحة، ذواقة للأسلوب قال رحمه الله:

«فإن قلت: لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين ولم تعطف كنحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ وغيره من الآي الكثيرة؟ قلت: ليس وزان هاتين القصتين وزان ما ذكرت، لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب وأنه هدى للمتقين، وسيقت الثانية؛ لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهما على حد لا مجال فيه للعاطف، فإن قلت: هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين، فأما إذا ابتدأته وبنيت

الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم، كان مثل تلك الآي المتلوة، قلت: قد مر لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتقين، وتابع له في المعنى؛ كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه»[1].

هذا هو الفرق بين قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار:١٣-١٤] حيث العطف، وبين سورة الغاشية التي تتحدث عنها، والله أعلم بما ينزل، ذلك ما يبدو لي - والله أعلم بمراده - فيما يتصل بهذه الآية الكريمة. وأرجو أن تتأمل ما قلته لك، لتتذوقه كما تذوقته.

١١- قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝١٥ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٦﴾ [الليل:١٥-١٦]. قالوا: وأصل النظم «والذي كذب وتولى» فجعلوا الذي يصلي النار نوعين الأشقى أولاً، والذي كذب وتولى ثانياً، ولا أدري لم هذا التكلف والتمحل؟ أفيكون هناك أشقى من الذي كذب وتولى؟ ولماذا كان هو الأشقى، أليس لأنه كذب وتولى؟ إن الذي حملهم على القول بالحذف، هو أنهم جعلوا الأشقى وصفاً لشخص معين، مع أن القرآن لم يحدثنا عما يسند ذلك القول ويصححه. إن الأشقى هو نفسه الذي كذب وتولى. فالقول بالحذف - إذن - كديد، غير سديد.

هذه بعض حروف العطف التي قالوا بحذفها، ولا تظنن أننا نستطيع الاستقصاء، ولا نوده كذلك، وإنما نريد أن نأتي لك بأمثلة لتكون عوناً وهادياً فيما يعرض لك، أو يعرض عليك من هذا القبيل.

ثانياً: حروف الجر:

١- قال تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:٦].

---

(١) تفسير الكشاف، (١/ ٤٦).

يقول صاحب إعراب القرآن، إن في هذه الآية حرفاً محذوفاً، وهو (إلى)، والتقدير (اهدنا إلى الصراط المستقيم)[1] ويستدل لذلك بمثل قوله سبحانه ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى:٥٢].

وبادئ بدء أحب أن أقرر هنا، أن النظم القرآني امتاز بالدقة والإحكام، وأن هذه الدقة تنسجم وتتناسب مع السياق، وهل النظم إلا ترتيب اللفظ في النطق، ترتيباً يتفق مع المعنى المراد؟ ولو أننا أنعمنا النظر في الآيات لرأينا ما يثلج الصدر، وتهتز له النفس طرباً، والقلب خشوعاً.

ولنقف مع هذه المادة في كتاب الله تبارك وتعالى، وكيف جاءت على نسق بديع، ونظام محكم. إن فعل الهداية يجيء في كتاب الله تعالى مسنداً إلى الله حيناً، وإلى غيره حيناً آخر، ذلك لأن الهداية إما أن يراد منها التوفيق والإيصال، وإما أن يراد بها الدلالة والإرشاد، والفاعل الحقيقي في هذين المعنيين هو الله تبارك وتعالى، إلا أنها بالمعنى الثاني قد تسند إلى غيره سبحانه، لذلك جاءت وهذه المادة لتكون من دلائل الإعجاز في كتاب الله سبحانه.

فإذا أسند هذا الفعل إلى الله سبحانه وتعالى، رأيناه في أكثر الآيات يتعدى بنفسه، وقد يتعدى بحرف الجر على قلة، لأن الهادي - أياً كان معنى الهداية - هو الله سبحانه، وإذا جاء مسنداً لغيره سبحانه فلا بد من أن يتعدى بحرف الجر، وتلك لعمر الحق دقة لا يستطيعها البشر، قال تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ وقال سبحانه: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ [البلد:١٠]، وقال سبحانه: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾﴾ [الفتح:٢]، ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾﴾ [النساء:١٧٥]، وقال سبحانه حاكياً عن الرسل عليهم السلام: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا

(١) إعراب القرآن، (١/ ١٠٦).

سُبُلَنَاۚ ﴾ [إبراهيم:١٢]، هذا ما أسند الفعل فيه إلى الله سبحانه من غير أن يوسط حرف الجر، وقد جاء على قلة - كما قلت - متعدياً بحرف الجر، قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٤﴾﴾ [الحج:٥٤]، والذي يرجع إلى سياق الآيات يدرك الفرق الواضح بين هذه الآية التي وسط فيها حرف الجر (إلى) وبين الآيات السابقة التي عدي فيها الفعل بنفسه.

أما ما أسند الفعل فيه لغير الله تعالى، فنمثل له بقوله سبحانه ﴿وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴿٢٢﴾﴾ [ص:٢٢]، وهو ما قاله اللذان تسورا المحراب لداود عليه السلام، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى:٥٢]، وقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ [الحج:٤]، وقال تعالى: ﴿۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات:٢٢-٢٤].

ومن هنا ندرك أنها ظاهرة أسلوبية في كتاب الله تعالى، وهي من دلائل الإعجاز - كما قلت من قبل - لأن الله هو المبين الحقيقي،والموفق. أما هداية غيره سبحانه، فإنما هي إرشاد ودلالة لا يستقل أصحابها بها، وإنما هي تابعة لمشيئته سبحانه، ألا ترى إلى قوله سبحانه لنبيه ﷺ : ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص:٥٦]، وقوله سبحانه: ﴿۞ لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة:٢٧٢].

وهكذا ندرك أن القول بالحذف، ليس أغرب منه إلا ادعاء الزيادة في قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى:٥٢]، أعني زيادة (إلى) قياساً على قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، والحذف والزيادة توأمان، القرآن منهما براء.

وأخيراً ما أحرانا أن نتدبر هذه الآية ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس:٣٥]، فانظر كيف كان الحديث عن الشركاء، وكيف كان الحديث عن الله، وكيف اختلف الفعل في الموضعين.

٢- قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠] والتقدير عند دعاة الحذف: «إلا من سفه في نفسه». والحقيقة أن الحرف الذي قدروه يشوِّه النظم، ويذهب برونق المعنى، فضلاً على أنه لا حاجة له من حيث اللغة.

ولقد ذهب الأئمة إلى أن قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ معناه «إلا من جهلها» لأن السفه معناه الجهل، وتقدير الحرف المحذوف، بحيث يصير النظم «سفه في نفسه» ينبو عنه النظم الكريم - كما قلت - فليس المراد جهله في نفسه، فذلك أمر خاص به، وإنما المراد جهله نفسه واستخفافه بها. قال الشيخ الجمل رحمه الله تعالى:

«قوله: جهل أنها مخلوقة لله، أشار بهذا إلى أن (سفه) مضمن معنى (جهل) وقوله: أو استخف بها، أشار به إلى أنه متعد بنفسه من غير تضمين، وهما وجهان حكاهما السمين[1]، ونصه قوله: نفسَه: في نصبه وجهان أحدهما، وهو المختار أن يكون مفعولا به لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن سفه بكسر (الفاء) بنفسه كما يتعدى سفه بفتح الفاء والتشديد، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة، وهو اختيار الزمخشري فإنه قال: سفه نفسه: امتهنها واستخف بها، والثاني: أنه مفعول به، ولكن على تضمين (سفه) معنى فعلٍ يتعدى، فقدره ابن جني والزجاج بمعنى جَهِل، وقدره أبو عبيدة بمعنى أهلك.

«قوله: جهل أنها مخلوقة» أي: لم يستدل بما فيها من آثار الصنعة على الوحدانية وعلى نبوة نبينا بالمعجزة، والعرب تضع (سفه) موضع (جهل)، لأن من عبد حجراً، أو قمراً أو شمساً أو صنماً فقد جهل نفسه لأنه لم يعلم خالقها»[2].

---

(١) الدر المصون، (٢/ ١٢٠)، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار القلم.

(٢) الجمل، (١/ ١٠٨).

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة:٢٣٥]، قالوا: والتقدير: ولا تعزموا على عقدة النكاح، لأن عزم - كما يقولون - تتعدى بحرف الجر، يقال: «عزمت على كذا»، واستدلوا لذلك ببيت من الشعر، ولا أدري لِـمَ اكتفوا بهذا الموضع؟

ولقد جاء قبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾ [البقرة:٢٢٧]، وعلى هذا ينبغي أن يكون في هذه الآية حرف محذوف كذلك، ولكننا نرد القول بالحذف:

أولاً: لأن الآيتين جاءتا على نسق واحد، ونظام واحد، وكان هذا كافياً لرد قول أولئك وردعهم عن قولهم.

ثانياً: إن القول بأن (عزم) لا تتعدى بنفسها، قول يعوزه الدليل، وخير شاهد على ذلك التنزيل.

ثالثاً: إن (عزم) هنا ضمنت معنى آخر، والتضمين بلاغة كما يقرر أئمة البيان، كأن يقال: «ولا تنووا أو تتموا عقدة النكاح، أو تباشروا، أو تبتوا، أو تنفذوا».

واعلم أننا لا نوجب القول بالتضمين، ولكننا ذكرناه مساهلة لمن يرى أن عزم لا تتعدى بنفسها، ونحن لسنا مع هذا الرأي، فإن استدلوا بالشعر كان دليلنا القرآن، وهو خير ما يستدل به.

أما قولهم: «عزمت على كذا» أو «عزمت عليك أن تفعل كذا»، ففي الأول معنى التصميم، وهو يتعدى بـ «على»، وفي الثاني: معنى القسم.

والخلاصة: إنه لا داعي للقول بالحذف - كما رأيت -.

٤- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران:١٧٥]، قالوا: والمعنى يخوف بأوليائه، بدليل فلا تخافوهم.

ولكننا نقول: لِـمَ لا يكون المعنى «يخوفكم أولياءه»،وهذا ما يدل له قوله سبحانه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾. إن (خَوَّفَ) يمكن أن تتعدى للمفعولين بنفسها، دون واسطة حرف الجر.

٥- ومما كادوا يجمعون على الحذف فيه قوله سبحانه: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف:١٥٥]، وأصل النظم عندهم: «واختار موسى من قومه».

ولكن بعد تأمل في الآية الكريمة، نجد أن إبقاء الآية على ما هي عليه، أسد نظماً، وأصح حكماً، ذلك لأن هذا الفعل يتعدى بنفسه، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن معنى الآية دون اللجوء للحذف فيه مزية، سوف تتلاشى عند القول بالحذف، وإليك بيان ذلك:

إذا قلنا: «واختار موسى من قومه سبعين رجلاً»، فإن القوم هنا تشمل بني إسرائيل جميعاً، ويصير المعنى «اختار موسى من بني إسرائيل سبعين رجلاً».

ولكننا إذا أبقينا الآية على ما نزلت عليه من عند الله تعالى، وكما قدر العزيز العليم، يكون المعنى هكذا: «واختار موسى قومه»، أي: اختار موسى قومه الذين سيذهبون معه للمناجاة، فتكون كلمة (القوم) هنا خاصة لأولئك الذين اختارهم موسى عليه السلام لا تعم بني إسرائيل جميعاً، ثم ذكر لهؤلاء القوم الذين اختارهم موسى مزيد بيان، فقال: سبعين رجلاً، فيكون هؤلاء الذين اختارهم موسى ذكروا مرتين، ذكروا أولاً بعنوان القوم، ثم ذكروا ثانياً ببيان العدد، ولا شك أن هذا فيه من التفخيم، والتعظيم، ما لا يوجد في القول الأول الذي يعتمد الحذف، لأنهم على ذاك القول لم يذكروا إلا مرة واحدة، ألا ترى إلى ما أصاب موسى عليه السلام حينما أهلكوا؟

ومما يشهد لهذا الذي قلته، قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ۞ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾ ﴾ [طه:٨٣-٨٤]،

والمقصود بالقوم هنا يقيناً هم هؤلاء الذين كانوا معه، سماهم القرآن قوماً، ولم يقل «وما أعجلك عن بعض قومك»، والله أعلم بما ينزل، ولله در التنزيل.

٦- قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [طه:٥١-٥٢] والحرف المحذوف الذي قدروه هنا (عن)، أي: لا يضل عن ربي.

وأعجب، ويعجب معي كل منصف كيف استساغوا مثل هذا التقدير، فهو مع ما فيه من تكلف، يذهب بجلالة النظم، وصحة المعنى، وإليك بيان ذلك:

يقول موسى عليه السلام: إن أخبار القرون الأولى وأحوالهم عند ربي، في كتاب محفوظ، لا يضيع الله عنه شيئاً، ولا ينسى منه شيئاً كذلك، وتقدير حرف الجر يخل بهذا المعنى، لأن الفاعل لا يكون واحداً، مع أن الفعلين من وادٍ واحد كما يدل عليه السياق، ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، أي: ولا ينسى ربي، هذا هو المتبادر.

أما على ما ذهبوا إليه، فسيكون الفاعل للفعل الأول عائداً على الكتاب، أي: لا يضل الكتاب عن ربي، والفاعل للفعل الثاني (ينسى) عائد على الله، وهذا تفكيك للنظم، وتفتيت للسياق، حري بنا أن ننزه القرآن الكريم عنه.

٧- قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور:٦٣].

والحرف الذي قدروه في هذه الآية الكريمة (على)، ومعنى الآية عندهم: لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم على بعض.

وهذا التقدير: يفترض فيه أن المجتمع المسلم مجتمع تقاطع وكراهية فليس فيه إلا أن يدعو كل واحد على الآخر، وكأن الرسول ﷺ وهو الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء:١٠٧]، أقول: كأن الرسول الكريم ﷺ ليس من شأنه إلا أن يدعو على الناس.

إن تقدير هذا الحرف لا أقول يُذهب رونق النظم فحسب، ولا أقول يفسد به المعنى فقط، وإنما هو بعد ذلك كله يتناقض ويتنافى مع ما كان يتصف به النبي الكريم ﷺ من رحمة ومحبة من جهة، وبين ما كان عليه المجتمع المسلم الأول من جهة أخرى. كيف وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح:٢٩].

فهل يتناسب هذا مع الحرف الذي قالوا بحذفه؟ اللهم: لا.

ومعنى الآية الكريمة:

أي: لا تجعلوا دعاء الرسول حينما يدعوكم كما يدعو بعضكم بعضاً، أي: إذا دعاكم الرسول ﷺ فلا بد أن تلبوا دعاءه، ولا يجوز لكم بحال ما أن تجعلوه كدعاء بعضكم لبعض.

فإضافة الدعاء إلى الرسول ﷺ من إضافة المصدر لفاعله، وقد يكون المعنى: لا تدعوا الرسول ﷺ وتنادوه كما يدعو بعضكم بعضاً ويناديه. وإنما ينبغي أن تعظموه ﷺ حين دعائكم وندائكم له فتكون إضافة الدعاء إلى الرسول ﷺ من إضافة المصدر إلى مفعوله.

وعلى التفسير الأول تكون الآية حثاً للمؤمنين أن يستجيبوا للرسول إذا دعاهم، وعلى التفسير الثاني تكون الآية حثاً للمؤمنين كي يعظموا الرسول ﷺ إذا دعوه ونادوه.

وعلى كلا التفسيرين لا نجد مكاناً للحرف الذي ادعوه محذوفاً.

٨- وقد قدروا الحذف في قوله سبحانه: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾﴾ [القمر:١٢]، ولكنهم هنا افتنوا في تقدير هذا الحرف، فتارة قالوا: إن المعنى وفجرنا من الأرض، فالمحذوف هو (من) وأخرى قالوا: إن النظم وفجرنا الأرض بعيون، فالمحذوف هو الباء، ويعلم الله أنه لا هذا ولا ذاك.

ولو أننا وقفنا مع سياق الآية الكريمة، لأدركنا أن السياق والمعنى يأبيان هذا الحذف، الآية جاءت حديثاً عن الطوفان حينما دعا نوح ربه أني مغلوب، فانتصر الله له ﴿ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ۝١١ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر:١٢]، إن السياق يدل على تهويل الأمر، وكيف كانت السماء كلها أبواباً، وكيف كانت الأرض كلها عيوناً، إن القول بالحذف سواء كان «فجرنا من الأرض عيوناً» أم «فجرنا الأرض بعيون» لا ينسجم مع ما يريده القرآن، ذلك لأن ما يريد أن يبينه القرآن الكريم، أن الماء كان يعم هذا الكون سماءً وأرضاً، فليست هناك عيون خاصة فجرت من الأرض أو فجرت بها الأرض.

ولعلك تعجب إذا عرفت أن عشاق الزيادة وقفوا عند قوله سبحانه: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ فقدروا أن هنا حرفاً زائداً وهو من، ولو أنصف هؤلاء وأولئك لوقفوا مع النص القرآني فيما يرشد إليه، وفي سياقه الذي يتفق مع نظمه، ولأدركوا أن لا حذف في الآية الأولى ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾، لأنها جاءت في سياق الحديث عن الطوفان، وأن لا زيادة في الآية الثانية ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴾ لأنها جاءت في سياق طبيعي، كان الهدف منه بيان قدرة الله.

٩- وأخيراً نقف مع قوله سبحانه: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ۝١٧ ﴾ [المزمل:١٧].

ولقد أبوا إلا أن يجعلوا حرفاً محذوفاً كذلك في هذه الآية، ونظم الآية عند هؤلاء: فكيف تتقون إن كفرتم بيوم.

ولا أدري كيف يمكن أن يتم المعنى على هذا التقدير، وهل من كفر باليوم الآخر يمكن أن يوبخ على عدم التقوى، وهل بعد الكفر ذنب؟ ذلك معنى ينفر منه الطبع والذوق، والمعنى المتبادر من الآية الكريمة: كيف تتقون يوماً عظيماً، وتخلصون أنفسكم مما فيه من هول، إن اخترتم الكفر على الإيمان؟ فيكون يوماً مفعولاً لـ ﴿تَتَّقُونَ ﴾.

وأكتفي بهذا القدر. والحق أنهم أسرفوا كثيراً في إقحام الحرف بين الزيادة والحذف، والذين يتدبرون آي القرآن الكريم سيجدون من روعة النظم ما تزكو به نفوسهم، قد يذكر القرآن الكريم حرفاً في آية ويحذفه في أخرى، ولكل من الحذف والزيادة موقعه وموضعه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

خاتمة

وبعد؛ فأرجو أن أكون بعد هذا التطواف مع ما ادّعاه الحاقدون، وسماه بعض النحويين واللغويين زائداً وحشواً - جلّ الكتاب عن ذلك - وبعد أن عرضنا بالتفصيل لهذه القضايا، أرجو بعد هذا التطواف في رياض القرآن النضرة، أن تكون الفكرة - التي أردناها من هذا الكتاب - قد اتضحت، وأن يجد القارئ الكريم فيها بغيته ومتعته، وهو كما يرى القارئ من روافد الإعجاز، بل من أسرار هذا الإعجاز.

والطريق الذي سلكناه نرجو أن يكون سهلاً، لا يجد القارئ فيه عوجاً ولا وعورة، وأن يكون المنهج الذي اتَّبعناه لا تكلف فيه ولا عسر.

ولا أدَّعي أنني قد بلغت فيما كتبت الغاية، ووصلت إلى النهاية، فتلك مهمة لن يبلغها أحد، وبخاصة من هو مثلي قليل البضاعة، وضعيف الصناعة، ولكنها خطوة على الطريق، نرجو أن يبدو للقارئ منها أي بريق، ومن الله العون والتوفيق.

وقد حاولت جاهداً أن أقف بك أخي القارئ عند أسرار الكلمات، في الآيات البينات، وفي كثير من المواضع - كما رأيت - اجتهدت ما وسعني الجهد، والله من وراء القصد.

وستظل الكلمات القرآنية في إصرارها على التحدي محتفظة بأسرارها، تمدّ بها، وتُطلع عليها من خلصت أسرارهم لله، أقول: سيظل سر الكلمة القرآنية، كلمة السر، لا يُكشف إلا للخلَّص، الذين تفاعل القرآن مع نفوسهم، واستنارت به أفئدتهم.

نرجو الله أن يجعلنا منهم، وأن يكون ما كتبته في ميزان حسناتي أجراً لوالديّ وأساتذتي، وذخراً لي ولأسرتي، وإخواني وإخوتي، خالصاً لوجه ربي، موجهاً لنا إلى الإخلاص، ليكون ربيع قلبي.

والله يجزي سيدنا محمداً ﷺ، الذي نزل عليه هذا الكتاب، عنا خير ما يجزي نبياً عن أمته، وآل سيدنا محمد وصحبه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١- الإربلي: بدر الدين محمد، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٩هـ.

٢- الإسترابادي: رضي الدين محمد، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣- الإسكافي: أبو عبدالله محمد، درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.

٤- الآلوسي: أبو الفضل محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الثانية.

٥- الأنباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن،تحقيق: د. عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.

٦- بدوي: أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، الطبعة الثانية.

٧- بيومي: محمد رجب، خطوات التفسير البياني للقرآن، السنة الثالثة، الكتاب الثاني والأربعون، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٨- التنوخي: أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤١٤هـ.

٩- الجرجاني: عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، الطبعة الخامسة، دار المنار، مصر، ١٣٧٢هـ.

١٠- الجمل: سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

١١- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، لبنان.

١٢- أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي، تفسير البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ.

١٣- درّاز: ج. محمد عبدالله، النبأ العظيم، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٤- درّاز: ج. محمد عبدالله، المختار من كنوز السنّة، شرح أربعين حديثاً، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، عُني بنشره عبدالله الأنصاري.

١٥- الرازي: الإمام فخر الدين، التفسير الكبير، الطبعة الأولى، ملتزم الطبع عبدالرحمن محمد، مصر - ميدان الأزهر، مصر.

١٦- الرازي: محمد بن أبي بكر، مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل، تحقيق: إبراهيم عطوة، مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى.

١٧- الراغب: أبو القاسم الحسين، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

١٨- الرافعي: مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٩- رضا: محمد رشيد، تفسير القرآن الحكيم الشهير بالمنار، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

٢٠- الزجاج: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق دراسة: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢١- الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

٢٢- الزركلي: خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.

٢٣- زقزوق: محمود حميد، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، كتاب مجلة الأمة، الطبعة الأولى.

٢٤- زكريا: زكريا هاشم زكريا، المستشرقون والإسلام، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، لجنة التعريف بالإسلام، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٢٥- الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مطبعة دار الاستقامة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

٢٦- أبو السعود: محمد بن محمد، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، المكتبة الحسينية بالأزهر الشريف، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

٢٧- السكاكي: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨- السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: البجاوي، دار الفكر العربي.

٢٩- السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح: محمد بدر الدين، دار المعرفة، بيروت.

٣٠- السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، نشر الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٣١- بنت الشاطئ: عائشة عبدالرحمن، الإعجاز البياني للقرآن، ومسائل نافع بن الأزرق، دار المعرفة، مطبعة المعارف بمصر.

٣٢- الشنقيطي: محمد الأمين، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٥هـ، مطابع الرياض.

٣٣- الصبان: حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك معه شرح الشواهد للعيني، ملتزم الطبع والنشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٣٤- الطبري: محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٤هـ.

٣٥- عباس: د. فضل حسن، البلاغة أفنانها وفنونها - علم المعاني، دار الفرقان، ١٩٨٥م.

٣٦- عباس: د. فضل حسن، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، دار البشير، ١٩٨٧م.

٣٧- أبو عبيدة: معمر بن المثنى، مجاز القرآن، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م، مكتبة الخانجي بمصر.

٣٨- عضيمة: محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبع السعادة، طبعة أولى، سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٣٩- العكبري: أبو البقاء العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار العلم للجميع.

٤٠- ابن فارس: أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤م/ ١٣٨٣هـ.

٤١- الفراء: زكريا بن يحيى، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٢- ابن قتيبة: أبو محمد عبدالله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: سيد صقر، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي.

٤٣- القاضي: عبدالفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة.

٤٤- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

٤٥- ابن القيم: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، مكتبة المنار الإسلامية.

٤٦- لاشين: الدكتور عبدالفتاح لاشين، الفاصلة القرآنية؛ من أسرار التعبير القرآني، دار المريخ للنشر، الرياض.

٤٧- مخلوف: الشيخ حسنين، القرآن الكريم ومعه صفوة البيان لمعاني القرآن، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

٤٨- مكرم: عبدالعال سالم، أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية، حوالية تصدر عن كلية الآداب، جامعة الكويت، الناشر: جامعة الكويت.

٤٩- ابن الأنباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور طه عبدالحميد، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف، نشر: دار الكاتب العربي، سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٥٠- الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥١- ابن هشام: أبو محمد عبدالله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: ابن يوسف، محمد محيي الدين عبدالحميد.

٥٢- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

المجلات:

١- مجلة الأزهر، ابتداء من عدد شوال ١٣٨٦هـ، ص٧٦٠.

٢- مجلة الأزهر، عدد ربيع أول ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، السنة ٤٠، مجلد ٤٠.

٣- مجلة الأزهر، العدد الأول، مجلد ٤٧، محرم سنة ١٣٩٥هـ.

٤- مجلة الأزهر، العدد ٦٧٦، مجلد ٤٧، سنة ١٩٧٥.

فهرس

الباب الأول

الباب الثاني